المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية

قسم السياسات العامة والنظم المقارنة

دور المجتمع المدني في تجسيد الحكم الراشد

(حالة المرصد الوطني للمجتمع المدني)

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على شهادة ماستر في العلوم السياسية

تخصص سياسات عامة

إعداد:

_الطالب بادر محمد

إشراف:

_الأستاذ أحمد طالب أحمد

أعضاء لجنة المناقشة

الرتبة العلمية، اسم ولقب الأستاذ	مؤسسة الانتساب	الصفة
الأستاذ ناصر عامر	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية	رئيسا
الأستاذ أحمد طالب أحمد	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية	مشرفا ومقررا
الأستاذ سامي كعبش	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية	عضوا مناقشا

جوان 2023/ذو الحجة 1444

شكروإهداء

الحمد لله العلي القدير، ذو الإحسان والفضل الكبير، والشكر له على امتنانه وكرمه الوفير

أما بعد:

لا يمكنني إبانة ما في قلبي تماما في هاته الصفحة لكن..

ابتداءً

بعد فضل من الله وتوفيق منه

ما بلغت من منزلة، وما كان لي من شأن في شيء إلا بفضلهما

الكثير لهما غير كافي، فأستحي من قليل أهديه لهما

هذا منهما وإليهما

إلى أبي سراج الطريق وأمي منهل العافية

رحمهما الله كما رباياني صغيرا وجعلني الله بارا بهما كبيرا

ثم

هذا إلى أخوَّي، فؤاد ساعدي الأيمن و أيوب المجتهد الصبور

إلى عمتي و ابنها يحيى الأخ الثالث

إلى أبناء عمي محمد -رحمه الله- وامرأته -أمي الثانية-

إلى ابن عمي و أبنائه أشرف وإسراء وسلسبيل

إلى عائلة بادر أعمامي وعماتي وزمور أخوالي وخالاتي

إلى أصدقائي -الذين لا يتسع المجال لذكرهم- كل واحد باسمه

إلى كل من كان لي أستاذا مربيا، مؤديا للرسالة، ومستشعرا مراقبة الله وثقل الأمانة

-على رأسهم أستاذي المشرف المُربي أحمد طالب أحمد-

أخيرا

إلى كل من ذكر، ومن نسيت ذكره ممن أعانني في مسرَّات الزمان وأحزانه

جزاكم الله خيرا

الملخص

تنامى الحديث عن الحكم الرّاشد وكيفية تطبيقه في بلدان العالم خصوصا النامية منه، في ظل عدم كفاءة السياسات وطغيان الفساد على بعض الأنظمة والحكومات، فالحكم الرّاشد يعتبر مطلبا أساسيا تنادي به مختلف المنظمات الدولية والوطنية، والجزائر تسعى بدورها لتجسيد هذا المطلب، الذي يرتبط تطبيقه حسب العديد من المفكرين والباحثين بمكونات -أو أطراف فاعلة- متشابكة متمثلة في ثلاثية: الدولة والقطاع الخاص والمجتمع المدني، هذا الأخير يعتبر عنصرا بالغ الأهمية يعكس وجوده وتأثيره مدى تطور الدولة أو تخلفها، ويلعب الدور الأبرز في تجسيد الحكم الراشد، من خلال منظماته ومختلف الهيئات التي تخدم مسار ترقيته وتعزيز دوره لتحقيق التنمية الوطنية، هاته العناصر توجد في صلب أولويات المرصد الوطني للمجتمع المدني، الذي يعد هيئة استشارية مستحدثة ذات امتيازات كبيرة، وأساس دستوري وقانوني متين، ويبرز المرصد كمساهم محتمل، مُعوّل عليه في عملية تجسيد الحكم الرّاشد، من منطلق سعيه لتكريس كل ما له علاقة بالمجتمع المدني، والتنمية المستدامة، ونشر القيم والمبادئ، وكذا الممارسة الديمقراطية والمواطنة، وغيرها من العناصر التي تعد سماتاً للدولة العصرية، لذلك كانت الحاجة إلى إطار جامع لأكبر شريحة من المجتمع، يتبنى الآراء والأفكار، ويبدي الاقتراحات والتوصيات، وينمي روح الانتماء ويعزز قدرات الأفراد، فالمرصد الوطني للمجتمع المدني يضع تصورات وآليات تسعى لتكريس مجتمع مدني قوي وفعال يكون بمثابة اليد التي تساهم في البناء، ويخدم بدوره مسعى تجسيد الحكم الرّاشد.

abstract

talk has grown about good governance and how it can be applied in the world's developing countries, especially in the light of the inefficiency of policies and the tyranny of corruption on certain regimes and Governments. Good governance is a fundamental requirement advocated by various international and national organizations. Algeria, in turn, seeks to reflect this requirement, the application of which, according to many thinkers and researchers, is linked to the components of interlingering actors. The State, the private sector and civil society are critical elements that reflect the State's existence and impact. He plays the most prominent role in embodying good governance, through his organizations and various bodies that serve his path of promotion and strengthening his role for national development. These elements are at the core of the National Civil Society Observatory's priorities legal basis ", which is an established advisory body with substantial privileges and a solid constitutional and legal basis and the Observatory emerges as a reliable contributor to the process of reflecting good governance, In pursuit of its endeavour to devote everything related to sustainable development and the dissemination of values and principles, action in the public interest, as well as democratic practice and citizenship, which is a feature of the modern State, so the need for an inclusive framework for the largest segment of society, Adopts views and ideas, makes suggestions and recommendations, develops a spirit of belonging and enhances individuals' capabilities National Civil Society Observatory (NCSO) develops concepts and mechanisms that seek to enshrine a strong and effective civil society that serves as a contributing hand in building, and in turn serves as an effort to embody good governance.

Résumé

Les discussions se sont développées sur la bonne gouvernance et comment elle peut être appliquée dans les pays en développement, en particulier à la lumière de l'inefficacité des politiques et de la tyrannie de la corruption sur certains régimes et gouvernements. La bonne gouvernance est une exigence fondamentale défendue par diverses organisations internationales et nationales. L'Algérie, à son tour, cherche à refléter cette exigence, dont l'application, selon de nombreux penseurs et chercheurs, est liée aux composantes des acteurs intercalaires. L'État, le secteur privé et la société civile sont des éléments essentiels qui reflètent l'existence et l'impact de l'État. Il joue le rôle le plus important en incarnant la bonne gouvernance, à travers ses organisations et divers organismes qui servent sa voie de promotion et de renforcement de son rôle pour le développement national. Ces éléments sont au cœur de la base juridique des priorités de l'Observatoire national de la société civile ", qui est un organe consultatif établi avec des privilèges substantiels et une base constitutionnelle et juridique solide et l'Observatoire émerge comme un contributeur fiable au processus de refléter la bonne gouvernance, Dans la poursuite de ses efforts pour consacrer tout ce qui concerne le développement durable et la diffusion des valeurs et des principes, l'action dans l'intérêt public, ainsi que la pratique démocratique et la citoyenneté, qui est une caractéristique de l'État moderne, donc la nécessité d'un cadre inclusif pour le plus grand segment de la société, Adopte des points de vue et des idées, fait des suggestions et des recommandations, développe un esprit d'appartenance et renforce les capacités des individus L'Observatoire national de la société civile (OCNC) développe des concepts et des mécanismes qui cherchent à consacrer une société civile forte et efficace qui contribue à la construction, et sert à son tour d'effort pour incarner la bonne gouvernance.

مـــقـــدمـــة

تسارعت الأحداث في الجزائر منذ نهاية شتاء عام 2019، فقد نهضت المدن الجزائرية في 22 فيفري من ذات العام على وقع انطلاق حراك شعبي كبير مميز بالسلمية، وُصف بالغير المسبوق في تاريخ الجزائر، تزعزع على إثره نظام الرئيس السابق عبد العزيز بوتفليقة، واستشعر من كان يمتلك مقاليد الحكم حجم الانتفاضة الشعبية المتعددة الأسباب والتي تدعو لرحيل رؤوس الفساد؛ تمخضت عقب هذا الحراك الكثير من التوجهات والرؤى، وظهرت فيه بصمة المجتمع كفاعل مؤثر على النظام وموجه للسياسات المنتهجة من طرفه، وبعد أخذ ورد ومكاسب وتنازلات، أُنتخب في نهاية ذلك العام عبد المجيد تبون رئيسا للبلاد، ليقوم بعد ذلك بناءً على تعهداته خلال حملته الرئاسية، بإجراء تعديلات على دستور 2016، كان من أهمها ولأول مرة في دساتير الجزائر ذكر مصطلح المجتمع المدني في ديباجة الدستور، والتأكيد على دوره في بعض المواد، مشيرا إلى أن أساس بناء مؤسسات الدولة هو إشراك المجتمع المدني بكل مؤسساته وتفعيل دوره في تسيير الشؤون العامة.

لقد كان دور المجتمع المدني في الجزائر -منذ حقب سابقة- شبه معدوم، رغم الأهمية التي يكتسبها هذا المفهوم في الدول الرائدة حول العالم، ومتأمل في ثنايا التاريخ يجد أن الجزائر لم تقم بخطوات جدية في مسار تفعيل أداء المجتمع المدني منذ استقلالها، إلا في محطات قليلة، صيغت خلالها ترسانة قانونية كبرى، وبقي تجسيدها يطرح علامات الاستفهام.

تكلل التعديل الدستوري لعام 2020 باستحداث **"المرصد الوطني للمجتمع المدني"**، الذي يعد بادرة تفاؤل ونقطة إيجابية لخدمة مسعى تفعيل المجتمع المدني وترقية أدائه، والذي يظهر كمحاولة جادة من صناع القرار في البلاد للاستفادة من المجتمع المدني، والمضي معه في طريق واحد نحو التنمية.

يدخل المرصد الوطني للمجتمع المدني عامه الثاني، وهذا في ضوء سعيه لتحقيق الأهداف المتبناة آنفا، متسلحا بقاعدة قانونية قوية، في مواجهة مختلف الصعوبات المتعلقة بالمجتمع المدني المتراكمة تاريخيا، والمعطيات السلبية التي أفرزتها سنوات التخلي عن عنصر مهم في الحياة العامة والتنمية المستدامة، المتمثل في المجتمع المدني.

إن الاهتمام البالغ بالمجتمع المدني يفتح الباب أمام تبني مقاربة أخرى تساهم في التنمية الوطنية، وتصب في مسعى تعزيز المواطنة والقيم والممارسة الديمقراطية وغيرها، تتمثل في مقاربة الحكم الراشد الذي يعد حاليا من أبرز الأساليب التي يمكن أن تنتهجها الدول النامية من أجل حل مشكلاتها، بشراكة وتعاون مع المجتمع المدني ومؤسساته.

وعليه فقد ارتأيت أن أقسم الدراسة إلى ثلاثة فصول، حاولت فيها الإلمام بموضوع دور المجتمع المدني في تجسيد الحكم الراشد من خلال المرصد الوطني للمجتمع المدني.

حيث تطرقت في الفصل الأول إلى الإطار النظري والمفاهيمي لكل من المجتمع المدني والحكم الراشد، والذي قسم لمبحثين، أولهما تناول ماهية المجتمع المدني التي تضمنت تعاريف مختلفة للمجتمع المدني من طرف معاجم وقواميس وكذا مفكرين وباحثين، بالإضافة إلى تعريفه عند المفكرين العرب والمسلمين، ثم تحدثت عن نشأة وتطور المجتمع المدني، بداية من جذوره الأولى وحتى وصوله إلى الصورة التي هو عليها في الفكر المعاصر، وفي نهاية المبحث ذكرت خصائص المجتمع المدني وأهم مهامه. وفي المبحث الثاني تناولت ماهية الحكم الراشد، فعرجت على التعاريف التي أوردتها بعض الهيئات والمنظمات، وكذا التعاريف المقدمة من بعض المفكرين والباحثين، وانطلاقا من مقولة "بضدها تتميز الأشياء" ذكرت الحكم الراشد في مقابل الحكم الفاسد للتفريق بين كل واحد منها، ثم رجعت إلى أهم العوامل والأسباب التي أدت لظهور الحكم الراشد، وعرجت على العلاقة الت، بالإضافة إلى أسسه ومكوناته.

وبعد التأصيل المفاهيمي، تناولت في الفصل الثاني واقع المجتمع المدني في الجزائر وانعكاساته على تجسيد الحكم الراشد في الجزائر، وقد خصص مبحثه الأول للحديث عن المجتمع المدني الجزائري وواقعه وآفاقه، وذلك بالعودة إلى تاريخ الجزائر وتفتيش عن المجتمع المدني وتطوره منذ الاستعمار، ثم التعرف على منظمات المجتمع المدني في الجزائر، مشيرا بعدها إلى معوقات ووسائل تفعيل دور المجتمع المدني. وقد كان ثاني المبحثين مخصصا للحكم الراشد في الجزائر والولوج إلى متطلباته وعوائق تجسيده، فذُكر في مضمونه مؤشرات الحكم الراشد وعلاقته بالمجتمع المدني، ثم الأسباب التي جعلت الجزائر تتبنى مقاربة الحكم الراشد، التي بالتأكيد تواجهها عراقيل وتتطلب آليات للتجسيد تم الإشارة إليها.

وقد حمل آخر فصل، دراسةً لحالة المرصد الوطني للمجتمع المدني، بصفته هيئة مستحدثة، قمت في خضمه بالتقرب من المرصد وإعطاء نبذه عامة عنه تحمل تعريفه، ومهامه، وتشكيلته، بالإضافة لطريقة سيره، وتنظيمه وتقسيم مصالحه الإدارية وما هو موكل لها من مهام. وبعدها تم دراسة كيفية مساهمة المرصد الوطني للمجتمع المدني في الحكم الراشد من خلال ما جسد وما يتم تسطيره من أهداف وخطط إستراتيجية، في مسار تفعيل دور المجتمع المدني وترقية، والتأكيد على التنمية الوطنية المستدامة، التي ترتبط هي الأخرى بمسعى تجسيد الحكم الراشد في الجزائر.

الدراسات السابقة:

هنالك العديد من المساهمات الأكاديمية التي أثرت الموضوع، خصوصا فيما تعلق بالمجتمع المدني أو الحكم الراشد، غير أن الدراسات المتعلقة بالمرصد الوطني للمجتمع المدني قليلة بحكم أن هذه الهيئة مستحدثة مؤخرا، لكن حاولت الاستفادة من أكبر عدد من الأدبيات والدراسات السابقة، فكان من أهمها ما يلي:

الدراسة الأولى: أطروحة دكتوراه للطالبة جهيدة شاوش اخوان، الموسومة ب "**واقع المجتمع المدني في الجزائر -دراسة ميدانية لجمعيات مدينة بسكرة انموذجا-**" 2014-2015، والتي تم فيها دراسة بنية المجتمع المدني في الجزائر وما يعتري مؤسسات المجتمع المدني من عوائق، وذلك من خلال العودة إلى مراحله التاريخية ومورفولوجيته، ثم القيام بتحليل مختلف البيانات المتعلقة بالجمعيات في مدينة بسكرة، لتصل إلى نتائج متعلقة بالفئات المشكلة للمجتمع المدني، التي في أغلبها حسب دراستها لديها طموح سياسي كبير باكتساب شرعية من خلال العمل الجمعوي، كما أن تلك الجمعيات تملك بنية جد ضعيفة وتعمد في تمويلها على الدولة، بالإضافة إلى أنها تساهم بشكل محدود في التنمية، فيما يظهر المجتمع المدني حسب الدراسة كمنافس للدولة التي تسعى للحد من نموه؛ وتم الاستعانة بهذه الأطروحة في الشق المتعلق بالمجتمع المدني في الجزائر، من خلال تطوره التاريخي والمنظمات المشكلة له وغيرهما.

الدراسة الثانية: هو كتاب مايكل إدواردز، بعنوان "**المجتمع المدني النظرية والممارسة**" ترجمة عبد الرحمان عبد القادر شاهين، الصادر سنة 2015، حيث ذكر فيه التطور التاريخي لفكرة المجتمع المدني (العظيمة بالنسبة له) وما اتصفت به في عصور مختلفة، وأهم المدارس التي تبنته، مبينا الفارق بين تصورات مختلفة للمجتمع المدني نظريا وما يحتاجه فعليا لممارسته في الحقيقة، مقدما حلولا في الأخير، وهو ما جعل هذه الدراسة اللبنة الأولى لمعرفة المجتمع المدني وتطوراته، وأهم المفاهيم المرتبطة به، والتجاذبات بين مختلف المفكرين والباحثين في مختلف جوانبه.

الدراسة الثالثة: كتاب الدكتور عادل جارالله معزب، المعنون ب "**الحكم الرشيد والتنمية البشرية في البلاد العربية**"، المنشور سنة 2020، والذي تحدث فيه بالتفصيل عن الحكم الراشد، أو إدارة شؤون الدولة ولمجتمع كما يطلق عليه، من خلال أساسياته وأبعاده، بالإضافة للمعوقات

والمتطلبات في البلدان العربية، مؤكدا على ضرورة تفعيل آلية المساءلة وكذا مكافحة الفساد من خلال حالة دولة اليمن، وصولا إلى الإستراتيجيات التي يمكن الاستعانة بها لتطبيق الحكم الراشد في ذات الدولة، وهو ما مكنني من الاستفادة من بعض النقاط بخصوص تجسيد الحكم الراشد.

الدراسة الرابعة: مقال علمي للأستاذ فضيل مولود والبروفيسور مغراوي لقمان، بعنوان **"مدى فعالية الحكم الرشيد في الجزائر: دراسة قياسية من منظور البنك الدولي في الفترة ما بين 2011-2019"**، المنشور سنة 2021، عرج فيه الباحثان على الإطار المفاهيمي للحكم الراشد، ثم ذكرا الأسباب والآليات لتجسيد الحكم الراشد في الجزائر، ومؤشرات وأهمية هذا الأخير، وعليه تم القيام بدراسة قياسية للحكم الراشد في الجزائر وهذا من منظور البنك الدولي في الفترة المذكورة، بالاعتماد على المؤشرات الستة التي يتخذها البنك الدولي؛ وقد توصل الباحثان إلى نتائج من أبرزها عدم فعالية الحكم الراشد في الجزائر، وكذا التضييق وعدم العدالة من طرف النظام، وكذا غياب الاستقلالية بين السلطات، وانتشار مظاهر البيروقراطية والفساد، وهو ما أسهم في الاستفادة من الدراسة لمعرفة مستوى الحكم الراشد في الجزائر والآليات الواجبة لتجسيده.

الإشكالية الرئيسية:

تشير الكثير من الدراسات والأبحاث السياسية والاجتماعية، إلى أن الحكم الراشد مرتبط بأسس وعوامل مختلفة تسهم في تجسيده، ويؤكد عديد من المفكرين على أن المجتمع المدني يعتبر مكونا هاما وأساسيا لترشيد الحكم، فلذلك كان العمل على ترقية المجتمع المدني ومؤسساته، هو حجر الأساس للانطلاق نحو تبني الحكم الراشد كأسلوب (حكم) يحقق المصلحة العامة والتنمية الوطنية المستدامة في الجزائر، وذلك بالاستعانة بمؤسسات وهيئات مرافقة تخدم هذا المسعى، وعليه فإن المرصد الوطني للمجتمع المدني يوجد ضمن أبرز تلك الهيئات التي من الممكن أن تسهم في تجسيد الحكم الراشد في الجزائر.

ومنه نطرح الإشكالية التالية:

كيف يساهم المرصد الوطني للمجتمع المدني في تجسيد الحكم الراشد في الجزائر؟

التساؤلات الفرعية:

وتندرج ضمن هذه الإشكالية تساؤلات فرعية متمثلة في:

- ما المقصود بالمجتمع المدني والحكم الراشد؟ وما هي أهم عناصرهما؟
- ما علاقة الحكم الراشد بالمجتمع المدني؟
- كيف يبدو واقع المجتمع المدني؟ وماهي انعكاساته على تجسيد الحكم الراشد في الجزائر؟
- ما طبيعة الدور الذي يلعبه المرصد الوطني للمجتمع المدني -كآلية مستحدثة- في تجسيد الحكم الراشد في الجزائر؟

الفرضيات:

على ضوء ما طُرح من تساؤلات، يمكن الاستعانة بفرضية رئيسية وفرضيات فرعية هي كالتالي:

الفرضية الرئيسية:

يعد المرصد الوطني للمجتمع المدني أداةً لتحقيق التنمية الوطنية وركيزة لتفعيل دور المجتمع المدني وتعزيز القيم الوطنية والممارسة الديمقراطية، بارزا بذلك كمساهم محتمل في تجسيد الحكم الراشد في الجزائر.

الفرضيات الفرعية:

- يفترض أن يكون المجتمع المدني مساهما في السياسات العامة، غير خاضع للسلطة، ويضم هيئات ومنظمات غير حكومية تهدف لخدمة الصالح العام.
- الحكم الراشد هو أسلوب حكم تمارس فيه السياسات بكفاءة ويسعى لتحقيق التنمية وفق أبعاد مختلفة.
- يؤثر المجتمع المدني في الحكم الراشد باعتباره مكونا من مكوناته، ويستفاد من الأول لتجسيد الثاني.
- تعزز الأطر القانونية والسياسية والاقتصادية المتاحة للمجتمع المدني إمكانية تجسيد الحكم الراشد في الجزائر، في ظل وجود عراقيل مادية وبشرية كثيرة.

أهمية الموضوع:

يُعد المجتمع المدني حاليا من أهم المواضيع التي تسعى الجزائر لإدخال إصلاحات جذرية عليها بحكم أنه يعتبر أحد الركائز الأساسية لتحقيق التنمية الوطنية والوصول إلى الحكم الراشد، وقد ظهرت عدة عراقيل ومؤشرات سلبية تعيق هذا المسعى مما أوجب دراسات شاملة وتخطيطا محكما، لإشراك فعلي

للمجتمع المدني في الحياة العامة وكذلك في صنع القرار من خلال جعله قوة اقتراح فعلية، الأمر الذي جعل المجتمع المدني من أكثر المواضيع المناقشة في الجزائر حاليا، مثله مثل الحكم الراشد الذي يتم التركيز عليه كثيرا عند ذكر النهوض بعجلة الإصلاح، ولعل هذين المصطلحين من أكثر المصطلحات التي يتم الجمع بينها في حقل العلوم السياسية، نظرا للترابط الكبير بينهما، وتأثير كل واحد منهما على الآخر، فمن خلالهما تمكنت العديد من الدول النامية من إيجاد سبل تحقيق التنمية الوطنية، وتجسيد الحكم الراشد، الذي يظهر كهدف معلن ومهم يكتنفه بعض التعقيد في الجزائر، وهذا ما يقودنا الى الحديث عن أهم الهيئات التي لها تأثير في هذا المسعى، ويأتي في مقدمتها المرصد الوطني للمجتمع المدني، الذي يعتبر ركيزة أساسية لترقية المجتمع المدني وتحسين أدائه.

وعليه تكمن أهمية الموضوع المدروس في:

- الدور الكبير والمحوري الذي يلعبه المجتمع المدني في التنمية على المستويين المحلي والوطني، واسهامه في تجسيد الحكم الراشد في دول مختلفة من العالم، وإمكانية الاستفادة من تجارب الدول الرائدة، الأوروبية خصوصا، وكذا النماذج العربية، من أجل تحسين وتعزيز دور المجتمع المدني في الجزائر.
- اكتشاف مواضع الخلل وأسباب فشل المجتمع المدني في المساهمة الفعلية في السياسات العامة طيلة السنوات الماضية، مما عطل مسعى الحكم الراشد، ومعرفة سبل تمكين المجتمع المدني من أداء مهامه الضرورية، ومشكلة تضارب سن القواعد مع التجسيد في الواقع.
- الضرورة الملحة لتبني الحكم الراشد، وذلك عبر آليات متعددة، خصوصا المرصد الوطني للمجتمع المدني كهيئة مستحدثة تعقد عليها آمال كبيرة، لإعادة رسم خارطة العمل المجتمعي، وتوفير مناخ مناسب لمختلف فعاليات المجتمع المدني، للمساهمة في عملية التنمية والإصلاح، كمقاربة أساسية لتجسيد الحكم الراشد.

دو افع ومبررات اختيار الموضوع:

يرجع سبب اختياري لموضوع المجتمع المدني ودوره في تجسيد الحكم الراشد الى اعتبارات عدة منها:

- محاولة التعمق في دراسة مفهومي الحكم الراشد والمجتمع المدني والعلاقة بينها، ومدى مساهمة المرصد الوطني للمجتمع المدني في تجسيد مسعى الوصول الى الحكم الراشد.
- استكشاف آليات وأدوات عمل المرصد الوطني للمجتمع المدني باعتباره هيئة مستحدثة تعلق عليها آمال كبيرة في تصحيح مسار المجتمع المدني الجزائري.

- ضرورة تبني الدولة للحكم الراشد كأسلوب حكم يساهم في الإصلاح والتطور، ومعرفة مواطن الخطأ في نموذج الحكم الراشد في الجزائر، وكيفية اسهامه في التنمية ويقضي على الفساد المتفشي.

مناهج الدراسة:

إن طبيعة دراسة دور المجتمع المدني في تجسيد الحكم الراشد من خلال حالة المرصد الوطني للمجتمع المدني تفرض استخدام ثلاث مناهج أساسية هي:

المنهج التاريخي: هذا المنهج ساعد على محاولة القيام بمسح تاريخي لمفاهيم الدراسة، تم فيه العودة إلى الجذور الأولى للمجتمع المدني، والاستخدامات التاريخية له وما مر به من مراحل تطور فيها المفهوم من عصر لآخر، واكتشاف الظهور الأول للحكم الراشد، الذي له أيضا عوامل ومسببات ظهور سابقة، وأيضا معرفة تاريخ المجتمع المدني في الجزائر وما كان عليه في الحقبة الاستعمارية وكذلك بعد الاستقلال.

المنهج الوصفي: استخدمت هذا المنهج من خلال وصف المجتمع المدني الجزائري والتعرف على مفهومه وأهم مكوناته ومدى فاعليته وقدرته على صنع القرار ومشاركته في الحياة العامة، بالإضافة إلى وصف ودراسة مفهوم الحكم الراشد ومعرفة العلاقة بينه وبين المجتمع المدني، وسبل تجسيده وأبرز العوائق التي تقف في طريق تحقيق هذا المسعى، لذلك لا بد من استخدام هذا المنهج للتعرف عن قرب عن المفاهيم قيد الدراسة.

منهج دراسة الحالة: تم توظيف هذا المنهج للتقرب من حالة المرصد الوطني للمجتمع المدني كهيئة مستحدثة، وكذا وصف آليات عمله وما يؤديه من مهام ويضمه من مصالح، ودراسة لخططه واستراتيجياته المستقبلية في ضوء ما جاء به المرسوم الدستوري المتعلق به، وما يقوم به من نشاطات، وربط هذا بالمجتمع المدني والحكم الراشد، معتمدا في ذلك على البيانات والمعلومات المتوفرة من طرف الجهات المسؤولة عن تسييره وضبط طريقة عمله.

اقترابات الدراسة:

استخدمت لهذه الدراسة اقترابين هما:

الاقتراب البنائي الوظيفي: الذي يشير إلى الأنشطة القابلة للملاحظة والتي تشكل النظام السياسي، ومنه دراسة العلاقة بين كل من السلطة السياسية وبنية المجتمع المدني، وكذلك الوظائف السياسية والاجتماعية التي تؤديها هذه البنى، مما ساعد على فهم عملية بناء المجتمع المدني في الجزائر،

والمهام المنوطة بالمؤسسات المساعدة على ذلك، ودراسة المساعي الحكومية لتجسيد الحكم الراشد من خلال منظمات وطنية وأطر تساهم في هاته العملية.

اقتراب علاقات الدولة- المجتمع: وهو الذي أسسه "جويل ميجدال"، من منطلق إيجاد اقتراب يستوعب العلاقات بين الدولة والمجتمع، ويشير إلى أنّ العلاقة بينهما هي علاقة صراع وتنافس من أجل بسط النفوذ وفرض القواعد والمعايير الخاصة بكل طرف[1]، ومنه تم اختيار هذا الاقتراب لمعرفة طبيعة العلاقة بين السلطة والمجتمع المدني في الجزائر، وإلقاء نظرة على المعطيات التي تؤثر في تلك العلاقة، من أجل الوصول إلى نتيجة عامة تفسر ما يحدث بين أبنية الحكومة وأبنية المجتمع المدني، التي من المفترض أن تتمتع بالاستقلالية عن النظام.

[1] محمد شلبي، **المنهجية في التحليل السياسي: المفاهيم، المناهج، الاقترابات، والأدوات**، (الجزائر: دار هومة، الطبعة الرابعة، 2002)، ص 217.

الفصل الأول

الإطار المفاهيمي والنظري

للمجتمع المدني والحكم الرّاشد

تمهيد الفصل

سنحاول في هذا الفصل الاقتراب من مفهومي المجتمع المدني والحكم الرّاشد كمدخل أولي للدراسة يتم فيه التعرف على المصطلحين وأهم العناصر المرتبطة بهما، فلا شك أن المجتمع المدني أصبح يكتسي من الأهمية ما يجعله حديث السنوات الأخيرة في كافة بلدان العالم نظرا لقدرة المجتمع المدني على الانتقال من مجتمع تقليدي إلى مجتمع عصري متحضر يساهم في تحقيق التنمية بكافة أبعادها، هاته الأخيرة تجعله مرتبطا بمفهوم آخر بالغ الأهمية أيضا وهو الحكم الراشد والذي يتطلب تحقيقه آليات وأساليب مرتبطة أساسا بالمجتمع المدني ودوره في الحياة العامة ككل.

وعليه سيتم التطرق في هذا الفصل إلى الجانب المفاهيمي والنظري للمجتمع المدني والحكم الراشد للتمكن من كشف بعض الغموض عن هذين المفهومين وما يتميزان به من خصائص وأركان وما يكتسيانه من أهمية.

لقد تم تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين، أحدهما متعلق بماهية المجتمع المدني والآخر متعلق بالحكم الراشد وجانبه المفاهيمي أيضا، فقد شمل المبحث الأول المتعلق بماهية المجتمع المدني، ثلاثة مطالب أولها خُصص للتعريف بالمجتمع المدني، ثم نشأته وتطوره التاريخي في المطلب الثاني وصولا إلى مقومات وأهمية المجتمع المدني في المطلب الثالث، واحتوى المبحث الثاني المتعلق بماهية الحكم الراشد على ثلاثة مطالب أيضا، بداية بمختلف تعاريف الحكم الراشد، ثم عوامل ظهوره، وذكر العلاقة بينه وبين المجتمع المدني، وأخيرا أسس ومكونات الحكم الراشد كمطلب ثالث.

يكشف هذا الفصل من الدراسة بعض اللبس عن المتغيرات الأقرب للمجتمع المدني وكذا الحكم الراشد، باعتبارهما خضعا تاريخيا لعدة تغيرات في المفهوم والمضمون، وكذا ترنحات في تحديد المصطلح بدقة، مما يجعل الطالب أمام عدة تعاريف تتشابه في كثيرة من الأحيان ويختلف محتواها في أحيان أخرى، حسب كل باحث ومفكر كتب وقدم تعريفا أو خاصية أو أهمية أو غيرها من العناصر المتعلقة بالمفهومين قيد الدراسة.

المبحث الأول: ماهية المجتمع المدني

إن المجتمع المدني ومنذ القدم شكل تناقضات كثيرة بين دارسي العلوم الاجتماعية والعلوم السياسية خاصة باعتباره مفهوما مرنا أخد عدة تعريفات وتفسيرات عبر فترات زمنية مختلفة، لم يستقر فيها الحال على تعريف واحد أو اتفاق كامل على أهم مكوناته وأسسه مما جعل المجتمع المدني ظاهرة معقدة الدراسة نوعا ما، حيث ركزت العديد من الأدبيات بداية من اليونانيين وصولا إلى العصور الحديثة والمعاصرة على إيجاد نوع من الاتفاق حول المفهوم، وسط تجاذبات عدة من هنا وهناك تؤكد على أهمية المجتمع المدني وضرورة تبني دراسة شاملة تساهم في تكريس دوره.

لم يلقى مفهوم المجتمع المدني الاجماع بين المفكرين والباحثين، فمنهم من يوسع مفهوم المجتمع المدني، ليشمل كل صور المؤسسات التي تحتل مركزا وسيطا بين العائلة، بوصفها الوحدة الأساسية التي ينهض عليها البنيان الاجتماعي، والنظام القيمي في المجتمع من ناحية، والدولة ومؤسساتها وأجهزتها ذات الصبغة الرسمية من ناحية أخرى، وتارة ما يذهب البعض إلى تضيق المفهوم بحيث يشير إلى التنظيمات الحديثة غير الحكومية التي تنشأ لخدمة المصالح أو المبادئ المشتركة لأعضائها. غير أم الخلاف لم يكن مقتصرا بين هاذين الجانبين فقط، بل يظهر خلاف حاد حول نمط العلاقات التي تُدعم من خلال المجتمع المدني ومؤسساته، وهو خلاف يبرز مواقف أيديولوجية مختلفة، فهناك من يربط بين نشوء المجتمع المدني والديمقراطية والحرية، بحيث يصبح المجتمع المدني مرادفا لفضاء من الحرية والمبادرات الطوعية الاختيارية التي يقوم بها الأفراد والجماعات، بمقابل سلطة الدولة أو السلطة العسكرية. وهنالك من يؤكد آلية معارضة الدولة وكبح سلطة تدخلها في شؤون الأفراد والجماعات، فالمجتمع المدني لا يتمايز عن الدولة فحسب، بل يواجهها، ويجابهها، ويعارضها، وقد تصل معارضته إلى حد التناقض التناحري في ظروف مقيتة، وفي حالات محدودة، خضع بموجبها تعريف المجتمع المدني لاختلاف كبير، تدخلت فيه الانتماءات والمرجعيات.[1]

فالمجتمع المدني من العبارات والمصطلحات التي اكتسحت الخطاب السياسي في معظم دول العالم في السنوات الأخيرة، فانتقلت من وضعية مفهوم فلسفي أو سوسيولوجي، إلى قيمة سياسية لا بل إلى عنصر من عناصر الأيديولوجية السياسية. شأنه في ذلك شأن مفاهيم عدة انتقلت من الخطاب المعرفي إلى الخطاب السياسي، نظرا للدور الذي يؤديه ومكانته، فقد عمد المهتمون في هذا المجال إلى محاولة تحديد

[1] إيمان، حسن، **المجتمع المدني والدولة والتحول الديمقراطي إطار نظري ومفاهيمي**، (البحرين: معهد البحرين للتنمية السياسية، سلسلة كتيبات برلمانية- الطبعة الثانية، 2017)، ص 15.

مفهوم مصطلح المجتمع المدني، فرغم البساطة التي تظهر على هذا المصطلح بأن معناه واضح، إلا أنه يحتوي على الكثير من الالتباسات. تنازعت بموجبها أطراف عديدة حول تعريفه.[1]

المطلب الأول: تعريف المجتمع المدني

طرأ على تعريف المجتمع المدني العديد من التغيرات عبر العصور، لينقسم الباحثون والمفكرون في الغرب والشرق حول عناصره، وتنفرد المعاجم والقواميس كل منها بتعريف مختلف، ويمكن ذكر بعض المحاولات لضبط المفهوم فيما يلي:

الفرع الأول: تعريف المجتمع المدني في المعاجم والقواميس والموسوعات

اختلفت المعاجم والقواميس والموسوعات السياسية وحتى الاجتماعية والإنسانية منها في تعريف المجتمع المدني، فقد جاء في **قاموس أكسفورد الوجيز:** بأنه مجموعة من الروابط **(التجمعات)** الوسيطة التي تقع بين الدولة، والأسرة الممتدة، والتي يقوم الارتباط فيها على الانتماء الطوعي.[2]

أما في **معجم العلوم الاجتماعية:** فهو مجال للنشاط الحر والارتباط لا تنظمه الدولة. لفكرة المجتمع المدني جذور عريقة منها الحريات التي أعلنتها مدن في العصور الوسطى والتمييز بين القانونين المدني والجنائي (علاقات حكم تشكلت طوعيا بين الأفراد، ومطالبات المجتمع ضد المجرمين.[3]

وفي **قاموس المصطلحات المدنية والسياسية:** مجموع التنظيمات المجتمعية من مؤسسات وجمعيات وهيئات ومجالس ونقابات وأحزاب وغيرها والتي تكون لها امتداد جماهيري وأطر تنظيمية وتساهم بطبيعة عملها في إرساء أسس الديمقراطية، والحد من سلطان الدولة ونفوذها وتدخلها في المجتمع وتخضعها للمساءلة أمام الرأي العام والجمهور.[4]

وورد في **معجم مصطلحات حقوق الإنسان**: هو وحدة مستقلة ومميزة عن المجتمع السياسي، أي أنه لا يخضع لتأثير النظام السياسي أو الطبيعي، وإنما هو يمثل مجموعة قوى تميل عندما تحقق تطورا

---

[1] طارق زياد، أبو هزيم، **المجتمع المدني وبناء الدولة المدنية الديمقراطية**، (المنارة، المجلد 23، العدد 1، 2017)، ص 193.

[2] **المرجع نفسه**، ص 193.

[3] **معجم العلوم الاجتماعية**، كريغ كالاهون، تر: معين رومية، (الدوحة:المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات 2021)، ص537.

[4] **قاموس المصطلحات المدنية والسياسية**، الجبالي وآخرون، (رام الله: مركز اعلام حقوق الانسان والديمقراطية، الطبعة الأولى، 2014)، ص118.

يؤدي ذلك إلى إخضاع المجتمع السياسي ذاته، وأكد هيغل معنى المفهوم بأنه نسق العلاقات الاجتماعية المتبادلة.[1]

كما عرفه **المعجم القانوني:** المجتمع المدني في مجال العمل الطوعي الجماعي الذي يرتكز على مصالح وأهداف وقيم مشتركة، ومن الناحية لنظرية فإن الأشكال المؤسسة للمجتمع المدني تختلف عن الأشكال السائدة في الدولة والأسرة والسوق ولكن من ناحية التطبيق فإن الحدود بين الدولة والمجتمع المدني والأسرة والسوق يتسم بالتعقيد والتشويش وخاضعة للجدل، وتتفاوت في مدى رسميتها واستقلاليتها وقوتها.[2]

اتفق في الندوة الفكرية التي نظمها **مركز دراسات الوحدة العربية** عام 1992 بعنوان المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية، على تعريف إجرائي للمجتمع المدني هو "بأنه جملة المؤسسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تعمل في استقلال نسبي عن سلطة الدولة لتحقيق أغراض متعددة منها: أغراض سياسية كالمشاركة في صنع القرار على المستوى الوطني (الأحزاب السياسية، النقابات، الجمعيات...إلخ). وليس المقصود بالمجتمع المدني إيجاد معارضة سياسية في مواجهة الدولة. إذ أن فاعلية المجتمع المدني بكل تكويناته تنطوي على أهداف أوسع وأعمق من مجرد المعارضة: أنها المشاركة بمعناها الواسع - سياسيا واقتصاديا واجتماعيا وثقافيا – أي بالتحديد فإن وظيفة المجتمع المدني هي وظيفة تسييرية شاملة في المجتمع ككل، وليس بالضرورة أن يكون هنالك عداء أو تناقض بين الدولة والمجتمع المدني، ومن فإن العلاقة بين الطرفين لا بد أن تحكمها علاقة أساسية مؤداها الحفاظ على استقلالية المجتمع المدني".[3]

يمكن كذلك ذكر هذا التعريف المختصر من **معهد كاتو (Cato institute)*** الذي يتميز بالنزعة الحرياتية حيث يعرف المجتمع المدني بأنه يعني "أساسا تقليل دور السياسة في المجتمع وذلك بتوسيع الأسواق الحرة ونطاق الحرية الفردية ".[4]

---

[1] **معجم مصطلحات حقوق الإنسان**، إسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي، (الإسكندرية: مكتبة كتب عربية الالكترونية)، ص408.

[2] حليمة موساوي، **دور المجتمع المدني في صنع السياسة العامة الاقتصادية في الجزائر دراسة حالة منتدى رؤساء المؤسسات**، رسالة دكتوراه، (المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، 2021)، ص 84.

[3] **موسوعة علم السياسة**، ناظم عبد الواحد الجاسور، (الأردن: دار مجدلاوي، الطبعة الأولى، 2009)، ص 322.

*هو مركز بحوث ليبيرالي أمريكي مقره في واشنطن العاصمة، تأسس عام 1977 بهدف التركيز على الدعوة العامة والتعرض لوسائل الإعلام والتأثير المجتمعي.

[4] مايكل ادواردز، **المجتمع المدني النظرية والممارسة**، (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الطبعة الأولى، 2015)، ص 18.

الفرع الثاني: تعريف أبرز المفكرين الغربيين للمجتمع المدني

يُرجع بعض من المفكرين والباحثين فكرة المجتمع المدني إلى القرنين ال 17 و18، في فترة ابتدأ فيها الصراع من أجل نشأة وتطور الدولة القومية الحديثة والذي كان مزامنا لأولى بوادر صعود البرجوازية وتكسر العلاقات ما فوق الاقتصادية التي سادت خلال القرون الوسطى. لكن البعض الآخر يرجع هذا المصطلح إلى عصور قديمة خاصة في المدارس الفلسفية في الجمهوريات الكلاسيكية الرومانية على وجه التحديد والجمهورية الرومانية أيضا، تلك المدارس التي كانت انزوت ونساها التاريخ الأوروبي في عصور الفيودالية *(العصور الوسطى)، وقد تم إعادة دراستها وتطوير الخطاب حولها في بداية عهد النهضة الأوروبي من القرن 14 إلى القرن 15 ثم في عصر التنوير في نهاية القرن 17 وخلال القرن 18.[1]

لا بد إذا من الرجوع إلى المحاولات القديمة الأولى لتعريف المجتمع المدني خلال الحقبة اليونانية ممثلة بالفيلسوف أرسطو إلى غاية العصور الوسطى وحتى الفكر الحديث والمعاصر في أوروبا خصوصا مع مفكري العقد الاجتماعي وحتى المدرسة الهيغيلية، دون نسيان المحاولات العربية والإسلامية لضبط مفهوم المجتمع المدني.

المجتمع المدني عند أرسطو: اعتبر كل **مدينة (polis)** أو دولة انما هي ضرب في ضروب الاجتماع وأن كل الجماعات تتأسس من أجل تحقيق نوع من الخير، ذلك أن الرجال جميعهم يمارسون أفعالهم بغرض تحقيق ما هو خير من وجهة نظرهم... إن المدينة هي الرابطة أو الاجتماع الأكثر شمولا وسيادة على الروابط الإنسانية كلها، لأنها تهدف لأن تشمل الغايات الإنسانية كلها وتسود عليها. إن العائلة أو القرية توجد من أجل مجرد الحياة لكن المدينة توجد من أجل الحياة الصالحة.[2]وبهذا المعنى مثلت الدولة شكلا مدنيا من المجتمع ووصفت مدنيته civility متطلبات المواطنة الصالحة.[3]

المجتمع المدني عند هوبز: في نظرية العقد الاجتماعي لهوبز المجتمع المدني هو "**مجتمع سياسي تعاقدي منظم**"، فإذا كان المجتمع ما قبل العقد خال تماما من أي شكل من أشكال التنظيم فإن مجتمع ما بعد العقد يقوم على أساس الاتفاق بغية تنظيم وتأطير الشأن العام، والجهاز المكلف بهذا التأطير هو الدولة التي تحافظ على الحقوق الطبيعية السابقة بصيغة قانونية جديدة، يقوم المجتمع المدني أو المجتمع

*الفيودالية نظام اقتصادي واجتماعي وسياسي عرفته أوروبا خلال العصور الوسطى، وامتد من 395 الى 1453م، وتميز هذا النظام باختفاء مفهوم الدولة والمواطنة وسياد التراتبية الطبقية، ويرجع أصل التسمية إلى كلمة الفيودوم وتعني قطعة الأرض.

[1] محمد علي عبد المنعم مراد، دور مؤسسات المجتمع المدني في تنمية المجتمعات المحلية -رؤية سوسيولوجية-، **مجلة مستقبل العلوم الاجتماعية**، (مصر: المجلد 7، العدد 1، أكتوبر 2021)، ص 47.

[2] جون اهرنبرغ، **المجتمع المدني التاريخ النقدي للفكرة**، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، 2008)، ص 40.

[3] **المرجع نفسه**، ص 42.

السياسي على أساس التعاقد فهو جوهر الاجتماع السياسي حيث تتوحد كل الارادات الفردية في إرادة عامة مشتركة موحدة تعبر عن إرادة كل فرد...فالمجتمع المدني ليس حيزا مستقلا عن الدولة ولا يشكل تنظيما سياسيا مقابلا لها، بل هو جزء منها منصهر في كيانها خاضع لسيادتها.[1]

المجتمع المدني عند هيغل: يتمثل في "ذلك المجال المنفصل أو الحيز المستقل الذي يستوعب المصالح الموجودة بعيدا عن الدولة. وهو متصور كساحة تتلاقى فيها المصلحة الفردية لكل شخص بمصلحة الآخر". ووفقا لوجهة النظر هذه يمثل المجتمع المدني حيزا من الحياة يعد معاديا للدولة والتزامها بإعلاء نظرة أرقى للصالح العام. حيث تشير خبرة المجتمع المدني في هذه الرؤية إلى وضع يسعى الأفراد فيه لتتبع مصالحهم الذاتية وغالبا بدون اعتبار للالتزامات والواجبات التي تشكل أهمية أساسية في حماية الحقوق والواجب منحها للجميع. وعلى الدولة بدورها أن تتغلب على تلك الملامح التدميرية التي تكتنف نزاعات المصلحة الذاتية، وذلك بغرض تحقيق مناخ للفضيلة المدنية، وما يصاحبه من تدعيم للصالح العام متضمنا احترام حقوق الآخرين.[2]

المجتمع المدني عند ماركس: بنى مفهومه على انتقاد التصور الهيغيلي حول الدولة والمجتمع المدني، فهو يمثل القاعدة المادية للدولة اقتصاديا وانتاجيا، فهو **مجال حراك طبقي لا يعبر عن مصالح البروليتاريا**. يكون فيه الأفراد أعضاء في المجتمع المدني يتابعون مصالحهم الخاصة ويبحثون عن رخائهم، ومن جانب آخر يرون أنفسهم بوصفهم مواطنين يعملون من أجل الخير المشترك، فهو من جهة الفضاء الذي تجتمع فيه كل العلاقات والروابط المادية القائمة بين الأفراد في سياق مرحلة تاريخية محددة من مراحل تطور قوى الإنتاج، ومن جهة ثانية يمثل مجالا لتضارب المصالح الاقتصادية، في إطار القيم البرجوازية والحياة الاجتماعية، **إذن هو مجتمع مدني اقتصادي.**[3]

المجتمع المدني عند أليكس دي توكفيل: درس المجتمع المدني من خلال المجتمع الأمريكي فالحرية السياسية هي التي تضمن مشاركة الجماعات التي هي الطريقة الوحيدة التي يمكن للأفراد أن يحشدوا بها القوة لإنجاز أهداف معينة يحددونها بأنفسهم ومن هنا تبرز أهمية المدينة كمكانة قانونية باعتبارها مجموعة من الأدوار الاجتماعية والصفات الأخلاقية. يقول توكفيل لا بد للمجتمع من عين فاحصة

[1] حسان حمون، الدولة والمجتمع المدني في الفكر السياسي الحديث، **مجلة القبس للدراسات النفسية والاجتماعية**، (المجلد13، العدد 4، 2022) ص92.

[2] ستيفن ديلو وتيموثي ديل، **التفكير السياسي والنظرية السياسية والمجتمع المدني**، (القاهرة: المركز القومي للترجمة، الطبعة الأولى، 2010)، ص 439.

[3] علاق جميلة، نشأة وتطور مفهوم المجتمع المدني في الفكر السياسي، **مجلة الناقد للدراسات السياسية**، (المجلد 4، العدد 2، 2020)، ص 153.

ومستقلة، هاته العين الفاحصة ليست سوى مجموعة من الجمعيات المدنية الدائمة اليقظة القائمة على التنظيم الذاتي وهي الضرورة الدائمة لتقوية الثورة الديمقراطية.[1]

المجتمع المدني عند إدموند بيرك*: يرى أنه يجب أن يحمي الحقوق، فلا شك أنه يعد محل تفضيل وتطلع، لأنه طريقة لحياة أفضل قدرة على تلبية الحاجات الإنسانية الأساسية، فهو شريعة للإحسان والقانون نفسه هو إحسان مستند في عمله إلى قواعد. فبفضل وجود حاجات أساسية لدى الأفراد يكون لهم الحق في أشياء متنوعة. كما أنه من شأن المجتمع المدني أن يتيح للمواطنين الحق في نصيب عادل في كل ما يمكن للمجتمع، بكل ما أوتي من مهارة وقوة أن يصنعه من أجلهم.[2]

ويشير **"جون إهرنبرغ"** في كتابه -المجتمع المدني التاريخ النقدي للفكرة -إلى أنه "يتمثل الاستعمال المثمر للمصطلح -المجتمع المدني- في وصف العلاقات والبنى الاجتماعية التي تقع بين الدولة والسوق. فالمجتمع المدني يرسم حدود ميدان متميز رسميا عن الهيئة السياسية وسلطة الدولة من جهة، ومتميز عن اللهاث السائد وراء المصلحة الذاتية وإملاءات السوق من جهة أخرى".3

الفرع الثالث: تعريف المفكرين العرب والمسلمين للمجتمع المدني

عرف مفهوم المجتمع المدني محاولات لتعريفه من طرف العديد من المفكرين العرب والمسلمين، الذين حاولوا ضبطه.

حيث يرى **ابن خلدون** أنه لا يمكن للفرد اشباع حاجياته مهما امتلك من أفكار وتصورات حضارية ومن هنا كان الاجتماع الإنساني ضروريا، ولا حظ أن كل الدول الإسلامية كانت تركز على العصبية القبلية، حيث يقول "لا دولة بدون عمران ولا عمران بدون دولة" فمادة الاجتماع البشري حسب تفسيره هي العمران البشري وصورته هي الدولة، فاذا كان العمران البشري يحتوي على اجتماع بدوي فإننا في غنى عن الجمعيات والمنظمات ، أما إذا كان مجتمع حضري فإن العصبية تنقص وتحقيق الرغبات والحاجات يصعب، فالمجتمع في حركته لا يعتز بالزحف نحو المدينة التي تضعف العصبية التي هي أساس الإقبال على المطالبة والحماية. كما قام **عبد الرحمان الكواكبي** بدراسة مفهوم المجتمع المدني من خلال معالجة موضوع

[1] رابح لعروسي، المجتمع المدني في منظومة الفكر الغربي والعربي الإسلامي وإشكالية المصطلح، **حوليات جامعة الجزائر1**، (المجلد 30، العدد 1، ديسمبر 2016)، ص 101.

* مفكر سياسي إيرلندي، يعتبر من رواد الفكر المحافظ الحديث، كان من المحذرين من تبعات الثورة الفرنسية.

[2] ديلو وديل، مرجع سابق، ص 580.

[3] إهرنبرغ، مرجع سابق.

الاستبداد، إذ لاحظ أن سبب تخلف الأمة العربية الإسلامية راجع إلى الاستبداد الذي تفشى داخل المجتمع الإسلامي وغياب المشاركة والشورى، ولا بد للفرد أن يكون حرا ويبدي آراءه من دون قيد وله الحق في المشاركة السياسية، فالكواكبي ركز عند تكلمه عن المجتمع المدني على حرية واستقلالية الأفراد في التجمع وإبداء الرأي مناهضا للتقييد السياسي لأفراد المجتمع. فيما يذهب **جمال الدين الأفغاني** مع الكواكبي فيقول ان المجتمع المدني يظهر الطريقة والكيفية التي يتم بها إشراك الشعب في حكم البلاد من خلال الشورى أو انتخاب نواب عنهم، كما اشترط تقييد الحكام بدساتير من أجل تفادي الاستبداد الذي يكون فيه المجتمع غائب عن الحياة السياسية، فالأفغاني أظهر دور المجتمع المدني في ترسيخ مبادئ الديموقراطية والعدالة من خلال المشاركة في السلطة السياسية كما كان يدعو لذلك الكواكبي. ويطمح **الطهطاوي** بدوره إلى مجتمع مدني يعبر عن مجتمع المواطنة المطمئنة بفعل السيادة والحرية والمساواة القانونية وهما أساس الاستقرار الداخلي للدولة الحديثة. [1]

وحسب السياسي الفلسطيني **عزمي بشارة** فإن مفهوم المجتمع المدني يتغير مع تغير الموقف الإيديولوجي للمتكلم، حيث أن المفهوم الاشتراكي للمصطلح يختلف عن المفهوم الليبيرالي*، وحتى مؤخرا عن الفهم الإسلامي أيضا، كما يأخذ في العالم الثالث أشكالا في مخيال النخب تختلف عنه في أوروبا الغربية والولايات المتحدة، رغم أن تغير المفهوم إلى هذه الدرجة بين مرحلة زمنية وأخرى ومن مكان لآخر قد يفقد قيمته التحليلية.[2]

وقد ذكر الأستاذ **عبد الوهاب بن خليف** أن "المجتمع المدني الذي تطور من مفهوم كان شديد الارتباط بمفهوم الدولة ومؤسساتها ومرادفا في الكثير من الأحيان لمفهوم المجتمع السياسي تحول إلى مفهوم آخر منفصل ومستقل عن مفهوم الدولة، وبالتالي فإن ما لا يدخل في إطار الدولة هو ما يعبر عنه بالمجتمع المدني".[3]

خلاصة القول يمكن تعريف المجتمع المدني بأنه" مجموعة من المنظمات التطوعية المستقلة نسبيا، التي تكون المجال العام لتحقيق مصالح أفرادها أو تحقيق منفعة جماعية للمجتمع ككل، وهي في ذلك ملتزمة بقيم ومعايير الثقافة المدنية والاحترام والتراضي والإدارة السلمية للتنوع والاختلاف، ووفقا لذلك فإن المجتمع المدني يستند إلى ثلاثة مؤشرات، هي: أنه تعبير عن فعل إرادي حر لمجموعة من الناس،

[1] لعروسي، مرجع سابق، ص ص 105-107.

*حجر الزاوية في الليبيرالية أن الفرد يجب أن يعيش حرا طليقا من القيود والأغلال مهما كانت، وربما ذلك ما جعل الفردانية أو الفردية تطلق لدى البعض أحيانا كمرادف لليبيرالية، التي يتأسس عليها أن تكون خيارات الإنسان حرة وفقا لرؤيته وقناعاته الفكرية.

[2] علاق، مرجع سابق، ص 156.

[3] عبد الوهاب بن خليف، **المدخل إلى علم السياسة**، (الجزائر: دار طليطلة، الطبعة الثانية، 2014)، ص 109.

وأن هذا الفعل يسعى إلى تحقيق مصلحة اجتماعية عامة أو خاصة لإحدى الفئات أو المناطق، وأنه يتكون من مجموعة من المؤسسات والمنظمات غير الحكومية، وأنه يقوم على مفاهيم الثقافة المدنية، ويتكون المجتمع المدني من الجمعيات الأهلية والمنظمات الحقوقية، والنقابات المهنية والعمالية، وجماعات رجال وسيدات الأعمال، والغرف التجارية والصناعية، والحركات الاجتماعية والاحتجاجية".[1]

إن اختلاف تعريف المجتمع المدني من مفكر لآخر في عصور سابقة وأزمنة حالية دلالة على ديناميكية المفهوم الذي خضع لعدة تغيرات وفق آراء ومسارات متمايزة، خضع فيها المجتمع المدني لتصورات عديدة، لكن يمكن الخروج بتعريف إجرائي للمجتمع المدني يتمثل في:

المجتمع المدني: هو بناء بشري يضم أفرادا ومنظمات وكتلا صغيرة أو كبيرة ذات تأثير، تسعى كل منها لتحقيق المصلحة العامة، والاشتراك في توجيه السياسات العامة بالقدر الذي يسمح بتوفير المتطلبات والحاجيات اللازمة للأسر، باعتبار أولئك الأفراد والمؤسسات ممثلها وحلقة الربط بينها وبين الدولة، مما يكرس العدالة الاجتماعية ويؤدي إلى اكتساب الحقوق بصفة شرعية، ومكملة كذلك لدور الدولة في تحقيق التنمية وزرع قيم المشاركة والمواطنة والثقافة والأخلاق مما يساهم في استقرار النظام السائد بصفة مباشرة أو غير مباشرة، وهو ما يجعله نظاما حديثا غير تقليدي.

تاريخيا ولفترات زمنية مختلفة دارت العديد من الأفكار والنظريات حول المجتمع المدني إلا أنها لم تحقق الإجماع في أي وقت من الأوقات، متخذة أشكالا عديدة متنازعة فيما بينها بالنقاش والبحث حول أهم عناصر وأسس المجتمع المدني المتباينة من مفكر لآخر ومن مدرسة لأخرى كل منها تفرض أراءها ومعتقداتها التي تراها هي الأنسب للتوافق مع مصطلح المجتمع المدني المتميز بالمرونة في حقب تاريخية مختلفة.

[1] حسن، مرجع سابق، ص17.

المطلب الثاني: نشأة وتطور المجتمع المدني

إن الحوار حول المجتمع المدني كان دائما جزءا من المناقشات السياسية والفلسفية قديما وحديثا، فالاحتجاج الذي شهدته أوروبا الشرقية خلال الثمانينيات من القرن الماضي كان مثله بالتأكيد مألوفا لدى أرسطو وهوبز وهيغل ودي توكفيل وغرامشي وغيرهم ضمن اللائحة الطويلة لمفكري المجتمع المدني.[1]

ويشير الدكتور **محمد أحمد مفتي** في كتابه " مفهوم المجتمع المدني والدولة المدنية -دراسة تحليلية نقدية-" إلى أن هنالك ثلاث توجهات فكرية حكمت تطور المجتمع المدني، وهي:

التوجه الأول: "الكلاسيكي" وهو التوجه الذي ربط أو ساوى بين المجتمع المدني والمجتمع السياسي.

التوجه الثاني: ارتبط بعصر الحداثة والتنوير في أوروبا، فربط بين المجتمع المدني والمصلحة الفردية، وكذا المنافسة الاقتصادية والحرية.

التوجه الثالث: أصبح فيه المجتمع المدني حيزا ترسخ فيه الحريات ويتم فيه العمل على تقييد سلطة الدولة ومؤسساتها.[2]

فهذا المفهوم ليس وليد العصر كما يخيل للبعض، فقد مر بتجارب عديدة عبر عصور سابقة وبتاريخ يزيد عن ألفي عام من التفتيش من طرف الباحثين عن كل ما يحتويه وما يؤديه المجتمع المدني.

الفرع الأول: الجذور الأولى للمجتمع المدني

كانت المحاولات الأولى لدراسة وفهم المجتمع المدني آتية بالتأكيد من الفكر الكلاسيكي الإغريقي، الذي بنى نظرته للمجتمع المدني من خلال السلطة السياسية التي عدت الأساس لبناء الحضارة، فقد كانت تصفه بأنه **جماعة (كومنولث) منظمة في كيان سياسي**، فقد كان التصور القائم عندهم بأنه لا وجود لمجتمع مدني بدون مجتمع سياسي، وهذا ما جسده بريكليس* بقوله:" هنا لا نقول للإنسان الذي ليس له مصلحة في السياسة أنه إنسان يعنى بشؤونه الخاصة، بل نقول أنه لا عمل له هنا على الإطلاق". وقد كان هدف الإغريقيين الإعلاء من المصلحة العامة، بإخضاع مصالح الفرد الخاصة التي تؤدي إلى الفساد المدني إلى مصالح المدينة، عبر المجتمع السياسي المدني. وهو ما أكده **أفلاطون** حين رأى أهمية انصهار المصلحة

[1] إدواردز، مرجع سابق، ص 34.

[2] محمد أحمد مفتي، **مفهوم المجتمع المدني والدولة المدنية -دراسة تحليلية نقدية-**، (الرياض: مركز البحوث والدراسات، 2014)، ص 19.

* سياسي يوناني محنك وحطيب بليغ، وقد أصبح فيما بعد صاحب السلطة العليا على جميع قوى أثينا المادية والروحية في خلال عصر مجدها.

الفردية في المصلحة العامة، وأن طغيان المصالح الفردية لها آثار مدمرة تؤدي إلى نشوء الأنانية والتنافر وتؤثر على السلام المدني.[1]

شاطر **أرسطو** أفلاطون في فهمه أن الصلات الإنسانية تتجذر في الحاجة المادية، وأن تقسيم العمل يقع في صميم المجتمع المدني، وأن الأسرة هي أساس الدولة. كما اعتبر أرسطو أن المدينة هي الرابطة أو الاجتماع الأكثر شمولا وسيادة على الروابط الإنسانية كلها، لأنها تهدف إلى أن تشمل الغايات الإنسانية كلها وتسود عليها. بنظرة متطورة عن معلمه أفلاطون رأى أرسطو أن التوجه الخير والنزيه صوب الصالح العام سيتيح للرجال من ذوي الملكية الكافية ووقت الفراغ الكافي أن يخدموا القضايا العامة، بلا اعتبارات مادية فاسدة. لم يكن بوسع هذه النظرة أن تستمر في الوجود بعد انقراض الحكم الجمهوري الأرستقراطي* للإثنيين حتى وإن كان صداها ماثلا في النظريات المعاصرة عن المجتمع المدني.[2]

جعل أرسطو للدولة غاية، لقد وجدت من أجل العيش المشترك بأفضل طريقة ممكنة ولا يتحقق ذلك إلا بالعدالة، ويرى أن الطبع هو من يدفع لتأسيس المجتمع المدني على أساس أخلاقي والعدالة هي قاعدة الاجتماع السياسي، فقد اعتبر بذلك ارسطو الدولة الأقدر على رعاية الأخلاق وحمايتها، لأن مهمة الدولة الأساسية هي غرس الفضيلة في الأفراد وتعليمهم كيف يكونون فضلاء، فالغرض من المدينة هو الحياة الخيرة وتحقيق الصالح العام، وهكذا فإن المجتمع المدني هو الجماعة المتشكلة سياسيا والتي تنظم المجالات المنفصلة للحياة.[3]

الفرع الثاني: المجتمع المدني مع فلاسفة العقد الاجتماعي وبروز حركة التنوير*

يرد الكثير من المفكرين تطور مفهوم المجتمع المدني إلى نظرية العقد الاجتماعي وأصحابها الذين ساهموا في تطور الفكر السياسي الغربي، ويعود الفضل في ذلك إلى مؤسس النظرية الأول وهو الفيلسوف والمفكر المعروف توماس هوبز، الذي قدم تبريرات لشرعية الملكية المطلقة في بريطانيا بلده الأم وهذا من

---

[1] مفتي، مرجع سابق، ص ص19،20.

*هي شكل من أشكال الحكم يضع القوة في أيدي طبقة حاكمة تتمتع بامتيازات معينة، واختلفت تعريفاته لتتحول من معنى حكم الأفضل في المفهوم اليوناني إلى حكم ثلة من القلة الأثرياء في التعريفات الحديثة.

[2] إهرنبرغ، مرجع سابق، ص 41.

[3] صاري رشيدة، فكرة المجتمع المدني عند أرسطو، **مجلة أبعاد**، (العدد 5، جانفي 2018)، ص ص 32-34.

*هي حركة ظهرت في الحياة الأوروبية في القرن الثامن عشر، أطلق عليها أصحابها تسمية عصر العقل، أعادت توجيه مجالات متعددة من الحياة مثل السياسة والفلسفة والعلم وطرق الاتصال، إذ شكك المفكرون التنويريون بالسلطة التقليدية واعتقدوا بإمكانية صلاح الإنسان بواسطة التغيير العقلاني.

خلال أفكاره في نظرية العقد الاجتماعي، في وقت كانت فيه مسألة فصل الدين عن الدولة -العلمانية- في أوروبا تأخذ منحى تصاعديا بلغ أوجه.

فقد كان أهم ما حاولت نظرية العقد الاجتماعي أن تقوم به هو نقد وتجاوز نظرية الحق الإلاهي للمملوك الذي تستمد مشروعيتها من حقل القداسة -الدين والمؤسسة الكنسية- مدافعة بذلك عن أطروحتها الأساسية المتعلقة بنظرية التعاقد، وهي أن انتقال المجتمعات من حالة الطبيعة كيفما كانت الفرضيات الفلسفية الواصفة لها، إلى حالة المجتمع أو الثقافة أو الدولة، تم بموجب اتفاق حر وإرادي بين الناس.

ففي سياق فلسفة العقد الاجتماعي اعتبر المجتمع المدني كل مجتمع بشري خرج من حالة الفطرة الطبيعية إلى الحالة المدنية، الذي يتمثل في وجود هيئة سياسية قائمة على اتفاق تعاقدي، وبهذا المعنى كان المجتمع المدني هو المجتمع المنظم تنظيما سياسيا، يضم المجتمع والدولة معا، بلا تميز بينهما.[1]

كان للثلاثي **هوبز وروسو ولوك** اسهامات في ظهور أو إعادة صياغة مصطلح المجتمع المدني، وذلك في ظل جدل وخلاف معرفي، كانت فيه نظرية المجتمع المدني بمثابة رد على النظام القائم في ذلك الوقت.

وعلى خلاف ذلك سار مفكري حركة التنوير في اتجاه مختلف، فكل من فيرجسون وبودان وحتى آدم سميث صاغو فهم آخر للمجتمع المدني.

إثر صعود اقتصاد السوق بين عامي 1750 و 1850 اتخذت الأفكار المتعلقة بالمجتمع المدني منعطفا جديدا وجوهريا ، فقد اعتبر المفكرون في حركة التنوير (Enlightenment) المجتمع المدني خطا دفاعيا ضد تجاوزات الدولة غير المبررة على حقوق وحرياته التي نالها حديثا ومنظمة بواسطة الجمعيات الطوعية.في هذه المدرسة الفكرية كان المجتمع المدني عالما ينتظم ذاتيا ويضم روابط ملتزمة بالمُثل (Ideals)، وكان هذا موضوعا تبناه جمع من المفكرين مثل جيمس ماديسون في كتابه أوراق فيدرالية (Federalist papers) وألكسيس دو توكفيل (الذي قد يكون أشهر المتحمسين للمجتمع المدني على الإطلاق)، والكتاب مثل إرنست غلنر، وتبناه أيضا أكاديميون مثل روبرت بوتنام الذي أشار إلى أهمية الجمعيات الطوعية في كبح سلطة المؤسسات الداعية إلى التمركز وإقامة مجتمع مترابط وواضح إلى حد كبير يحول دون هيمنة أي مجموعة بمفردها، وحاجزا ضد أي قوى مناوئة للديمقراطية. وعلى النقيض من دعاة الليبيرالية الكلاسيكية، يدرك أنصار المساواة الليبيرالية الآثار المنهكة الناتجة عن انعدام التكافؤ فرص الحصول على الموارد وكذلك فيما يتعلق بعافية المجتمع المدني وأدائه وظيفته. وقد اعتمد الباحثون هذه الأفكار وبنوا على أساسها نقدا شاملا

[1] علاق، مرجع سابق، ص 149.

للمعتقد الفكري التوكفيلي الجديد. وكان هيغل في مقدمة هؤلاء النقاد الأوائل الذين ركزوا على اللامساواة والصراعات التي احتدمت بين المصالح السياسية داخل المجتمع المدني وتطلبت رقابة دائمة من الدولة كي يبقى المجتمع "مدنيا".[1]

الفرع الثالث: المجتمع المدني في الفكر السياسي الحديث

شهد الفكر السياسي في هذا العصر تأسيسا للحداثة الفلسفية المبنية على العقلانية بعد حركة التنوير، فقد كان لهيغل وقبلة كانط إسهامات ملموسة وواضحة في المجتمع المدني موضحين فلسفتهم وأفكارهم المخالفة في دراسة المفهوم.

ان المجتمع المدني النسبة لكانط كان وضعا لحكم القانون ولتحقيق الحرية المتكافئة للجميع، وبالتالي فإنه من الضروري تقييم التقاليد وتعزيزها من أجل تقدم العقل والحقيقة والحرية. فقد كان لظهور حركة التنوير ولا سيما ظهور التيار العقلي والتيار التجريبي، الأثر الكبير في بناء اتجاه كانط النقدي وظهوره على المسرح الفكري، ورفع شعاره في التنوير " كن شجاعا واستخدم عقلك بنفسك" من خلال تأكيده على النزعة العقلانية، وايمانه بقدرة العقل البشري على التطور والتغيير والتقدم، وطالب بحماية الحرية الفكرية. تأكيدا منه على أن كل ذلك لا يتم إلا في مجتمع يسود فيه حكم القانون مصمما لتحقيق الحرية المتكافئة للجميع وهو " المجتمع المدني".[2]

أما هيغل فكان يدرك أن المجتمع المدني هو نطاق متميز من " الحياة الأخلاقية" في مقابل الأسرة والدولة وهو يتوسط بينهما، ويشمل الحياة الاقتصادية للجماعة جنبا إلى جنب مع التنظيمات القانونية والسياسية والاجتماعية التي تضمن قيامه بعمله بسهولة. فالمجتمع المدني بهذا تحول إلى أرضية توسط بين الفرد والدولة. إن المجتمع المدني هو لحظة من لحظات الحرية (مرحلة من مراحلها) لكنها محدودة وإنه قوة هائلة تجذب الناس إليها وتطالبهم بالعمل من أجلها، وأن يدينوا لها بكل شيء وأن يفعلوا بواسطتها كل شيء، فالمجتمع المدني هو "نظام الحاجات".[3]

وجد المجتمع المدني تعبيره السياسي والقانوني الأول، في إعلان حقوق الإنسان والمواطن في أعقاب الثورة الفرنسية، حيث تحول عمليا إلى فكرة المواطنة بمعناها الحديث، أو حيث بدأ تاريخ فكرة المواطنة

[1] إدواردز، مرجع سابق، ص 29.

[2] احسان عبد الهادي، مفهوم المجتمع المدني عند كانط وهيغل، **المجلة السياسية الدولية**، (كلية القانون والسياسة، جامعة السليمانية)، ص98.

[3] **المرجع نفسه**، ص 104.

المعاصر، التي ما فتئت تتطور منذ ذلك الحين ومنذ الثورة الفرنسية والتحولات المتاخمة لها في أمريكا وبريطانيا.[1]

في مواجهات المنطلقات الفكرية للفيلسوف الألماني "هيجل" عموما، ونظام الملكية الخاصة وعلاقات السوق ومبدأ الحرية الذاتية خصوصا، طرح ماركس أفكاره عن المجتمع المدني بوصفه حلبة التنافس الواسعة للمصالح الاقتصادية البرجوازية، إذ أن الدولة -الرأسمالية- ليست بأي حال من الأحوال قوة مفروضة على المجتمع من خارجه، وليست هي واقع الفكرة الأخلاقية كما يقول هيجل لكنها نتاج المجتمع نفسه عند درجة معينة من تطوره، وبالتالي فإن وجود دولة -في المجتمع البرجوازي- يعني وجود مجتمع مدني، كما أن وجود المجتمع المدني هو الذي أفرز الدولة ذات السلطة العامة والقوة المسيطرة الخاضعة للنظام والقانون، وهو لم يسبق وجوده في العشائر، أو التشكيلات الاقتصادية الاجتماعية القديمة، وقد أشار انجلز إلى الدور الذي امتلكته الدولة البرجوازية بقوله " إن أصغر شرطي في الدولة المتمدنة يملك سلطانا يفوق سلطان جميع هيئات المجتمع العشائري "، وهذا يقودنا إلى استنتاج أن مقولة المجتمع المدني لا تستخدم إلا في طل الملكية الخاصة أو المجتمعات التي تعتمد على الملكية.[2]

استنتج كارل ماركس أخيرا أن "المجتمع المدني هو حيز ذو تناقضات طبقية بارزة للعيان، يكون فيه كل فرد من الأفراد مدافعا عن مصالحه الشخصية، ويقابل ذلك الدولة التي تمثل فضاء بيروقراطي يتحول في إطاره الانسان إلى عضو ضمن جماعة مسيرة يقف في حقيقة الأمر غريبا عنها".[3]

جاء بعد ذلك أنطونيو غرامشي، والذي عد بأنه الشخص الذي "قد يكون بمفرده هو المسؤول عن إحياء مصطلح المجتمع المدني في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية "، فقد حذا حذو ماركس وبنى تصوراته وفق الطرح الماركسي، إلا أنه توصل إلى بعض النتائج المختلفة. فالمجتمع المدني من وجهة نظر غرامشي هو موقع التمرد ضد ما هو تقليدي، بالإضافة إلى كونه ساحة لإقامة هيمنة ثقافية وأيديولوجية، تتجلى من خلال العائلات والمدارس والجامعات ووسائل الإعلام والجمعيات الطوعية أيضا، لأن جميع هذه المؤسسات لها أهميتها في تحديد السلوكيات السياسية للمواطنين.[4]

---

[1] عزمي بشارة، **المجتمع المدني دراسة نقدية**، (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الطبعة السادسة، بيروت، 2012)، ص59.

[2] غازي لصوراني، **تطور مفهوم المجتمع المدني وأزمة المجتمع العربي**، (فلسطين: مركز دراسات الغد العربي، الطبعة الأولى، 2004)، ص 43.

[3] لعروسي، مرجع سابق، ص 100.

[4] إدواردز، مرجع سابق، ص 27.

الفرع الرابع: المجتمع المدني في التراث الإسلامي

في الجانب الآخر من العالم، فقد اعتبر بعض المفكرين أن المجتمع المدني مفهوم دخيل على تراث الفكر العربي والإسلامي، لم تتناوله الأدبيات إلا في العقود الأخيرة متزامنا مع موجة التحول الديمقراطي الذي شهدته بعض الدول. هناك من يرى أن المفهوم لم يرتكز على مرجعية فلسفية تكون أساسا له من الناحية النظرية، لكن جرى التعرف عليه عبر الاهتمام المتزايد الذي لاقته كتابات غرامشي في الساحة العربية منذ سبعينات القرن الماضي، وبالتالي لم يكن أحد المفاهيم المتداولة في الخطاب النظري السياسي أو الإيديولوجي العربي يساري كان أم إسلامي.

لم يعتبر بعض المفكرين المؤسسات التقليدية الموجودة -حسب وصفهم- تمثل مجتمعا مدنيا، وحجتهم في ذلك أن المجتمع المدني لا ينصرف عن كونه مجمل التنظيمات غير الإرثية غير الحكومية، التي تنشأ لخدمة المصالح أو المبادئ المشتركة لأعضائها.[1]

فيما يرى آخرون أن المجتمع المدني الإسلامي الأول أنتج دولته المتوافقة معه بناء على عقد اجتماعي حر بين رجال أحرار ودستور نظم علاقات اجتماعية وسياسية في اطار من قيم الحرية والتسامح والتعاون والمساواة تحت إدارة **الرسول محمد "صلى الله عليه وسلم"**، مما ساهم في بناء دولة نموذجية قوية أساسها العدالة والمساواة والتشاور، وفر فيها الأمن والاطمئنان في جميع أرجاء الجزيرة العربية، مما ساعد على انتشار الإسلام، بل امتد ذلك التوافق لغاية الخلافة الراشدة التي أصبح فيها الإسلام في قمة الازدهار وبعدها بقرون، وكانت المبادرات الفردية والجماعية تملؤ الفضاء المجتمعي الحر طاقة وابدعا وعملا طوعيا فاق نظيراتها ممن سبق أو لحق بعدها.[2]

الفرع الخامس: الصورة الجديدة للمجتمع المدني (الفكر المعاصر)

غالبا ما ينظر إلى المجتمع المدني على أنه قطاع محدد خارج الدولة والسوق، متكون من الجمعيات التي تدعم القيم والديمقراطية، ولأكثر من ثلاثين عاما نوقش المجتمع المدني على نطاق واسع، فمنذ أواخر الثمانينيات أصبح ينظر إلى المجتمع المدني على أنه يشغل دورا محددا ليس فقط كحصن ضد تجاوزات الدولة، ولكن كمساحة متميزة للنقد، ومكان للمنظمات الطوعية لتحمي الصالح العام.[3]

---

[1] علاق، مرجع سابق، ص 155.

[2] مصطفى العبيدي، محمد العقوري، **المجتمع المدني مدخل معاصر**، (القاهرة: المكتب العربي للمعارف، الطبعة الأولى، 2020)، ص 74.

[3] Liv egholm, lars bo kaspersen, introduction to the special issue beyond civil society: advancing a post sectoral conception of civil society moving beyond civil society, international journal of politics, culture, and society, vol 34, (26 aug 2020), PP 143-148.

كان للتطور التكنولوجي وانتشار العولمة تأثير واضح على مفهوم المجتمع المدني، مما أدحل عليه تحولات ومعطيات جديدة غيرت من المفهوم وأضافت له استعمالات جديدة، ليظهر بذلك مفهومي " المجتمع المدني العالمي" والمجتمع المدني الافتراضي".

أولا: المجتمع المدني العالمي (global civil society):

ظهر هذا المصطلح بعد التطورات التي عرفها النظام الدولي، (بعد عام 1989) حيث أصبح شائعا بين العديد من الفاعلين سواء المواطنين، أو المصرفين أو الدبلوماسيين أو السياسيين وحتى المنظمات غير الحكومية (NGO)، حيث رحب البنك الدولي بفرصة العمل مع المجتمع المدني، بالإضافة إلى البنك الآسيوي للتنمية (ADB) الذي دعي إلى تعزيز التعاون مع المجتمع المدني، ومنظمة التجارة العالمية (WTO) هي الأخرى أعلنت عن دعمها للحوار مع مؤسسات المجتمع المدني في العالم.

ويمكن تعريف المجتمع المدني العالمي على انه" يشمل جميع الجمعيات، باستثناء الحكومات والجهات الفاعلة في القطاع الخاص، والتي تعمل عبر الحدود الوطنية". وتم تسهيل هذا النشاط عبر الوطنية من خلال الانتشار الأوسع للعولمة، بما في ذلك سهولة السفر الاتصال عبر الحدود، وثورة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، مكنت هذه العمليات المختلفة الجماعات ذات التفكير المتماثل من التعاون وتنمية أنشطتها عبر الحدود الوطنية، كما أن ظهور قضايا عالمية مثل: تغير المناخ، وفيروس نقص المناعة البشرية والإيدز وكذلك كورونا، شجع أيضا على الجمع بين الناشطين الاجتماعيين على مستوى العالم حول القضايا المختلفة.

ثانيا: المجتمع المدني الافتراضي:

قدم الباحثون والمفكرون العديد من التعاريف للمجتمع المدني الافتراضي أو " العمل الجمعوي " باعتباره من المفاهيم والمصطلحات المستحدثة نتيجة توجه العالم نحو الواقع الافتراضي، الذي أصبح مشابها للواقع الحقيقي، هذا التطور الحاصل تكنولوجيا وتقنيا أفرز مصطلحات حديثة أخرى منها: مجتمع المعلومات ومجتمع المعرفة وغيرها.

وفرت شبكات التواصل الاجتماعي منصات للتفاعل، يكون فيها الكثير من الأشخاص قادرين على الانضمام لمجموعات اجتماعية مشكلين بذلك جمعيات الكترونية من خلال المنتديات وغرف الدردشة وكذا الصفحات الشخصية المنفصلة عن المجموعات الاجتماعية التقليدية.

وبناء على ذلك تقوم الجمعيات الافتراضية بالعديد من الأدوار منها: تشجيع تدفق المعلومات والتفاعلات الاجتماعية، وهذا ما يشجع على اكتساب قيم المواطنة، تسهيل عملية جمع المعلومات

وتبادلهم، كما أن الأفراد باختلاف أماكنهم يساهمون في مختلف القضايا المجتمعية العالمية وفق أفكارهم ووجهات نظرهم الخاصة، وهذا ما ينتج عنه نشاط اجتماعي افتراضي.[1]

يعد المجتمع المدني اليوم وفي كل الأطروحات السياسية والاجتماعية والثقافية، باعتباره شرطا ضروريا لقيام نظام سياسي ديمقراطي مستقر. وقد راجت منذ مطلع التسعينيات النظريات التي تطرح أن الديمقراطية تزدهر في الدول التي تتمتع بمجتمع مدني فاعل. أي لا يمكن أن تعرف الديمقراطية بدون مجتمع مدني ولا مجتمع مدني بدون ديمقراطية. كما أن هناك البعد الأيديولوجي الذي بات يصبغ مصطلح المجتمع المدني إذ أصبح يعطي مفهوما وظيفيا: أي أن المجتمع المدني بعرف بمجموع المؤسسات والمنظمات والروابط التي تقوم بدور يحد من سلطة الدولة، أو يشكل عازلا بين السلطة والفرد في المجتمع، أو أنه يستخدم مرادفا لمصطلح (المجتمع) كما هو متداول في لغة العلوم الاجتماعية.

المطلب الثالث: خصائص المجتمع المدني ومهامه

لا يمكن الحديث عن المجتمع المدني دون ذكر الخصائص التي يتميز بها، والمهام الذي يؤديها، وعليه سيتم تخصيص هذا المطلب لهذه العناصر، من أجل فهم أعمق للمجتمع المدني وجوانبه المختلفة.

الفرع الأول: خصائص المجتمع المدني

هناك العديد من الاسهامات العلمية من طرف مفكرين والباحثين لتحديد الخصائص الرئيسية للمجتمع المدني، وإن كانت هنالك اختلافات كالتالي كانت في ضبط المفهوم فإن عدد كبير منهم يرى أن لمؤسسات المجتمع المدني الخصائص التالية:

أولا: انها تعمل داخل الإطار القانوني للدولة: حيث انها تسترشد العلاقات الاجتماعية للفرد بالأحكام القانونية الحالية للدولة، بمعنى آخر هذه الحياة العامة محكومة بالسلوك المدني. تساعد فكرة الحرية داخل القانون في التمييز بين أنشطة المجتمع المدني والمجموعات الإجرامية والمنظمات الإرهابية.

[1] أسماء صالحي، **دور المجتمع المدني في عملية الانتقال الديمقراطي في المنطقة المغاربية دراسة مقارنة: الجزائر-تونس (2011-2019)**، أطروحة دكتوراه، (المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية،2021)، ص 39.

ثانيا: لا تسعى إلى السلطة: برغم من كونها تقوم بدور سياسي في بعض الأحيان من نشر الوعي والثقافة السياسية، لكن لا تسعى منظمات المجتمع المدني إلى السلطة، (وهو ما يوضح الفرق بين أهداف وأهداف الأحزاب التي تحاول الوصول للسلطة، بغض النظر عن أن هاته الأخيرة تصنف أحيانا مع منظمات المجتمع المدني في بعض الدول).

ثالثا: تعتبر ديناميكية: أي ذو طابع متغير، تتغير فيها العضوية دائما، ويبرز فيها القادة حسب متطلبات المناسبة، وهناك تدفق مستمر داخل مجموعات المجتمع المدني حيث تنشأ وتختفي العضوية والقيادة، تتغير وتتأثر مطالب مجموعات المجتمع المدني بقدر ما تتغير سياسات الدولة والحكومات والأنظمة المتعاقبة.[1]

رابعا: التطوع الاختياري: فالمجتمع المدني يتكون بالإرادة الحرة لأفراده ولذلك هو غير التجمعات القائمة على القرابة مثل الأسرة والعشيرة والقبيلة. والأفراد ينظمون إلى تنظيمات المجتمع المدني من أجل تحقيق مصلحة أو الدفاع عن المصلحة المادية أو المعنوية.

خامسا: الاستقلالية: في العمل والنشاط والحركة بعيدا عن هيمنة الدولة.[2]

سادسا: غير إرثية: أي أن العضوية فيها لا تتوارث عبر العائلة أو القبيلة أو الطائفة أو المذهب أو الدين.

سابعا: اللاعنف (non violence): عادة ما تكون أنشطة المواجهة التي تقوم بها الجماعات المدنية من خلال سياسة العنف، ذكر "جين شارب" الأساليب غير العنيفة في كتابه the politics of nonviolence action، وهي تشمل الاحتجاجات وعدم التعاون والتدخل بدون عنف، ولكن مجموعات المجتمع المدني لا تستخدم العنف الجسدي في السعي لتحقيق أهدافها.[3]

يؤكد الكثير من الباحثين على وجوب توفر خاصيتين أساسيتين في المجتمع المدني وهما:

1- **الاستقلالية عن المجتمع السياسي:** ونعني بها أن مؤسسات المجتمع المدني لا تكون خاضعة للسلطة السياسية القائمة والتابعة لها، وبالتالي تفقد فاعليتها وقوتها المؤثرة، وتقاس سلطة المجتمع المدني بمدى استقلاليته عن المجتمع السياسي (السلطة).

[1] أميرة عادل أحمد، مداخل مفهوم المجتمع المدني وخصائصه وتطور وظائفه، **المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية**، (المجلد 12، العدد 2، 2021)، ص 168.

[2] العبيدي، العقوري، مرجع سابق، ص 32.

[3] عادل أحمد، مرجع سابق، ص 168.

وبالنظر للتجارب الديمقراطية الموجودة في العالم، فإن استقلالية المجتمع المدني لا تتحقق إلا في وجود ديمقراطية حقيقة تكفل الحريات الأساسية في الدولة.

فإذا قمنا بدراسة المجتمع المدني في أي دولة عربية أو إسلامية أو حتى دول من إفريقيا وآسيا، فإننا نجد البعد القبلي والبعد العشائري ما يزال يتحكم في تحركات المجتمع المدني لحد اليوم، بالرغم من التطور السياسي الكبير الذي عرفته التجارب السياسية الديمقراطية في العالم في ترقية المجتمع المدني، وبالتالي في توجيه العملية السياسية والتأثر بشكل كبير في اختيار مرشح سياسي لمنصب ما باعتباره أنه ينتمي لقبيلة ما وليس وفقا لكفاءته ومؤهلاته العلمية.

لذلك، فإن الدولة المدنية ما تزال تواجه تحديات المجتمع التقليدي الذي يقوم أصلا على القبيلة والعشيرة، الأمر الذي عرقل تطور المجتمع السياسي المعاصر، وبالتالي فان الكثير من دول العالم الثالث اليوم بما فيها الدول العربية، تبقى تحكمها إشكالية العلاقة الجدلية بين المجتمع التقليدي والمجتمع المعاصر، وأيهما يؤثر في الآخر، وهل العلاقة هي علاقة صراعية أم علاقة تواصلية؟

2- **القدرة على التكيف:** ونقصد بها قدرة مؤسسات المجتمع المدني على التكيف والتأقلم مع التطورات والتحولات الحاصلة في المجتمع ككل، فإذا كانت مؤسسات المجتمع المدني مستقلة ومحافظة على الأقل على هامش من الاستقلالية تجاه السلطة القائمة، فإنها تكون أكثر فاعلية وتأثيرا في تكريس الديمقراطية.[1]

يمكن كذلك إضافة عنصرين آخرين لخصائص المجتمع المدني وهما:

1. **التعقد:** ويقصد بذلك تعدد المستويات الأفقية والعمودية داخل المؤسسة لأن عدم التعدد يؤدي إلى الضعف، وكذا انتشارها الجغرافي داخل المجتمع ككل فتوزيع فروعها على نطاق واسع يساعد على تحقيق أهدافها.
2. **التجانس:** بمعنى عدم وجود صراعات داخل المؤسسة تؤثر في ممارستها لنشاطها، كما أنه لا يتسم بالضرورة بالتجانس بل قد تكون ساحة للتنافس والاختلاف بين القوى والجماعات ذات المصالح المتناقضة والرؤى المختلفة، وكلما ازداد نمط العلاقات القائمة على أساس التعاون والتنافس على حساب الصراع بين قوى المجتمع المدني، اعتبر ذلك مؤشرا على حيوية المجتمع بالمعنى الإيجابي والعكس.[2]

ويذهب بعض الباحثين إلى لزوم توفر ثلاثة عناصر لقيام المجتمع المدني، هي:

[1] بن خليف، مرجع سابق، ص ص 110،111.

[2] صالحي، مرجع سابق، ص 42.

أ- توفر تنظيمات رسمية متنوعة الأنماط فيما بين الجماعات والتجمعات والطبقات والشرائح المختلفة.

ب- توفر روح التسامح بوصفها قيمة جوهرية مقبولة من الجميع.

ج- وضع قيود على سلطة الدولة في علاقتها بالمجتمع المدني القائم على أساس رابطة اختيارية يدخل فيها الأفراد طواعية، ويضم كل المؤسسات الاقتصادية والثقافية والتنظيمات الاجتماعية والمؤسسات الدينية والتعليمية والاتحادات المهنية والنقابات العلمية والأحزاب السياسية.[1]

الفرع الثاني: مهام المجتمع المدني

تتعدد مهام وأدوار المجتمع المدني، وتتوسع لترتبط أحيانا بمهام الدولة، فتساهم مؤسسات المجتمع المدني بشكل مباشر أو غير مباشر ببقاء النظام السائد واستقراره، وتكمن هاته المهام في نقاط أساسية هي.

1. **وظيفة تجميع المصالح:** حيث يتم من خلال مؤسسات المجتمع المدني بلورة مواقف جماعية من القضايا والتحديات التي تواجه أعضاءها وتمكنهم من التحرك جماعيا لحل مشاكلهم وضمان مصالحهم على أساس هذه المواقف الجماعية، وتمارس هذه الوظيفة بشكل أساسي من خلال النقابات العمالية والمهنية والغرف التجارية والصناعية وجماعات رجال الأعمال. يكتسب الأعضاء من خلال هذه الوظيفة كيفية الحفاظ على مصالحهم والقدرة على التفاوض حولها مع أطراف ذات مصالح مختلفة، ومنه تحقيق التعاون فيما بينهم.
2. **وظيفة حسم وحل الصراعات:** يتم حل معظم النزاعات الداخلية بين أعضائها بوسائل ودية دون اللجوء إلى الدولة وأجهزتها، حيث توفر عليهم الجهد والوقت والمشقة التي تطرأ من اللجوء إلى الدولة البيروقراطية، وتجنبهم مؤسسات المجتمع المدني الكثير من المشاكل، وتسهم بذلك بتوطيد أسس الترابط والتضامن بين الأعضاء. مما يكسبهم الثقافة والخبرة اللازمة لممارسة الصراع الطبقي والسياسي في المجتمع بطريقة سلمية.
3. وتشمل هذه الخبرة الاعتراف بالآخر وحقوقه والحوار معه والوصول إلى حلول وسط من خلال التفاوض.
4. **زيادة الثروة وتحسين الأوضاع:** بمعنى توفير الفرص لممارسة نشاط يؤدي إلى زيادة الدخل، من خلال هذه المؤسسات نفسها من خلال هذه المؤسسات نفسها مثل المشروعات التي تنفذها الجمعيات

[1] حسن، مرجع سابق، ص 16.

التعاونية ومشروعات التدريب المهني الذي تقوم به النقابات المهنية والعمالية، لزيادة مهارات أعضائها، مما يمكنهم من تحسين شروط عملهم وزيادة دخولهم وهذا ما يزيد من مشاركتهم وفعاليتهم في القضايا العامة للمجتمع.

5. **إشاعة ثقافة مدنية ديمقراطية:** تعمل مؤسسات المجتمع المدني على إكساب المجتمع الذي تنشط فيه الثقافة المدنية والديمقراطية إذ ترسي فيه قيم النزوع إلى العمل الطوعي الخيري الجماعي، وقبول الاختلاف والرأي الآخر وحل النزاعات بطرق سلمية، ونشر قيم الاحترام والتسامح والالتزام بالقوانين والشفافية، إضافة إلى تعويد الأفراد على المبادرة الذاتية وثقافة بناء وإدارة المؤسسات وتحمل المسؤوليات.
6. **تحقيق التنمية البشرية:** إن تحقيق رفاهية الإنسان وتنميته في جميع الأصعدة والمستويات وظيفة تتحملها غالبا الحكومات. لكن لا بد من مساعدة مؤسسات المجتمع المدني لبناء مجتمع نام ومتطور ومتقدم، حيث تسعى تلك المؤسسات إلى خدمة الإنسان ماديا ومعنويا، أي أن الانسان هو محور العملية التنموية فهو الهدف والوسيلة والموضوع، لذا على جميع الطاقات البشرية أن تساهم في خدمة المجتمع، وينبغي للناس أن يشاركوا مشاركة تامة في القرارات والإجراءات التي تشكل حياتهم، وهنا تبرز أهمية منظمات المجتمع المدني وإمكانية المحاسبة وتعديل المسار عند الضرورة، فالناس في التنمية يجب أن يكونوا فاعلين وليس مجرد متلقين.[1]

يمكن أن تؤدي مؤسسات المجتمع المدني مهام أخرى غير المذكورة أعلاه، وهذا نظرا لمشاركة تلك المؤسسات في مختلف مناحي الحياة العامة مما يوسع دورها وأهدافها التي تصب في خدمة الصالح العام.

تجدر الإشارة إلى أن المجتمع المدني يمكن أن ينمو في بيئة غير ديمقراطية، فالدراسات التاريخية تؤكد أن قوة المجتمع المدني لا تفسر الديمقراطية، فقد تعايش المجتمع المدني في ظل الأنماط مختلفة للنظم السياسية، بما في ذلك إيطاليا الفاشية وألمانيا النازية، ودول ديمقراطية مثل بريطانيا والسويد، والحقوق المدنية لها أهميتها في أي نظام ديمقراطي، كأساس للحكم وممارسة السلطة لكنها ليست الديمقراطية، وهي لا تعتبر جزءا من نظام ديمقراطي، بقدر اعتبارها جزءا من الدستور، والكفاح من أجل الديمقراطية قد يبدأ دون وجود هذه الحقوق، بل وقد يتحقق من خلال وسائل غير شرعية، ولا يقرها الدستور القائم والذي قد يكون أداة للحكم غير الديمقراطي.[2]

[1] مدان حياة، **حول مفهوم المجتمع المدني**، (جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، قسم علم الاجتماع)، ص ص 8،9.

[2] عبد الغفار رشاد القصبي، **التطور السياسي والتحول الديمقراطي**، (القاهرة: جامعة القاهرة، ط 2، 2006)، ص383.

المبحث الثاني: ماهية الحكم الرّاشد

أولى الباحثون أهمية بالغة لمصطلح الحكم الراشد أو الحكم الرشيد أو كما يطلق عليه أحيانا الحكم الصالح أو الحكم الجيد، وكما يعبر عليه أيضا في بعض الكتابات ب "إدارة شؤون الدولة والمجتمع"، فهو يعتبر في نظر البعض جديد الاستخدام مقارنة بمصطلح المجتمع المدني، لكن بعض المفكرين يرون أنه ذكر قديما بصيغ مختلفة وترجع جذوره حتى إلى الحقبة اليونانية. فهو كسابقه - المجتمع المدني- من المفاهيم التي تطرح العديد من الإشكاليات في العلوم السياسية والاجتماعية وحتى الإنسانية، في تعريفه وأسسه وحتى مؤشراته، وبالنظر إلى النتائج الإيجابية التي خرجت بها الدول التي تبنت هذا المصطلح، دعت المنظمات الدولية إلى المسارعة في تجسيده في كل دول العالم وخصوصا في دول العالم الثالث، والتي تعاني من مشكلات عدة عرقلت مسارها التنموي بحكم أن أغلبها في ذلك الوقت خرجت من الاستعمار مهلهلة ومدمرة البنى المادية والبشرية.

مَثَّل الحكم الراشد المسلك الآمن للعديد من الدول والأنظمة التي تسعى لتحقيق التنمية ومتطلباتها، وقد أغرى التطور الحاصل في الدول الأوروبية مثلا، بعض الدول المتخلفة عن الركب لتصحيح مسارها وأولوياتها، التي أصبح من ضمنها تحقيق الحكم الراشد، وتفادي الفشل المتكرر للحكومات في تسيير أمثل لهيئاتها، وقصور واضح في سياساتها.

المطلب الأول: تعريف الحكم الرّاشد

لم يتخذ الحكم الرشيد تعريفا واحدا، بل كان للمؤسسات والهيئات الدولية المعنية والباحثين المهتمين بهذا المفهوم العديد من المحاولات لتعريفه، وتقديمه بالطبع كحل أساسي لمشكلات الفساد وأزمات التخلف في بلدان العالم، خصوصا في القارتين الإفريقية والآسيوية وبعض من بلدان أمريكا اللاتينية.

حملت الأدبيات السياسية مفهوم ال **GOOD GOUVERNANCE**، والذي ترجم للغة العربية إلى "الحكم الرشيد أو الصالح"، وبدرجة أقل استخدم تعبير "الحكمانية" و"الحوكمة"، إلا أن أكثر التعبيرات شيوعا هو تعبير "الحكم الرشيد" أو "الحكم الجيد".[1]

الفرع الأول: التعاريف المقدمة من بعض الهيئات والمنظمات

طرح مفهوم الحكم الراشد في سياقات اقتصادية وسياسية وثقافية وتأثر بمعطيات أخرى داخلية وخارجية، وبدأ ظهور هذا المفهوم للمرة الأولى في عام 1989 في تقرير البنك الدولي عن دول إفريقيا جنوب الصحراء، كما كان يذكر من طرف البنك الدولي على أنه **"إدارة شؤون الدولة والمجتمع"**. وتم فيه وصف الأزمة في المنطقة كأزمة حكم، حيث أرجح الخبراء السبب في عدم نجاح سياسات الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي بهذه الدول إلى الفشل في تنفيذ السياسات وليس في السياسات نفسها، وعرفه **البنك الدولي** عام 1992 أنه: "الوسيلة التي يتم بها ممارسة السلطة في إدارة الموارد الاقتصادية والاجتماعية من أجل التنمية".

كما يعرفه **برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)** "بأنه ممارسة السلطة الاقتصادية والسياسية والإدارية لإدارة شؤون الدولة على كافة المستويات، ويشمل الآليات والعمليات والمؤسسات التي من خلالها يعبر المواطنون والجماعات عن مصالحهم ويمارسون حقوقهم القانونية ويوفون بالتزاماتهم ويحاولون حل خلافاتهم عن طريق الوساطة".[2]

وفي تعريف **مركز المشروعات الدولية الخاصة** بأنها مجموعة التقاليد والمؤسسات والعمليات التي تحدد كيفية اتخاذ القرارات الحكومية بصفة يومية وتعالج الأسئلة الآتية: كيف وإلى أي مدى يكون للمواطنين رأي في وضع السياسات اليومية؟ وما مدى كفاءة إدارة الموارد والخدمات العامة؟ وما هي الوسائل

[1] عبد النور ناجي، **دور منظمات المجتمع المدني في تحقيق الحكم الرشيد في الجزائر-دراسة حالة الأحزاب السياسية-**، جامعة سطيف، ص 192.

[2] علي محمد مصطفى ديهوم وعزالدين عبد الحفيظ أبو شينة، الحكم الرشيد، **مجلة العلوم الإنسانية**، (كلية الآداب الخمس، جامعة المرقب ليبيا، العدد 13، سبتمبر 2016)، ص256.

التي تعمل على كيفية منع الأجهزة الحكومية من إساءة استخدام قوتها وسلطتها؟ وماهي الوسائل التي تخلق لدى موظفي الحكومة الإحساس بأنهم مسؤولون عن تصرفاتهم؟ وكيفية التعامل مع الشكاوى؟[1]

في حين عرفته **الوكالة الكندية للتنمية الدولية (IDEA)** في تقريرها الصادر عام 1998 بأنه: الحكم القادر على بناء مؤسسات ديمقراطية قادرة على إيجاد حلول للمشاكل السياسية والاقتصادية والاجتماعية وتوسيع المشاركة السياسية، وقد أهملت الوكالة في هذا التعريف البعد القانوني المتمثل بالالتزام بحكم القانون، فيما اضافت للحكم الراشد بعدا اجتماعيا.[2]

وقد اعتمد تعريف آخر في **مشروع دراسة مصر سنة 2020** يعرف "الحكم الراشد أو الصالح" على أنه "عملية البحث عن مجموعة القواعد والإجراءات الحكومية وغير الحكومية، الرسمية وغير الرسمية، المكتوبة وغير المكتوبة، الداخلية والخارجية التي تنظم حركة المجتمع، وحركة المجتمع هنا تتضمن اتخاذ قرارات معينة أو تبني سياسات معينة".[3]

وعليه فإن مفهوم الحكم الراشد يقوم على بعدين متوازيين هما:

البعد الأول: ما تبنته فكرة البنك الدولي، حيث تركز على الجوانب الإدارية والاقتصادية للمفهوم وتطبيقاته على دول العالم كشرط لمساعدتها في تحقيق التنمية البشرية المستدامة.

البعد الثاني: يؤكد على الجانب السياسي للمفهوم حيث يشمل الاهتمام بجوانب الإصلاحات والكفاءات الإدارية، والتركيز على منظومة القيم الديمقراطية من خلال تفعيل المشاركة بين الدولة والقطاع الخاص والمؤسسات المدنية، بهدف تحقيق رفاهة المواطنين وضمان مشاركتهم في شتى المجالات المختلفة.[4]

الفرع الثاني: التعاريف المقدمة من بعض المفكرين والباحثين

وصف **جان كوومان** الحكم الراشد بأنه:" عقد اجتماعي جديد يقوم على شراكة ثلاثية بين الحكومة والمجتمع المدني والقطاع الخاص، بهدف تعبئة أفضل لقدرات المجتمع وإدارة أكثر رشادة لشؤون الحكم".[5]

---

[1] عادل جارالله معزب، **الحكم الرشيد والتنمية البشرية في البلاد العربية**، (ألمانيا: المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، الطبعة الأولى، 2020)، ص12.

[2] محمد جبار كريدي، ياسر عطيوي عبود، مؤشر الحكم الرشيد في التشريعات الكندية-دراسة مقارنة-، **مجلة دراسات البصرة**، (ملحق العدد 42، كانون الأول، 2021)، ص 142.

[3] ناجي، مرجع سابق.

[4] جارالله معزب، مرجع سابق، ص 13.

[5] علي شتيوي وعبد اللطيف باري، الحكم الراشد بين استيراد القالب الليبيرالي وتصنيع النموذج المحلي، **مجلة العلوم القانونية والسياسية**، (المجلد 10، العدد 1، أفريل 2019)، ص 598.

وقدم **هرميت السن هانس** تعريفا شاملا للحكم الراشد قال فيه بأنه: "هو فن إدارة التفاعلات بين الدولة والقطاع الخاص والمجتمع المدني".[1]

ويعرف **فرونسوا آشا** الحكم الراشد بأنه: "اشتراك المؤسسات السياسية، الفاعلين الاجتماعيين والقطاع الخاص بعضها البعض وتجعل مواردها وبصفة المشتركة وكل خبراتها وقدراتها وكذلك مشاريعها، وتتقاسم المسؤوليات في عملية اعداد وتنفيذ السياسات القادرة على تماسك المجتمع".[2]

أما -**أف اكس- مارين** فيعرفه بأنه: "مجموعة من الجهود الرامية للتسيير الفعال من كل الطبقات بما فيها المؤسسات العمومية، وتتمثل العناصر المجسدة للحكم الراشد عنده في: الالتزام بالمساءلة، والمرونة مع التطورات، والشفافية والمهارة والتقنية، والعلمية في الأداء".[3]

كما يعرفه **كوفي عنان** الأمين العام السابق للأمم المتحدة بأنه: "ضمان احترام حقوق الانسان وحكم القانون، وتعزيز الديمقراطية والشفافية والقدرة في مجال الإدارة العامة، فالحكم الراشد هو مصطلح يرمز الى فعل نقلة نوعية لدور الحكومات تجاه الحقوق والكفاءة في الإدارة والشفافية في الحكم بما يخدم المواطنين في نهاية المطاف".[4]

ومن بين التعريفات نجد أن الحكم الرشيد يوصف بأنه " مجموعة من القواعد الطموحة الموجهة لإعانة ومساعدة المسيرين في الالتزام بالتسيير وبطريقة شفافة، وفي إطار هدف المساءلة على أساس قاعدة واضحة وغير قابلة للتردد أو الانتقادات، وذلك بمساهمة كل الأطراف الفاعلة عبر نشاطات هؤلاء في التسيير، والتي أصبحت من المتطلبات المثلى في كل المحيطات الاقتصادية، والتي لا تستبعد أي عنصر من النشاط الإنساني".[5]

كما يركز تعريف آخر على أن الحكم الرشيد هو "نظام الحكم القائم في خدمة مصالح الأمة، والذي يعتبر السلطة والقيادة وظيفة في الحدمة العامة، ويتخذ منها منصة لإثبات الكفاءة والقدرة على تحقيق

---

[1] Hermut elsenhans, the political economy of good governance, journal of developing societies, vol 17, issue 2, November 20.

[2] منال جرود، مفهوم الحكم الراشد The concept of good governance، https://political-encyclopedia.org/dictionary/%D9%85%D9%81%D9%87%D9%88%D9%85%20%D8%A7%D9%84%D8%AD%D9%83%D9%85%20%D8%A7%D9%84%D8%B1%D8%A7%D8%B4%D8%AF?fbclid=IwAR20gIpwjgc9TQmhWHlon2qTKB8WH3bmjM6Y9kv2_isL3XEMcZzMHiYT6WE، في: 6 ابريل 2023.

[3] براهيم بن داود، التكاملية بين الحكم الراشد والمواطنة الصالحة في تجسيد الإصلاح الإداري، **مجلة البحوث السياسية والإدارية**، (العدد الرابع، جوان 2014)، ص100.

[4] دهوم، أبو شينة، مرجع سابق، ص 258.

[5] طبيب فتيحة، المجتمع المدني والحكم الراشد مقاربة نظرية، **مجلة الرائد في الدراسات السياسية**، (2019)، ص ص143،144.

متطلبات الشعوب وحاجاتها، وسياساتها بالعدل والمساواة، وأن يتصف بالقدرة على دمج المجتمع المتعدد في السلطة والحكم والمشاركة، وأن يتمتع باستمرار بشرعية شعبية أساسها الانتخاب الشعبي العام والنزيه".[1]

الفرع الثالث: الحكم الرّاشد في مقابل الحكم الفاسد

لا يمكن ضبط مفهوم الحكم الراشد ومعرفة خصائصه ومعايير بشكل جيد إلا بعد معرفتنا لمميزات وخصائص الحكم الفاسد، وحتى تتضح الرؤية وللخروج من إشكال التعريف الصحيح للحكم الراشد، وضع البنك الدولي مجموعة من القواعد والمواصفات العامة لتمييز الحكم الفاسد أو السيء **Bad Poor governance/governance** وهي كالآتي:

1. **الحكم الذي يفشل في الفصل الواضح والصريح بين المصالح الخاصة والمصلحة العامة**، وبين المال العام والخاص، وينحو بشكل دائم إلى استخدام الموارد العامة أو استغلالها للمصالح الخاصة. وهي ظاهرة كثيرة الانتشار في دول العالم الثالث حيث يتصرف الحاكم في المال العام وكأنه ملكية خاصة دون رقيب ودون مراقبة من أي طرف، حتى أصبحت ما تسمى بالمافيا المالية والاقتصادية تعشعش داخل أنظمة حكم هذه الدول.
2. **الحكم الذي ينقصه الإطار القانوني**، ولا يطبق مفهوم حكم القانون، بحيث تطبيق القوانين يكون نسبيا وتعسفيا، والمسؤولون بطبيعة الحال لا يطبق عليهم القانون وهم معفيون منه.
3. **الحكم الذي لديه عدد كبير من المعوقات القانونية والاجرائية** أمام الاستثمار الإنتاجي بما يدفع نحو أنشطة الربح الريعي والمضاربات حيث يذكر تقرير الأمم المتحدة للتنمية البشرية لسنة 2006 على سبيل المثال أن الفساد المالي في العالم بلغ 300 مليار دولار 30 بالمئة منها في الوطن العربي، وهو بالتأكيد رقم مضاعف حاليا.
4. **الحكم الذي يتميز بوجود أولويات تتعارض مع التنمية** وتدفع نحو الهدر في الموارد المتاحة وسوء استخدامها.
5. **الحكم الذي يتميز بوجود قاعدة ضيقة أو مغلقة أو غير شفافة للمعلومات**، ولعمليات صنع القرار بشكل عام، وعمليات وضع السياسات بشكل خاص.
6. **الحكم الذي يتميز بوجود الفساد** وانتشار آلياته وثقافته بما في ذلك القيم التي تتسامح مع الفساد.

[1] إحسان عبد الله الميسري، الفاتح عبد الله عبد السلام، أثر تطبيق معايير الحكم الرشيد على الإصلاح الإداري في دولة الامارات العربية المتحدة، **مجلة الإسلام في آسيا**، (العدد 3، المجلد 15، 2018)، ص 232.

7. أخيرا، **الحكم الذي يتميز باهتزاز شرعية الحكم وضعف ثقة المواطنين به**، مما قد يدفع إلى انتشار القمع ومصادرة الحريات وانتهاك حقوق الانسان وسيادة التسلط.

كل هاته المعطيات هي تناقض بالضرورة خصائص الحكم الراشد ومواصفاته وشروط وجوده.[1]

وانطلاقا من التعريفات المذكورة آنفا، يمكن أن تحدد **المقتضيات التي يجب أن يقوم عليها الحكم الراشد** في:[2]

- محاسبة الحاكم حسب قواعد إجرائية وقانونية فعالة وناجحة.
- ضبط حركية المشروعية السياسية عن طريق انتخابات منتظمة وحرة ونزيهة وتعددية.
- جعل أمن الأفراد والممتلكات والحريات من أولويات الدولة.
- تفعيل منطق دولة القانون وجعله أولوية.
- أولوية منطق حاجات الانسان في فلسفة الخدمات العامة.
- ضبط عملية الشفافية من خلال ضمان حق المواطن في الإعلام والمعلومات.

لا يتعلق الحكم الراشد بالاستخدام الصحيح لسلطات الحكومة بطريقة شفافة وتشاركية فحسب، بل يتطلب أيضا ممارسة السلطة بشكل جيد وصادق، يتعلق الأمر في جوهره بتحقيق المهام الأساسية الثلاث للحكومة وهي: ضمان أمن الأشخاص والمجتمع، وإدارة القطاع العام بفعالية وإخضاعه للمساءلة، وأخيرا تعزيز الأهداف الاجتماعية والاقتصادية للبلاد بما يتوافق مع رغبات السكان.[3]

[1] ميلود سفاري، **الحكم الرشيد: المفهوم المبادئ والانتقادات**، جامعة سطيف، ص 18،19.

[2] بلحنافي فاطمة، **دور المجتمع المدني في ترقية الحكم الراشد من خلال تعزيز حماية حقوق الإنسان**، جامعة مستغانم، ص115.

[3] Henk addink, **good governance concept and context**, (oxford: oxford university press, 2019), P16.

المطلب الثاني: الحكم الرّاشد بين عوامل الظهوروعلاقته بالمجتمع المدني

الفرع الأول: عوامل وأسباب ظهور الحكم الرّاشد

تعددت العوامل والأسباب التي أدت إلى ظهور الحكم الراشد في دول العالم، فقد برز هذا المفهوم على الساحة الدولية كآلية لإحداث تغييرات إيجابية في الحكومات والأنظمة التي تعتبر فاسدة أو غير صالحة تماما للحكم، ولهذا فقد ارتبط هذا المفهوم بعوامل مختلفة هي على النحو التالي:

أولا: موجة التحرر التي عرفها العالم

بعد نهاية الحرب العالمية الثانية سارعت دول العالم المستعمرة إلى الحصول على استقلالها الذاتي وفك كل ارتباطاتها مع الدول المستدمرة، لكن الفشل الذي تعرضت له أنها حينما باشرت في إقامة مؤسسات الدولة، أسستها بنفس النمط والتركيبة التي كان المستعمر يسير عليها، أن أنها ورثت النظم الاستعمارية، وفي هذا يرى الأستاذ حمزة علوي أن الدولة في مجتمعات العالم الثالث كانت وليدة التبعية الاستعمارية، مما جعل مؤسسات الدولة يغلب عليها الطابع الرأسمالي الامبريالي، من ناحية الجغرافيا والحدود وكذلك من ناحية آلية إدارتها للحكم ونمط علاقتها بمواطنيها والتي كانت في مجملها علاقات انفصالية وعمودية تهدف إلى احتواء المجتمع وضبط حركته على الرغم من تغير الأوضاع المحيطة بها، السياسية منها والاقتصادية والاجتماعية وغيرها، وأصبحت معرقلة لكل محاولات التغيير والإصلاح مما نجم عنه الأزمات المختلفة التي ما زال يتخبط فيها العالم الثالث، وكل هذا دفع بقضايا الإصلاح السياسي والحكم الراشد إلى البروز بكل قوة.

ثانيا: الاستبداد السياسي

إن المسؤول الأول عن إخفاقات الأمة المتتالي في كل حقول الحياة، هو الاستبداد والاستئثار بالرأي والقرار والانفراد بالسلطة حسب الأستاذ الدكتور محمد محفوظ، فهو يرى أنه حيثما كان هناك استبداد سياسي كانت موجبات الإخفاق والهزيمة.

إذن فالاستبداد هو الصفة الملازمة لأي حكم ديكتاتوري أو نظام حكم مطلق، لأن السلطة تتمركز في يد شخص واحد أو مجموعة أوليغارشية لا هم لها سوى تحقيق مصالحها، أما عامة الشعب فهم خدم وعبيد لديها تستعملهم كيفما تشاء وتقمعهم في أي وقت. فكان من الضروري أن يؤدي هذا إلى ظهور ما يسمى بالنهضة الإصلاحية التي كانت تدعو إلى ضرورة إجراء تغييرات جذرية في الهيكل المؤسسي للدولة، وكذا طرح سيناريوهات بديلة للإصلاح تشمل كافة الجوانب وإعادة النظر في آليات عمل أجهزة الدولة لتكون أكثر

فعالية، وتجسيد معادلة الحكم الراشد من الشفافية والمساءلة والمشاركة في اتخاذ القرارات لتجنب الوقوع في أزمات قد تؤدي إلى إضعاف الدولة وسياستها من جديد.[1]

ثالثا: مظاهر العولمة

إن التطور الهائل الذي عرفه المجتمع الغربي مع بروز فكرة العولمة، وما تضمنه من عولمة القيم الديمقراطية وحقوق الانسان وكذا تزايد دور المنظمات غير الحكومية على المستوى الوطني والدولي، بالإضافة الى آليات وأفكار اقتصاد السوق السائدة آنذاك وما عرفه العالم من تطور تقني وتكنولوجي وهو الأمر الذي أدى إلى عالمية الأسواق وانتشار المعلومات عالميا، كل هاته المؤشرات ساهمت في نقل الدولة من المستوى التقليدي كفاعل رئيسي في صنع السياسات العامة وتنفيذها الى مستوى آخر أدى إلى تحديد الوظائف الأساسية للدولة.[2]

رابعا: استفحال ظاهرة الفساد عالميا

يعتبر الفساد ظاهرة عالمية وهي ملازمة للوجود الإنساني ومتجذرة في كافة المجتمعات وعلى مستويات متعددة ومتشابكة في السلطة، وفي كافة الميادين الاقتصادية والاجتماعية والسياسية خصوصا، ولعل ما أدلى إلى استفحال هذه الظاهرة هو غياب المحاسبة والمساءلة، سواء من طرف المجالس المنتخبة او مؤسسات المجتمع المدني أو من قبل أجهزة الرقابة الرسمية، بالإضافة الى غياب المنظومة القيمية الأخلاقية التي تردع الأذهان عن مد الأيادي نحو المال العام واختلاسه واستخدامه للمصالح الشخصية وغيرها من أشكال الفساد.[3]

وتؤكد الدكتورة **سلوى شعراوي جمعة** أن ظهور المفهوم ما هو إلا انعكاس للتغيير الحادث في طبيعة ودور الحكومة من جانب، والتطور المنهجي الأكاديمي من جانب آخر.

فعلى الجانب العملي نلاحظ ظهور العديد من المتغيرات التي جعلت من النظرة التقليدية للدولة كفاعل رئيسي في صنع السياسات العامة موضع شك، في ظل ازدياد أهمية البيئة الدولية او العامل الخارجي والتي أصبحت لها المبادرة بطرح قضايا السياسات العامة ووضعها على جدول أولويات الحكومة.

---

[1] فريد ابرادشة، **الحكم الرشيد في الجزائر في ظل الحزب الواحد والتعددية الحزبية**، رسالة دكتوراه، (جامعة الجزائر 3: كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جوان 2014)، ص ص 40،41.

[2] خيرة بن عبد العزيز، دور الحكم الراشد في مكافحة الفساد الإداري وتحقيق متطلبات الترشيد الإداري، **مجلة المفكر**، (العدد الثامن، 2018)، ص 322.

[3] ابرادشة، مرجع سابق، ص 41.

بالإضافة الى تغير العلاقة بين الحكومة والقطاع الخاص حيث أصبح للفاعلين المجتمعين (القطاع الخاص والمجتمع المدني) دور أكثر في التأثير على السياسات العامة حتى أصبحت تمثل دور الشريك.

وعلى الجانب الأكاديمي نلاحظ أن علم الإدارة العامة مر منذ نهاية التسعينات بمرحلة انتقالية، حيث تم إحلال منظومة قيم جديدة محل المنظومة التقليدية والانتقال الى مصطلح الإدارة الحكومية، في ظل الانتشار الرهيب للمشاكل الاقتصادية والاسراف المالي الذي ساد تصرفات العديد من الحكومات.[1]

وقد حدد تقرير **التنمية البشرية العربية** الصادر عام 2004 تحت عنوان " نحو الحرية في الوطن العربي" عددا من التحديات الأساسية التي تعترض سبيل الحكم الرشيد في المنطقة العربية، ويمكن ذكر أبرزها فيما يلي:

1. أنظمة الإدارة العامة التي لا تلبي بشكل كامل حاجات المواطنين.
2. قصور وسائل المساءلة المؤسسية.
3. إعاقة فرص مشاركة المواطنين في عمليات اتحاذ القرارات التي تؤثر في حياتهم.
4. عدم تمتع المواطنين بالحقوق الأساسية، مثل حقوق المواطنة وغيرها.[2]

الفرع الثاني: علاقة الحكم الرّاشد بالمجتمع المدني

يرتبط مصطلح الحكم الراشد في كثير من الأحيان بالمجتمع المدني، حيث يعتبر هذا الأخير ملازما للدولة العصرية، بل أكثر من ذلك، فقد أصبح شريكا إلى جانب القطاع الخاص والحكومة وهو بذلك مكون ثالث من مكونات الحكم الراشد، فالمجتمع المدني بالمنظور العصري يؤمن البنية المساعدة والمنظمة للعمل الإنساني غير الربحي، والتي يعمل فيها الناس بإرادتهم، بعيدين عن أي ضغط حكومي، أو ضغط السوق وهو الذي يؤمن الخدمات من خلال العمل التطوعي، لذلك هو عبارة عن أبنية اجتماعية وسيطة، وهو ما يعتبر خلقة وصل بين الحكومة والقطاع الخاص، وهو الأمر الذي عزز دور المجتمع المدني ومؤسساته في ترشيد الحكم وتحقيق التنمية المستدامة. وبهذا المعنى تصبح مؤسسات المجتمع المدني التي تقوم على فكرة التطوعية والمؤسسية والاستقلالية، تقوم بأدوار أساسية ذات مضامين ديمقراطية تتراوح بين الحد من سلطة الدولة بتعزيز المشاركة، وحماية حقوق الإنسان، وتجميع وتنمية المصالح وبتكوين القيادات

[1] سلوى شعراوي جمعة، حلقة نقاشية **حول: مفهوم إدارة الدولة والمجتمع-الحكم الرشيد**، مركز دراسات الوحدة العربية، مقر المركز العربي لبحوث التنمية والمستقبل، مصر، القاهرة، بتاريخ 1999/6/21، ص ص108،109.

[2] محمد فهيم درويش، **مرتكزات الحكم الديمقراطي وقواعد الحكم الرشيد**، (القاهرة: دار النهضة العربية، الطبعة الأولى 2010)، ص 215.

والمساهمة في تعزيز القيم الديمقراطية، وهي أهداف تتشارك فيها مع الحكم الراشد ضمن مقاربته القائمة على الإصلاح والتنظيم الجيد والمحافظة على الموارد.[1]

إن طبيعة الحكم والمجتمع ليسا أمران مستقلان عن بعضهما البعض، ولكنهما مترابطان فلكل دولة أو نظام سياسي مجتمع مدني يتعايش معه، لن يواجه هذا المسعى تحديات تجعل من تنظيمات المجتمع المدني لا تثق في المؤسسات الحكومية، وعلى هذا الأساس يشترط نمط الحكم الراشد في الجزائر شرطان أساسيان هما الشمول والتمكين للمجتمع المدني:[2]

الشمول: من خلال تشييد هياكل تمكن كل فرد بغض النظر عن الفروق الاجتماعية، من المشاركة بصورة منتجة وإيجابية في الفرص التي تمنحها المجتمعات.

التمكين: وهذا من خلال إنشاء مؤسسات فعلية وتعزيز طرق عمل كفيلة داخل نطاق المنظمات المدنية، ويؤدي التمكين إلى تغيير القيم والمعايير التي تقوم على أساسها المجموعات مما يسهم في الحد أو التقليل من التهميش أو فقدان حق التعبير لأحد تلك المنظمات وأفرادها.

إن الهدف الرئيسي لإرساء دعائم الحكم الراشد في الجزائر هو محاربة والحد من الفساد السياسي، وكذا إصلاح هياكل الدولة، ويمكن لمنظمات المجتمع المدني أن تسهم في ذلك من خلال:[3]

- العمل على تأطير المواطنين وتعميم المشاركة لكافة شرائح المجتمع، بالإضافة لغرس ثقافة التنمية التشاركية.
- الاستعانة بوسائل الإعلام والاتصال خاصة الرقمية منها للتحسيس وضرورة المبادرة في النشاطات المجتمعية، وبلورة رأي عام واعي.
- التعاون مع الإدارة المحلية والعمل على إشراك المواطنين في مختلف مراحل صنع وتنفيذ وتقييم السياسات العامة.
- تكريس مبادئ الحكم الراشد بداخلها كتنظيمات أي إشاعة وتبني القيم والأخلاق والحوار والشفافية غيرها.
- رصد الفساد والتشجيع على ثقافة التبليغ عن المفسدين من أجل ضبط الممارسات التي تعرقل مخططات تحقيق الحكم الراشد.

[1] وداد غزلاني، واقع المجتمع المدني في الجزائر ودوره في تحقيق الرشادة، **مجلة القانون. المجتمع والسلطة**، (العدد 4، 2015)، ص 58.

[2] ريموش، مرجع سابق، ص ص 171،172.

[3] سخري، مرجع سابق، ص 129.

لتجسيد الحكم الراشد وجب الاستفادة من المجتمع المدني بشكل إيجابي، فهذا الأخير يعتبر عاملا رئيسيا في التحول نحو الرشادة وتكريس آلياتها، لذلك ففاعلية المجتمع المدني أولوية للنظم السياسية المختلفة حول العالم.

المطلب الثالث: أسس ومكونات الحكم الرّاشد

يبنى الحكم الراشد على عدة أسس ومكونات على الحكومة أو النظام السياسي القائم العمل بها لتجسيده على أرض الواقع، هذه الأسس والمكونات ترتبط بشكل وثيق بجهود الدولة في تحقيق التنمية والرفاه لأفراد المجتمع.

الفرع الأول: أسس الحكم الرّاشد

يبنى الحكم الراشد على عدة أسس وقواعد على الحكومة أو النظام السياسي القائم العمل بها لتجسيده على أرض الواقع، هذه الأسس ترتبط بشكل وثيق بجهود الدولة في تحقيق التنمية والرفاه لأفراد المجتمع وتتمثل في:

أ/ قدرة Capacity الدولة على إدارة الموارد العامة بشكل كفء: ويحتاج الاستخدام الكفء للموارد العامة العلم بالسياسات التي تخدم الصالح العام، وتدريب الجهاز الإداري المعني بتنفيذ هذه السياسات في مختلف المجالات، ومن هنا يقع العبء الأكبر على جهاز الدولة -بمعناه الشامل- في إنجاز الجهود التنموية، والذي قد يؤدي عدم فهمه أو غياب استعداده أو رفضه إلى إفشال السياسات التنموية، عن قصد أو بدون قصد.

ب/ الالتزام بتحقيق الصالح العام Public Good: ثاني أسس الحكم الراشد هو مستوى الالتزام بتحقيق الصالح العام، حيث يطرح السؤال هنا، هل هناك جدية أم فتور أم تراخ ؟ وغيره، وهناك عادة منابع كثيرة يستقى منها الالتزام، فهناك التزام بالخير العام يأتي من جانب قيادة سياسية كاريزمية -أي تنطوي على صفات استثنائية- مثل حالة نيلسون مانديلا في جنوب افريقيا وكاسترو في كوبا، وغيرهما. وهنالك التزام يأتي من الروافد الثقافية السائدة، حيث توجد ثقافات تحض دائما المواطن على إتيان التصرفات التي تصب في الصالح العام، ونبذ الفردانية. وفي المجتمع الحديث تحرص المؤسسات على زرع

الانتماء والالتزام في النفوس وذلك بمكافئة الأشخاص المنضبطين ومعاقبة الأشخاص المنفلتين، وأيضا من خلال وضع معايير تضمن أن تحقق المؤسسة الحد الأدنى من توقعات القاعدة العريضة من المواطنين.[1]

ج/ شفافية النظام الحاكم والمساءلة: يقصد بالشفافية حق الشعب في معرفة كل ما يتعلق بأعمال حكومته، فالحكم الراشد هو الذي يحرص على أن تكون الحكومة منفتحة وشفافة إلى حد كبير، فيما يسمح لها بالتكتم والسرية أحيانا بالنسبة للأمور العسكرية والأسرار السياسية، أما المساءلة فهي الطلب من المسؤولين تقديم توضيحات وتبريرات لأصحاب المصلحة حول كيفية استخدام صلاحياتهم وتصريف واجباتهم وتلبية المتطلبات. ومنه فإن الشفافية والمساءلة مفهومان أساسيان مترابطان يعزز كل منهما الآخر، وهما شرطان لتحقيق التنمية البشرية ففي غياب الشفافية لا يمكن أن توجد مساءلة، ويسهم إيجاد هاذين العنصرين معا في قيام إدارة فعالة وكفؤة على صعيد المؤسسات العامة والخاصة.[2]

د/ حكم القانون The Rule Of Law: أو سيادة القانون ويرتبط بالعنصر المزدوج السابق أي الشفافية والمساءلة، ويعني في أبسط معانيه أن المواطنين سواء أمام القانون بصرف النظر عن الاختلاف في المناصب والمراكز السياسية أو الأوضاع الاجتماعية وغيرها. فالقانون ذاته يجب أن يكون ديمقراطيا ويطبق عن طريق مؤسسات مستقلة، فلذلك لا يمكن أن يسود القانون غالبا في ظل غياب الديمقراطية، ويؤدي غياب حكم القانون إلى تهميش شريحة كبيرة من المواطنين الفقراء ومعدومي القوة، تنتهك حريتهم الأساسية على يد مؤسسات أمنية قمعية. وعلى كل حال تحتاج القوانين -حتى وإن كانت تسود الديمقراطية- إلى مؤسسات عدالة قادرة على تطبيقها، تتمتع بالطبع بالاستقلالية عن السلطة التنفيذية تطبق أحكامها على أرض الواقع دون أي ضغوط، وفي حال سيادة القانون يمكن الحفاظ على الممتلكات الخاصة منها والعامة، وكذا دفع عجلة الاستثمار إلى الأمام.

ه/ بناء الثقة بين مكونات المجتمع: وهي تقوم على أساس بناء علاقة سليمة وواضحة بين المواطنين والدولة وبين بقية المكونات في المجتمع، ومن خلال ثقة هذا المواطن بأن ما يؤديه من التزامات وواجبات نحو الدولة يلاقي كل التقدير والاحترام من قبل السلطة، وبالتالي فإنها تقوم هي بدورها بأداء واجبها نحو المواطن، وبذلك يكون الامر في النهاية قائما على حسن سلوك القائمين على الشأن العام.[3]

و/ رأس المال الاجتماعي Social Capital: يكون وجود رأس المال العام في شكل روابط وشبكات ومنظمات يؤسسها الأفراد بإرادتهم الحرة على أساس من الثقة، والاحترام المتبادل والعمل المشترك، مثل

[1] فوزي سامح، **الحكم الرشيد**، (مصر: الموسوعة السياسية للشباب، نهضة مصر للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، 2007)، ص ص 38،39.

[2] درويش، مرجع سابق، ص 200.

[3] دهوم، أبو شينة، مرجع سابق، ص265.

الجمعيات الأهلية والنقابات وغيرها، ويؤدي رأس المال الاجتماعي إلى تشجيع المشاركة في الحياة العامة، والروح المدنية في التعبير عن الصالح في شكل متحضر بعيدا عن العنف، بقول آخر فإن رأس المال الاجتماعي يسهم في توليد ثقافة سياسية تشكل دعائم مواطنة مسؤولة، فيزيد ذلك في مستوى الاستقرار المجتمعي، ويعزز الشرعية السياسية.[1]

تجدر الإشارة إلى أن معايير الحكم الراشد تتنوع بين السياسية والاقتصادية والاجتماعية والإدارية، ولا تشمل أداء الدولة ومؤسساتها الرسمية فحسب بل تتعدى إلى مؤسسات المجتمع المدني أيضا. وقد أضافت دراسات عدة لمنظمة الأمم المتحدة معايير وأسس أخرى غير المذكورة أعلاه ك: التوافق، حسن الاستجابة، المساواة في تكافئ الفرص، والرؤية الاستراتيجية.[2]

تساهم هذه الأركان أو الأسس في إدارة أفضل للموارد العامة، وضمان مشاركة واسعة للمجتمع في صنع القرارات السياسية، وترتبط الأسس الستة السابقة الذكر ببعضها ارتباطا وثيقا، وتتأثر كل واحدة بالأخرى، وغياب أي واحدة منها يؤدي حتما لفشل الحكومة والأفراد في تجسيد الحكم الراشد واقعيا، وهو ما يزعزع العلاقة بين الحاكم والمحكوم ويعجل بزوال النظام القائم وتدهور الحالة الاجتماعية للمواطنين، وهو ما يربطها جذريا بمفهوم الحكم الراشد.

الفرع الثاني: مكونات الحكم الرّاشد

يتضمن الحكم الراشد مجموعة من المكونات التي تضمن تجسيده واقعيا، إذ أنها تشكل البيئة التي تخدم الحكم الراشد وأهدافه، وهي التي تحدد معالمه وقيوده وشروطه، فهاته المكونات هي من تقوم عليها عملية القيادة نحو التنمية وتسيير أمثل لشؤون المجتمع وتتمثل في:

أ/ الدولة ومؤسساتها الرسمية: هي بالطبع المؤسسة التي تقوم على تنظيم حياة الأفراد والحفاظ على حقوقهم وواجباتهم، وفق مبادئ العدل والمساواة بين كافة الأفراد، وهو ما يؤدي إلى بناء مجتمع أكثر أمنا واستقرارا، وهو ما يتحقق بوجود الدولة ومؤسساتها المختلفة: التشريعية والتنفيذية والقضائية، مما يقوي سلطة الدولة ويجعل علاقتها بالمجتمع أكثر تفاعلا وأسهل تحكما، والدولة تلعب دورا رائدا ومتميزا في تدعيم مبادئ الحكم الرشيد، إذ تعد المسير الفعلي والمنظم الرئيسي للحياة السياسية في المجتمع.

ولعل من أبرز الأدوار الذي تضطلع بها الدولة في مهمة تنظيمها للمجتمع وتسييرها للحياة العامة بكل رشد قدرتها على توفير بيئة سياسية وقانونية واقتصادية وإدارية فعالة ومستقرة، وذلك يتطلب نشر

[1] فوزي، مرجع سابق، ص ص40،41.

[2] ناجي، مرجع سابق، ص 111.

ثقافة سياسية تجعل المواطن أكثر وعيا والمجتمع أكثر نضجا، فتحقيق الحكم الراشد متوقف على تحقيق جودة التدبير وفعالية التسيير الكفيلان بتحقيق منافع وعوائد يستفيد منها الجميع ويساهم في تحصيلها الجميع، فتستطيع الدولة من خلال هذا التغلغل في المجتمع لكسب ثقته وتأييده وتعمل على توفير كل حاجيات الافراد وتحقيق أمنه واستقراره.[1]

ب/ المجتمع المدني: ان طبيعة العلاقة بين الحكم والمجتمع ليس أمران مستقلان احداهما عن الآخر، ولكنهما مترابطان فلكل دولة أو نظام سياسي مجتمع مدني يتعايش معه ويتفاعل معه بالطبع.

وعلى اعتبار شروط البنك العالمي والمؤسسات الإنمائية في تحديد الحكم الراشد، فلا بد على هذه الأنظمة السياسية من هيكلة ودعم المجتمع المدني، كمكون أساسي ورئيس في تجسيد الحكم الراشد ومرافق دائم لعملية التنمية، من خلال تطوير الاشكال التقليدية للتنظيمات الاجتماعية، قصد الحصول على المواطنة والممارسة الفعلية لها، وكذلك تطوير عملية الانفتاح التعددي والديموقراطية، فأغلب المنظمات المدنية المعنية بالإصلاح في اطار تفعيل الحكم الراشد، لكن هنالك تحديات تبرز أمام هاته المنظمات من ضمنها إعادة الثقة بين المجتمع المدني والمؤسسات الحكومية والرسمية ، في اطار تمكين المجتمع المدني وشمولية دعمه.[2]

ج/ القطاع الخاص: باعتبار مفهوم الحكم الراشد هو إعادة لاختراع دور الدولة وفقا للظروف الاقتصادية الجديدة، وفي ظل التسليم بضرورة التحول نحو القطاع الخاص، فان الدور الجديد للدولة يتمثل في العمل على توفير البيئة لملائمة لتمكين القطاع الخاص من ممارسة دوره في التنمية من جهة، والتدخل لحماية مصالح الاقتصاد الوطني وحماية المجتمع من جهة أخرى، فهو بذلك يدحل في عملية الترشيد ويصبح شريكا لازما فيها، من خلال التسهيلات التي تقدمها الدولة للقطاع وتوفير البنية التحتية الملائمة ومناخ مناسب لإنعاش الاقتصادات.[3]

إن هاته الثلاثية المتكونة من الدولة والمجتمع المدني والقطاع الخاص، يجب عليها أن تعمل ككتلة واحدة في إطار واضح من التكامل والتعاون لتجسيد الحكم الراشد، فهذا الأخير لا يتحقق إلا بهذه المكونات التي تعتبر فواعلا حقيقية لأي دولة تريد تحقيق التنمية وانجاح مسار تحقيق الحكم الراشد.

[1] عنترة بن مرزوق، الحكم الرشيد بين مكوناته التأسيسية وأبعاده الأساسية، **مجلة البحوث السياسية والإدارية**، (المجلد الثاني، العدد الثالث، 2013)، ص ص140-143.

[2] سفيان ريموش، المجتمع المدني ودوره في ترشيد أنظمة الحكم: حالة الدول النامية -الجزائر-، **مجلة الحوار المتوسطي**، (العدد 5، مارس 2013)، ص173.

[3] ذهبية الجوزي، الخصخصة والحكم الراشد، **مجلة معهد العلوم الاقتصادية**، (المجلد 22، العدد 1، 2019)، ص 107.

خلاصة الفصل

لقد تناول هذا الفصل ماهية كل من المجتمع المدني والحكم الراشد، واللذان يعتبران من المفاهيم المهمة والواسعة الاستخدام في الوقت الحالي، فالمجتمع المدني بجذوره التاريخية القديمة هو الحلقة التي تسعى إلى تطويرها كل الدول الرامية إلى التقدم والرقي، فهو العنصر الذي يسهم في ارتباط الافراد ضمن جمعيات أو منظمات تهدف بالأساس إلى تحقيق المصلحة العامة وضمان المتطلبات الأساسية للأسر واحداث تنمية مستدامة داخل الدولة، فلذلك كان لزاما على النظام السياسي القائم في أي دولة من دول العالم تبني الحكم الراشد كآلية لتطوير البنى الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية، ومنه تكريس الديمقراطية الفعلية ونشر القيم والأخلاق وروح المواطنة والثقافة السياسية ومحاربة الفساد وغيرها من الأهداف التي تحاول الدولة تحقيقها متخذة في هذا المسار المجتمع المدني شريكا ومكونا رئيسيا من مكونات الحكم الراشد.

يتميز المجتمع المدني بخصائص عدة فيما يبنى الحكم الراشد على أسس مختلفة تم ذكرها في هذا الفصل، فهذان المفهومان مترابطان إلى حد يجعل من تحقيق أحدهما شبه مستحيل من دون الآخر، وعليه فإن المجتمع المدني القوي والفعال هو أحد سمات الحكم الراشد الحقيقي الذي تنتشر فيه العدالة والمساواة والشفافية والمساءلة وفق ضوابط قانونية وأحكام تطبق على الجميع بدون استثناءات، ويمكن الخروج باستنتاجات عديدة من هذا الفصل يتمثل أهمها فيما يلي:

- التأكيد على استقلالية المجتمع المدني، وضرورة اكتسابه قدرا من التأثير في الحياة العامة وخدمة الصالح العام بالدرجة الأولى.
- عدم اتفاق المفكرين والباحثين على تعريف واحد للمجتمع المدني، الذي تغير واختلف في كل عصر من العصور.
- يتكون المجتمع المدني بالإرادة الحرة للأفراد الذين لا يسعون للسلطة، ولا تستخدم في مساعيها أي نوع من أنواع العنف.
- يمثل الحكم الراشد نظاما للحكم قائما على تحقيق مصالح الشعب، ويلتزم فيه صناع القرار بالتسيير الجيد والمحكم بطريقة شفافة ووفق الأسس المطلوبة.
- يرتبط كل من الحكم الراشد والمجتمع المدني ببعضها، باعتبار أن هذا الأخير ملازم لعملية تجسيد الحكم الراشد، ويسهم كل منها في محاربة الفساد السياسي وكذا إصلاح هياكل الدولة.

- شهد الحكم الراشد انتشارا واسعا منذ العقود الأخيرة من القرن الماضي، ويعتبر الفساد المعيق الأول والأبرز للحكم الراشد، مما حتم على الدول اتخاذ تدابير للسيطرة عليه ومحاربته في ظل العولمة والتطور التكنولوجي الحاصل في العالم.
- لا يتحقق الحكم الراشد إلا بوجود ضمانات وركائز، تضبط النظام السياسي وتكرس تعاون الدولة ومؤسساتها مع القطاع الخاص والمجتمع المدني لتجسيد مسعى الحكم الراشد.

الفصل الثاني

و اقع المجتمع المدني

و انعكاساته على تجسيد الحكم الرّاشد في الجز ائر

تمهيد الفصل

يُعَرج هذا الفصل على واقع المجتمع المدني وتأثيره على الحكم الرّاشد في الجزائر، بحكم أن المجتمع المدني له الدور الأكبر في مسار تجسيد الحكم الرّاشد لأي دولة كانت في العالم، وتعمل الجزائر من خلال العديد من المعطيات على النهوض بالمجتمع المدني وجعله ركيزة للتنمية المستدامة، فواقع المجتمع المدني الجزائري بتحدياته وتناقضاته شهد تطورات وتراكمات كثيرة عبر التاريخ، وهو ما يفرض إعادة النظر في القواعد والأسس التي يسير عليها هذا المجتمع، نظرا لما له من انعكاس إيجابي أو سلبي على العملية التنموية ومسعى الحكم الراشد في الجزائر.

ومنه تم إدراج هذا الفصل في الدراسة من أجل التعرف على المجتمع المدني في الجزائر وما شهده من تقلبات، وربطه بالحكم الراشد الذي يتأثر بمدى تطور أو تخلف ذلك المجتمع.

يحتوي هذا الفصل على مبحثين، تعلق أولهما بالمجتمع المدني في الجزائر وواقعه، وكذا معوقات تفعيل دوره، بحيث قُسم المبحث إلى ثلاثة مطالب خُصص أولها للحديث عن تطور المجتمع المدني في الجزائر في الحقبة الاستعمارية وبعد الاستقلال، وحتى وصوله إلى ما بعد الحراك التاريخي الذي شهدته الجزائر وانتخابات 2019، فيما كان المطلب الثاني مخصصا للحديث عن مورفولوجية المجتمع المدني في الجزائر والمنظمات التي يتكون منها، وعرج المطلب الأخير في هذا المبحث على معوقات ووسائل تفعيل دور المجتمع المدني في الجزائر. وتم تقسيم المبحث الثاني المتعلق بالحكم الراشد في الجزائر: المتطلبات والعوائق إلى ثلاثة مطالب أيضا، تم في أولها ذكر أسباب تبني الجزائر لمقاربة الحكم الراشد، وذُكرت في المطلب الثاني مؤشرات الحكم الراشد، وتم أخيرا الحديث عن عوائق وآليات تجسيد الحكم الراشد في الجزائر.

من خلال دراسة واقع المجتمع المدني في الجزائر وانعكاساته على تجسيد الحكم الراشد، سنتمكن من معرفة وتشخيص الخلل الذي يعاني منه مجتمعنا المدني منذ مدة بعيدة، بالإضافة لسبل تفعيل دوره والاستفادة منه في الحياة العامة، فلذلك كان الحديث عن الحكم الراشد كمتغير آخر لا يقل أهمية عن سابقه، يتأثر به بشكل مباشر أو غير مباشر.

المبحث الأول: و اقع المجتمع المدني ومعوقات تفعيل دوره في الجز ائر

لم يكن المجتمع المدني في الجزائر وليد الحقبة الاستعمارية بل كان سابقا لذلك بكثير، فالمقلب لصفحات التاريخ يجد تنظيمات مجتمعية في فترة التواجد العثماني أو حتى قبله، لكن في شكل مجتمعات أهلية مزدهرة ومتقدمة تحكم قيادها البحر الأبيض المتوسط وسواحله كافة وليس بالشكل الحديث للمجتمع المدني، الذي بدأت معالمه تظهر في الجزائر حسب أغلب المؤرخين في بداية القرن العشرين، وذلك بعد سبعين سنة من الاستعمار، وفي ظل تمادي فرنسا في سياساتها العنيفة وتعاملها الإقصائي مع كل ما هو جزائري. غير أن هذا لم يمنع من محاولات لتأسيس مجتمع مدني ينمي الروح الوطنية بدرجة أولى ويبقي شعلة المقاومة مشتعلة، وقد كانت أول هاته المحاولات عبارة عن حركات جمعوية ذات صدى وإن كان خافتا في البداية، إلا أنها كانت يدا مساندة لأبناء الشعب في تقرير مصيرهم وجلب استقلالهم بأيديهم.

عملت النخب الجزائرية المتعطشة للاستقلال في بدايات القرن العشرين على المشاركة بأي طريقة في المقاومة ضد المستعمر المتسلط، فكانت مبادرات تشكيل قوى وكتل تنازع الاستعمار في تزايد مستمر إلى غاية قيام الثورة وتأييدها، وإيصال صوت الجزائريين إلى كافة البقاع والتأكيد على أن الأرضي الجزائرية لا بد أن تتحرر من أيدي فرنسا الاستدمارية، لتتواصل الجهود المجتمعية بتفاوتاتها بعد الاستقلال وحتى يومنا هذا.

المطلب الأول: تطور المجتمع المدني في الجزائر منذ الاستعمار

مر المجتمع المدني في الجزائر إبان الاحتلال الفرنسي وبعده، بمحطات متعددة كانت فارقة في تاريخه، فقد شهد مراحل قوة قليلة وأخرى غلب عليها الضعف، كان في ضخمها ذو تأثير متباين.

الفرع الأول: المجتمع المدني خلال الحقبة الاستعمارية (1830-1962)

كانت الحياة المدنية للجزائريين صعبة جدا خلال فترة الاستعمار الفرنسي، فقد عاش الجزائريون تحت التعسف راضخين كرها لقانون الأهالي (الأنديجينا)*، ورغم ذلك شهدت الساحة الاجتماعية تحركات لإنشاء جمعيات ونوادي ثقافية، رغم تعرض القائمين عليها للاضطهاد والسجن، فقد كان الجزائريون آنذاك محرومون من الحقوق المدنية والسياسية معتبرا القانون الفرنسي إياهم "رعايا" مسلوبين الحرية.

بدأ النشاط الاجتماعي للجمعيات والنوادي بمبادرات فرنسية من المتعاطفين مع قضايا الجزائريين أو بدفع من الإدارات الأهلية نفسها لأغراض تتماشى مع سياسة العناية، كان ذلك خلال العشرية الأولى من القرن العشرين، أما قبل ذلك فلم يكن يوجد سوى نوعين من الجمعيات المدعومة من الحكومة العامة أيضا، وهي الجمعيات الخيرية والثانية تعرف بجمعيات الاحتياط التي تتألف عادة من المزارعين لحماية الفلاحين في السنوات العجاف. وكان ظهور الجمعيات في أوساط الجزائريين المتجنسين بالجنسية الفرنسية والمتخرجين من مدارسها، وذلك بمعالجة مواضيع مختلفة في ميدان التعليم والتوعية وتنشيط الشباب وحمايته من الانحراف وحثه على العمل.

خلال العشرينيات ظهرت عدة جمعيات ونواد أيضا في العاصمة وغيرها. وتوسع ذلك مع نشاط الحركة الإصلاحية وظهور الأحزاب السياسية وجمعية النواب، وقد رافق ذلك نوع من التسامح من الإدارة الفرنسية لإنشاء مثل هذه الخلايا الاجتماعية، ما دامت تحت رقابتها الشديدة، بمبادرات جزائرية هاته المرة.[1]

*انتهجت الإدارة الفرنسية منذ الاحتلال سياساتها القمعية على الشعب الجزائري، مطبقة جملة من القوانين من بينها قانون الأهالي أو ما يعرف بقانون الانديجيا الذي يعتبرمجموعة من القوانين التعسفية التي مهدت لها منذ 1870 في عهد الجمهورية الثالثة وباشرت في تطبيقها على الشعب الجزائري في 28 جوان 1881

[1] أبو القاسم سعد الله، **تاريخ الجزائر الثقافي، الجزء الخامس 1830-1954**، (لبنان: دار الغرب الإسلامي، الطبعة الأولى، 1998)، ص ص313-315.

في بداية الثلاثينات تصدرت جمعية العلماء المسلمين المشهد على الساحة الاجتماعية حاملة شعار الإصلاح بقيادة الشيخ العلامة عبد الحميد بن باديس واثنا عشر عالما آخر*، ومنذ اليوم الأول للجمعية قامت بمهمتها التاريخية في تأكيد إسلامية الجزائر ورفضها الخضوع أو الاندماج في فرنسا. فقد اهتمت الجمعية بقضايا الشعب الجزائري بإنشاء المدارس التعليمية والمساجد وتعليم الأطفال والكبار اللغة العربية وآدابها، والأحكام الإسلامية في العقيدة والفقه على السواء، وكذلك تعليم تاريخ الجزائر وملحمتها الجهادية ضد الحملات الصليبية. ليحمل الشيخ العلامة محمد البشير الابراهيمي الراية في الأربعينيات مندفعا بحماس نحو زرع القيم والأخلاق في المجتمع. ووصلت جمعية العلماء المسلمين الى ذروة نضالها عندما وقفت معلنة تأييدها للثورة عام 1954 وانخراط المجاهدين من أتباع الجمعية في صفوفها.[1]

قبيل الثورة التحريرية وبعدها، شهدت الجزائر نشاطا جمعويا مكثفا فقد ظهرت كذلك الكشافة الإسلامية الجزائرية، واتحاد الطلبة الجزائريين والاتحاد العام للعمال الجزائريين بقيادة عيسات ايدير، وجمعيات محلية أخرى بالإضافة لظهور عدد من الأحزاب كنجم شمال إفريقيا وحزب الشعب، لتستقطب جل تلك الجمعيات والأحزاب في تنظيم واحد هو جبهة التحرير الوطني، لتوحيد العمل من أجل الاستقلال، لينحصر بذلك نشاط المجتمع المدني في شكل جمعيات وأحزاب تدافع عن القيم الوطنية وتبث الوعي التحرري، ورغم تلك العراقيل وقلة مواردها إلا أنها استطاعت أن تكون ذات أثر بالغ، ساهمت به في انتزاع الاستقلال.

الفرع الثاني: المجتمع المدني بعد الاستقلال (1962-2019)

أ/ مرحلة الأحادية الحزبية (1962-1989): والتي لم تغير من التغيرات الفكرية والإيديولوجية التي عرفتها تنظيمات المجتمع المدني خلال فترة الاحتلال الفرنسي، كما أنها لم تحظ باعتراف النظام السياسي الذي حدد نطاق عملها وتواجدها وأن تتوافق وفلسفته، واعتبار ان أي توجه مغاير له عداء للدولة، وعليه لم يتم إنشاء نظام الجمعيات إلا بعد قرابة العشر سنوات أي سنة 1971 والذي أنهى العمل بالقانون

*كان الإمام العلامة عبد الحميد بن باديس وجمعية العلماء المسلمين الجزائريين تتصدى للمشروع الاستدماري، الذي كان يهدف خاصة للتفرقة بين ما يسمى "عرب" و"بربر" وهو أخطر المشاريع الاستعمارية التخريبية، ولكن كما قال ابن باديس " ما جمعته يد الله لا تفرقه يد الشيطان"، كما أكد على حقيقة الأمة الجزائرية ودافع عن وحدتها بكل قوة قائلا: "الأمة الجزائرية أمة متكونة موجودة، كما تكونت ووجدت كل أمم الدنيا. ولهذه الأمة تاريخها الحافل بجلائل الأعمال، ولها وحدتها الدينية واللغوية ولها ثقافتها الخاصة وعوائدها وأخلاقها بما فيها من حسن وقبيح شأن كل أمم الدنيا، **ثم أن هذه الأمة الجزائرية ليست فرنسا ولا يمكن أن تكون فرنسا ولا تستطيع أن تصير فرنسا ولو أرادت".**

[1] محمد مورو، **بعد 500 عام من سقوط الأندلس الجزائر تعود لمحمد صلى الله عليه وسلم**، (القاهرة: المختار الإسلامي للنشر والتوزيع، 1992)، ص ص 71-73.

الفرنسي للجمعيات، ولا بد للجمعيات من الحصول على ترخيص من السلطات الإدارية قبل اعتماد التأسيس وأن تكون مندمجة في الإختيار الاشتراكي للدولة (الولاء الأيديولوجي) كما أن للدولة حق مراقبة وحل الجمعيات التي تخالف قوانينها.

أمام هيمنة الحزب الواحد على أوجه الحياة الاقتصادية والاجتماعية في عهدي أحمد بن بلة وهواري بومدين، فقد عرفت هاته الفترة وجود المنظمات الجماهيرية وهي عبارة عن عدد كبير من الجمعيات التابعة للدولة أو الحزب ومنها المنظمة الوطنية للمجاهدين، الاتحاد الوطني للشباب الجزائري، الاتحاد الوطني للنساء الجزائريات، والاتحاد الوطني للعمال الجزائريين وغيرها وهذا حتى النصف الثاني من الثمانينيات.[1]

في عهد الرئيس الشاذلي بن جديد بدأت بوادر فك الأزمة تظهر في منتصف الثمانينات، حيث جاء ميثاق 1986 الذي يشجع انشاء التنظيمات العلمية والثقافية والمهنية، وتم أيضا اصدار القانون 15/87 ولائحته التنفيذية التي تضمنت شروط جديدة لإنشاء الجمعيات وتنظيمها، ويعتبر قانون 1987 أول خطوة في طريق فتح المجال إلى تأسيس الجمعيات بنوع من الحرية، وعلى هذا يمكن اعتبار هذه المرحلة بداية الانفراج للمجتمع المدني بسبب تراجع الدولة وهيمنتها وفسحت مجالا للفعل الجمعوي كنوع من الشراكة الاجتماعية والتكامل بين جهود المجتمع المدني والدولة في تنمية وسد العجز والنقص القائم في كافة المجالات.[2]

لقد كان المجتمع المدني في هاته الفترة مهمشا جراء السلطة الكبير للحزب الواحد، فلم يكن شريكا معترفا به ولا مرافقا لعملية التنمية بعد الاستقلال.

ب/ مرحلة الثنائية الحزبية: كرس دستور فيفري 1989 التعددية الحزبية بالنص المباشر عليها في المادة أربعين منه، حيث أن "حق إنشاء الجمعيات ذات الطابع السياسي معترف به، ولا يمكن التذرع بهذا الحق لضرب الحريات الأساسية والوحدة الوطنية". وعليه فقد أكدت هذه المادة على حريات الأفراد وحقوقهم القانونية، وبذلك تكفل لهم حرية التعبير والتنظيم في إطار المجتمع المدني، والتأكيد على المساواة والعدالة وغيرها من التنظيمات التي تشكل المضمون الحقيقي للتعددية.

[1] منال سخري، ميكانيزمات وتحديات المجتمع المدني لتمكين الحكم الراشد -الجزائر انموذجا-، **مجلة التراث**، (العدد الرابع، المجلد العاشر، ديسمبر 2020)، ص ص 126،127.

[2] جهيدة شاوش اخوان، **و اقع المجتمع المدني في الجزائر دراسة ميدانية لجمعيات مدينة بسكرة انموذجا**، أطروحة دكتوراه، (جامعة بسكرة: كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، 2015)، ص 107.

لا يمكن الحديث عن ديمقراطية في نظام أحادي يحتكر السلطة ويضع القيود على الحريات، لذلك تم افساح المجال أمام التعددية السياسية وإشراك المجتمع المدني في القرارات السياسية. لكن جاء دستور 1996 ليعيد الجزائر مرة أحرى إلى تكريس آليات السلطوية التي كانت متبناة في دستور 1976، مما ساهم في شل الحركية السياسية والمجتمعية في الجزائر وتقييد تحركاتها، مما تسبب في اقصاء العديد من الفواعل الاجتماعية في مقابل إعطاء أدوار لفواعل أخرى اعتمادا على المحسوبية والرشوة والمحاباة وغيرها. ليتواصل مسلسل الاقصاء حتى تعديل 2008 الذي لم يأتي بجديد سوى دعم الحقوق السياسية للمرأة.[1]

استمر العمل بقانون الجمعيات 31/90 حتى حدوث مايسمى بالربيع العربي (العبري)، حيث سارع النظام الجزائري الى تعديل جملة من القوانين أهمها قانون الأحزاب وقانون الجمعيات، غير أن ذلك لم يضمن القدر الكافي من الحريات، فقد سعى المشرع الى احكام الرقابة على العمل الجمعوي وهذا يتعارض وبنود الاتفاقيات الدولية التي تضمن حرية العمل الجمعوي مما يعيق إرساء عملية الديمقراطية التشاركية، مما انعكس سلبا كذلك على أداء الجمعيات في الجزائر فبالرغم من تعداد تجاوز 120 جمعية في سنة 2013 إلا أن نشاطها لا يزال هزيلا وضعيفا وغالبا ما يتميز بالمنساباتية، وهذا ما أسهم في تراجع دور حركات المجتمع المدني في جميع مظاهر الحياة، وهذا دليل أن المشرع الجزائري لا ينظر لهاته الحركات والمؤسسات على أساس شريك، وهذا بعد أن واصل فرض الرقابة عليها والحد من التمويل العشوائي لها بعد تعديل 2016، وحتى قبل الحراك الشعبي في فيفري 2019.[2]

الفرع الثالث: المجتمع المدني بعد انتخابات 2019

بعد الحراك الشعبي الذي شمل كل المدن الجزائرية، والذي كان في درجة كبيرة من السلمية، ورفعت فيه مطالب شاملة، أعقب ذلك أزمة سياسية بسبب عدم توافق تصورات مختلف القوى الاجتماعية والسياسية. وفي ظل تطور مطالب الحراك لضرورة التغيير الجذري لنظام الحكم وفي أسرع وقت لتفادي فراغ دستوري أو مرحلة انتقالية، أقيمت تشريعات 12 ديسمبر 2019 والتي لم تستقطب سوى 39.83 بالمئة من الجزائريين، حصل فيها الرئيس عبد المجيد تبون على نسبة 58 بالمئة من مجموع الأصوات المعبر عنها، فقد كانت مفردة المجتمع المدني إحدى أهم مرتكزات برنامج الرئيس عبد المجيد تبون، حيث لم يمض وقت طويل على انتخابه حتى بدأ المرافعة لضرورة اشراك المجتمع المدني في بناء ما بات يعرف بالجزائر الجديدة،

[1] صالح زياني، الانفتاح السياسي في الجزائر ومعضلة بناء قدرات آليات ممارسة ديمقراطية، **دفاتر السياسة والقانون**، (عدد خاص، ابريل 2011)، ص ص314-316.

[2] شاوش اخوان، مرجع سابق، ص 116.

وذلك بدعوة شباب الحراك وفاعليه إلى تأسيس الجمعيات والانخراط في التنظيمات والتكتلات المجتمعية، ولقد عرف الحقل الجمعوي بشكل خاص والمجتمع المدني بشكل عام في هذه الفترة، بداية ظهور تكتلات جمعوية تنشط كمؤسسات للمجتمع المدني منها من يساند السلطة وبعضها ممن يبحث عن الإصلاح وتصحيح المسار رفقة الدولة ومؤسساتها.[1]

"إن مشروع تعديل الدستور سيضع حدا للصورة السيئة عن الجمعيات وسيرها في فلك بعض الأشخاص والتيارات السياسية ويمهد الطريق لخلق مجتمع مدني واعي ومسؤول يكون حليفا في استقامة مؤسسات الدلة ويمارس فعلا الديمقراطية التشاركي". [2]هذا ما أكده المستشار لدى رئيس الجمهورية المكلف بالحركة الجمعوية والجالية الوطنية بالخارج نزيه برمضان، إثر التعديل الدستوري الذي اقره رئيس الجمهورية والذي أولى فيه أهمية كبيرة للمجتمع المدني، فقد عرف التعديل الدستوري 2020 المستجد دسترة منظمات المجتمع المدني باعتبارها مدخلا لتطبيق الديمقراطية التشاركية، فقد تناول المؤسس الدستوري الجزائري فعاليات ومنظمات المجتمع المدني بقوة وأبرز لها مكانة خاصة في هذا التعديل، فمنظمات المجتمع المدني تعتبر شريكا رئيسيا في تحقيق التنمية لا سيما بعدما أصبحت الدولة غير قادرة على الإيفاء بكافة احتياجات المواطنين، كما ونوعا في الوصول إلى كافة الفئات المحتاجة، لأن النطرة الى المجتمع المدني تعتريها العديد من الملابسات لا بد من توضيحها.[3]

في الديباجة التأكيد على "مشاركة كل المواطنين والمجتمع المدني، بما فيه الجالية الجزائرية بالخارج، في تسيير الشؤون العمومية، والقدرة على تحقيق العدالة الاجتماعية والمساواة وضمان الحرية لكل فرد، في إطار دولة قانون جمهورية ديمقراطية.." كما ورد في المادة 16 منه " تشجع الدولة الديمقراطية التشاركية على مستوى الجماعات المحلية، لا سيما من خلال المجتمع المدني". كما دعمت الدولة الجمعيات والمنظمات، من خلال التمويل والتشجيع على تحقيق مصالح المواطنين، ولتصبح تلك الجمعيات والمنظمات غير ممكنة الحل إلا بقرار قضائي، بعدما كان يصدر القرار من السلطة الإدارية المختصة على المستوى المحلي السلطة في ذلك.

---

[1] نوري دريس، المجتمع المدني بعد الحراك: استقلالية أم خضوع أكبر لآليات الاحتواء والزبونية، **مبادرة الإصلاح العربي**، (ابريل 2023)، ص 8.

[2] نزيه برمضان، "الدستور الجديد يمنح المجتمع المدني حق مراقبة أداءات مؤسسات الدولة والمسؤولين"، في: الإذاعة الجزائرية | (radioalgerie.dz) 2023/4/9 على الساعة 14:34.

[3] علاء الدين قليل، المجتمع المدني في التعديل الدستوري 2020 بين الموجود والمنشود "المشاركة في صنع القرار وتطبيقه نموذجا"، **دفاتر السياسة والقانون**، (المجلد 14، العدد 2، 2022)، ص294.

يعد المكسب الأبرز في إطار إشراك المجتمع المدني كشريك وقوة اقتراح للسلطات المركزية، هو استحداث المرصد الوطني للمجتمع المدني (الذي سيأتي التفصيل في مهامه وصلاحياته وكل ما يتعلق به في الفصل الثالث).

فالمجتمع المدني في حقيقة الأمر لا يمكن أن يقوم بوظائفه بدون وجود أرضية تحميه وتدعمه، وهذا ما حمله تعديل دستور 2020 -مضمونا- والذي جاء بعد فترة عصيبة مرت على الشعب الجزائري، ومحنة اختيار ممثل شعبي للمواطنين يكون كواسطة بينهم وبين السلطة وذلك بدون التعرض لمضايقات أو اقصاء، كما كان متعارف عليه في مراحل تاريخية سابقة، وهذا ما يؤكد على أهمية وجود مجتمع مدني قوي ومرافق لمسار التنمية الوطنية المستدامة.

المطلب الثاني: مورفولوجية* المجتمع المدني في الجزائر

يضم المجتمع المدني في الجزائر كتلة كبيرة من المؤسسات والمنظمات التي تنشط تحت رايته، إلا أنه رغم العدد الهائل لهاته المؤسسات إلا أن دوره يبقى غير كاف أو شبه معدوم في بعض المناطق والمدن الجزائرية، فقد كانت ولا زالت تلك المؤسسات بقياداتها وأعضائها غير ملتزمة بدورها المطلوب، وهذا راجع للذهنيات وتقديم المصالح الشخصية من جهة وبعض العراقيل المجتمعية والحكومية من جهة أخرى، ومن المعروف أن المجتمع المدني في كل دول العالم لا يخضع للسلطة ولا يقوم بأجندات حكومية، بل أن همه الوحيد هو خدمة الصالح العام ليكون بذلك شريكا فعليا وحقيقيا للدولة في أهدافها التنموية وسعيها لنشر القيم والأخلاق وتعزيز قدرات الأفراد.

وأمام هذا العدد الكبير من المنظمات والجمعيات خصوصا التي فاق عددها عشرات الآلاف، -وهي أرقام لم تصلها حتى الدول التي لها باع طويل في تفعيل دور المجتمع المدني-، وجب النظر إلى نوعية هاته المنظمات ومدى تأثيرها ومساهمتها في الحياة العامة، ويمكن تقسيم هاته المنظمات كالآتي:

الفرع الأول: الجمعيات والمنظمات الأهلية

تشكل جزءا كبيرا من مؤسسات المجتمع المدني في الجزائر، وقد عرفها القانون 12-06 المؤرخ في 18 يناير 2012 المتضمن قانون الجمعيات في المادة 02 بقوله: "تعتبر الجمعية في هذا القانون، تجمع أشخاص طبيعيين أو معنويين على أساس تعاقدي لمدة محددة أو غير محددة. ويشترك هؤلاء الأشخاص في تسخير معارفهم ووسائلهم تطوعا ولغرض غير مربح لأجل ترقية الأنشطة وتشجيعها. لا سيما في المجال الاجتماعي والعلمي والديني والتربوي والثقافي والرياضي والبيئي والخيري والإنساني.[1]

لكن الحقيقة أن هاته الجمعيات واسعة الانتشار وفي المقابل يكاد دورها غائبا على الساحة السياسية، ولا تنشط إلا بتحريك من الجهات الرسمية، أو بدافع براغماتي شخصي لقياداتها عند اقتراب المواعيد الانتخابية، وتتشكل أهم الجمعيات من:

- المنظمات الحقوقية.
- المنظمات النسائية.

*المورفولوجيا هو العلم الذي يدرس بنية الكائنات الحية أو شكلها أو صورتها العضوية، تم نقله إلى علم الاجتماع للدلالة على البنية والشكل والصورة الخارجية المادية، والمورفولوجيا الاجتماعية تدرس بنية المجتمع أو شكله أو هيئته أو حالته البنيوية أو الشكلية.

[1] إبراهيم قاسي، عبد العزيز بن طرمول، واقع المجتمع المدني ومدى فاعليته في الدولة الجزائرية، **مجلة آفاق فكرية**، (المجلد الرابع، العدد الثامن، مارس 2018)، ص 222.

- منظمات الأسرة الثورية.
- الجمعيات الثقافية.

الشكل رقم 1: النسب المئوية للجمعيات في الجزائر سنة 2017

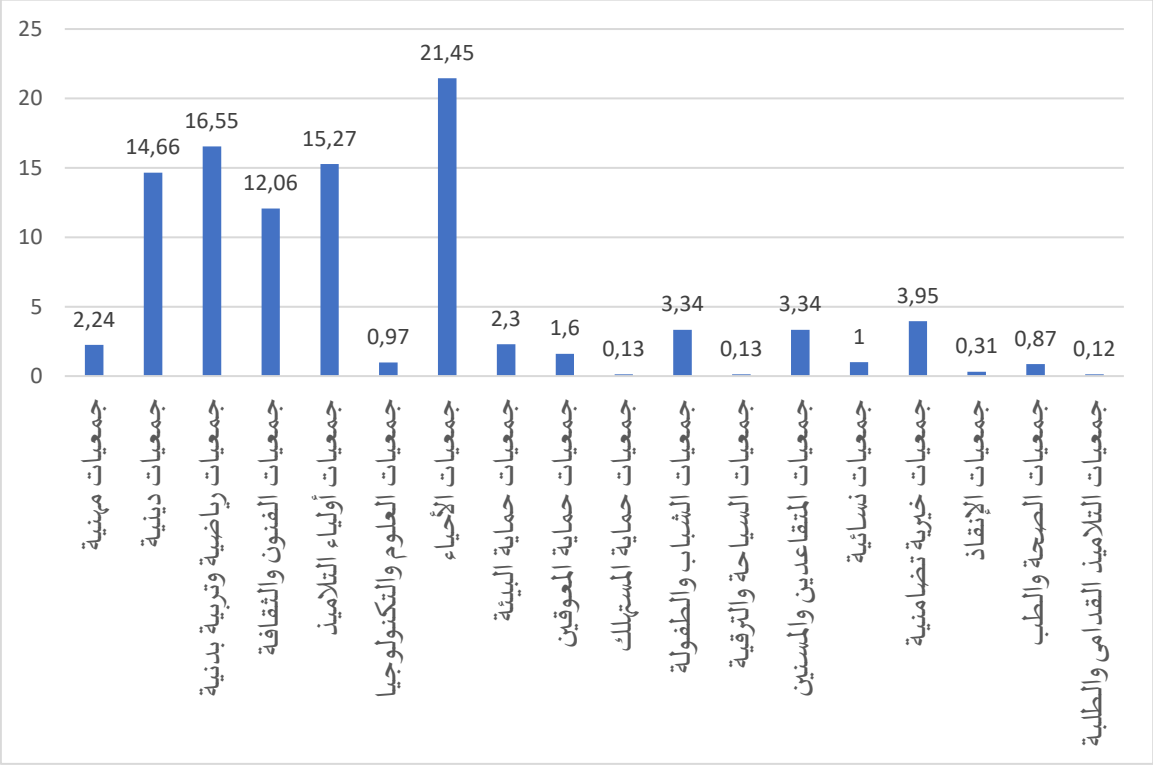

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على أطروحة دكتوراه سلمى كوندة 2019-2020

بلغ عدد الجمعيات في هاته السنة **108940**جمعية، وكان لجمعيات الأحياء العدد الأكبر منها وهذا ب 23371 جمعية، وتلتها جمعيات رياضية وتربية بدنية ب 18032جمعية، ثم جمعيات أولياء التلاميذ ب 16631جمعية، فيما مثلث جمعيات حماية المستهلك، وجمعيات التلاميذ القدامى والطلبة، وجمعيات السياحة والترفيه، العدد الأقل بحيث لم يتجاوز عدد أي منها ال 150 جمعية.

الفرع الثاني: النقابات العمالية

تعد النقابة أداة مهمة من أدوات المجتمع المدني، لها دور كبير في تحقيق نوع من التضامن الاجتماعي بين العمال المنضوين تحتها، وتمثل لهم أسرة أكبر من أسرتهم الحقيقة.[1]

[1] محمود كيشانة، المجتمع المدني أسسه المفهومية والاصلاحية واختباراته التاريخية، **المركز الإسلامي للدراسات الإستراتيجي**، (الطبعة الأولى، 2017)، ص 89.

فقد ظل العمل النقابي في الجزائر محتكرا من قبل الاتحاد العام للعمال الجزائريين (UGTA) منذ عام 1956 حتى نهاية الثمانينيات، بعد صدور القانون 40-14 المؤرخ في 2 جويلية 1990 والخاص بممارسة الحق النقابي والذي أنتج تعددية نقابية تضم حوالي سبعين نقابة وطنية على المستوى الوطني، لقد لجأت النقابات المستقلة إلى العديد من الحركات الاحتجاجية في السنوات الأخيرة، دفاعا عن مكانة الفئات الأجيرة المختلفة خاصة منها الفئات الوسطى من أساتذة وأطباء وموظفين وغيرهم، وعلى الرغم من التعددية النقابية إلا أن الاتحاد العام للعمال الجزائريين لا يزال يعتبر أقوى تنظيم نقابي في الجزائر، كونه يحظى بمعاملة خاصة من طرف السلطات العمومية، مما جعله يأخذ طابعا سياسيا أحيانا، ولئن كانت النقابات العمالية تحتل الصدارة في المجتمع المدني إلا أن ما يعيق عملها في الجزائر هو إصرار السلطة على الأحادية النقابية.

عموما يعتبر العمل النقابي في الجزائر محدودا نوعا ما، كونه لم يشكل في أي فترة من الفترات السياسية قوة مركزية، بل كانت دائمة تابعة لمراكز القرار السلطوي، ويتضح ذلك مع تنامي دور القطاع الخاص وتفاقم سوء الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر، والتي تنعكس بالضرورة على طبقة العمال.[1]

الفرع الثالث: مؤسسات الإعلام

يوجد على الساحة الإعلامية الجزائرية عدد كبير من وسائل الإعلام الخاصة المكتوبة، في مقابل وجود عدد قليل من وسائل الإعلام المرئية والمسموعة التي غالبا ما تكون محتكرة من الدولة، وحتى تلك أولا لا تتمتع باستقلالية تامة عن الدولة من جهة أو الشخصيات والأحزاب المعارضة من جهة أخرى وحتى بعض القادة العسكريين، وحتى تلك التي تعرف بعدائها للنظام ترضخ أحيانا لتمارس الدعاية له بشكل كلي أو جزئي، مما يجعل وسائل الإعلام في -غالبها- الجزائر غير مستقلة تماما عن السلطة وتخضع لها، فيما هنالك هامش من حرية الرأي والتعبير مقارنة بدول عربية أخرى.

تعرضت المؤسسة الإعلامية لتحولات أولها صدور قانون الإعلام سنة1990 الذي أعطى آفاقا كبيرة للإعلام، الذي تعثر بعد سنوات إثر إلغاء المسار الانتخابي وإعلان حالة الطوارئ في فيفري 1992، وبدخول الجزائر عهد التعددية الإعلامية فقد كان المجال مفتوحا لظهور عدة تنظيمات ونقابات، كالنقابة الوطنية للصحفيين وحركة الصحفيين الجزائريين وغيرهما.[2]

[1] شاوش اخوان، مرجع سابق، ص ص124،125.

[2] قاسي، بن طرمول، مرجع سابق، ص 225.

يحسب للإعلام بكافة قنواته أنه يلقى تأثيرا وتجاوبا للمجتمع مع ما يقدمه كمادة تغير من توجهات الأشخاص وتؤثر في آرائهم، فقد فرضت وسائل الإعلام نفسها كسلطة، ممثلة بأفراد من المجتمع وتتحكم في الآخرين منه.

الفرع الرابع: الأحزاب السياسية

عرفت المادة 3 من القانون العضوي رقم 12-04 المؤرخ في 12 يناير 2012، الأحزاب السياسية على أنها: "كل تجمع مواطنين يتقاسمون نفس الأفكار ويجتمعون لغرض وضع مشروع سياسي مشارك حيز التنفيذ للوصول بوسائل ديمقراطية وسلمية إلى ممارسة السلطات والمسؤوليات في قيادة الشؤون العامة". وقد ضمن الدستور الجديد – تعديل 2020- في مادته 57 حق إنشاء الأحزاب وفق حقوق وشروط تلتزم بها تلك الأحزاب، والإشكال هنا في إدراج الأحزاب ضمن عناصر تكوينات المجتمع المدني من عدمه.

تحوز الأحزاب السياسية على نفوذ كبير داخل المجتمع الجزائري، وفي الغالب هي من تبادر بإنشاء منظمات المجتمع المدني أو ربما تتحكم في نشاطاتها وتطورها أحيانا، كما من المفترض أن تقوم الأحزاب بأدوار تتعلق بالتنشئة السياسية والتوعية، فوجودها ضرورة لتأكيد المعارضة وإمكانية تنظيم التعاقب السلمي على السلطة، كما تعد إحدى المؤسسات الرئيسية لتحقيق حقوق الأنسان وحرياته السياسية من خلال تنظيم مشاركة فاعلة للأفراد في الحياة السياسية. وهو الأمر الذي مازال غائبا في المجتمع الجزائري.[1]

هنالك اختلاف كبير بين المهتمين بالمجتمع المدني وقضاياه في ضم الأحزاب السياسية إلى المجتمع المدني، وموضع الاختلاف يرجع إلى أن هناك بعض الأحزاب الكرتونية أو الزائفة التي تدعي العمل الديمقراطي وهي في الحقيقة مجرد بوق للسلطة، فالأحزاب المصطنعة هي دائما جزء من الحكومة.. أما الأحزاب الحقيقية التي تعارض سياسة الحكومات من أجل التقويم، فهي تعد من مؤسسات المجتمع المدني وتعمل وفق أسسه ومعاييره ومبادئه.[2]

[1] إكرام بلباي، بنية المجتمع المدني في الجزائر وأسس تفعيله، **مجلة العلوم القانونية والاجتماعية**، (المجلد السادس، العدد الرابع، ديسمبر 2021)، ص ص941،942.

[2] كيشانة، مرجع سابق، ص 87.

المطلب الثالث: معوقات ووسائل تفعيل دور المجتمع المدني في الجزائر

تبرز أمام مشروع تفعيل دور المجتمع المدني معوقات كبرى، وفي المقابل هنالك وسائل وأساليب يمكن أن تذلل تلك المعوقات وهو ما يضع المجتمع المدني أما تحدي مزدوج يعمل على دحر الصعوبات واتخاذ السبل الضرورية لذلك.

الفرع الأول: معوقات تفعيل دور المجتمع المدني في الجزائر

واجه تطور المجتمع المدني في الجزائر ومنذ الاستقلال العديد من المعوقات والمشكلات، التي ساهمت في تغييب دوره الفعلي وربطه في كثير من الأحيان بمناسبات وطنية أو دينية، مما أدى إلى تراجع آثاره ومساهمته في الحياة العامة، مما يطرح أسئلة متعددة عن الأسباب أو بالأحرى العراقيل التي حالت دون تحقيق المجتمع المدني بجميع أطيافه للعمل المطلوب منه. فالدول المتطورة في العالم كأمريكا وبعض دول أوروبا وغيرها، وجدت مواطن الخلل وعالجتها، ليساهم المجتمع المدني في الصالح العام ويصبح ركيزة من ركائز التنمية في تلك المجتمعات.

1. **التبعية للسلطة:** تتمتع مؤسسات المجتمع المدني بهامش نسبي من الحرية، وهذا في سياق الانفتاح الديمقراطي المفترض أن يكرس في الوطن العربي، إلا أن العلاقة بين المجتمع المدني والدولة ظلت غير صحية وغير صحيحة إذ تتجه الدولة لضمان استمرار نوع من السيطرة على المجتمع المدني، فيما تتجه بعض من مؤسسات المجتمع المدني على قلها إلى مقاومة توجهات وسياسات الدولة للسيطرة، إلا ان جزء كبيرا منها يبقى تابعا بصفة مباشرة أو غير مباشرة لمختلف الهيئات الحكومية، وتمارس الدولة درجات متفاوتة من السيطرة على تنظيمات المجتمع المدني من خلال الكثير من القيود والضوابط القانونية، الإدارية والتنظيمية والمالية والأمنية. حتى تظل حركتها داخل الحدود التي ترسمها السلطة، ولعل أبرز أسلوب لضمان نوع من السيطرة على المجتمع المدني هو عنصر "التمويل" الذي يدعم قدرة الدولة على التأثير في أنشطته وأدواره والمحسوبية في مشاركة بعض أطيافه في صنع القرار، وهذا ما يعزز اللاتكامل بين السلطة والمجتمع المدني ويصعب من الفصل الحقيقي بينهما، وبالتالي فإن جوهر مشكلة المجتمع المدني تتشكل في انتشار سلطة الدولة في كل ميادين الحياة المجتمعية، الأمر الذي

يجعل هذه السلطة أداة مراقبة مستمرة وعائقا أمام إمكانية تحرر الأفراد، واستقلال المؤسسات الاجتماعية، وهو ما يعرقل التطور السياسي والدستوري والاجتماعي.[1]

2. **ضعف الهيكل التنظيمي والكفاءة الإدارية:** إن أهم ما يعرقل مؤسسات المجتمع المدني هو طغيان المصالح الشخصية لقياداتها عدم فعاليتها، مما يؤدي غلى عدم وضوح الأهداف وعدم الاتفاق عليها، وسيادة طابع الفردانية في القرار لاعتبارات شخصية لا تخدم ذلك التنظيم، فمن الخطأ أن تكون القيادة في يد فرد غير كفء لا يضع تصورات مستقبلية واضحة المعالم، وهذا ما يعرقل من تحقيق أهداف المنظمة وعدم السعي إلى تطويرها بصفة دائمة ومستمرة. ويفضل أن تكون القيادة بصورة دورية وتضع عددا من الأفراد الذين ليس لديهم توجهات معينة ولأفراد معينين على حساب آخرين، وهو ما يهدم الثقة داخليا بين أعضاء المنظمة الذي يسعى كل واحد منه لخدمة حاشيته، مما يقود إلى غياب تقاليد العمل الديمقراطي وروح العمل كفريق في جو من الانسجام والتوافق والأخذ بالآراء المختلفة المساهمة في بناء الاستراتيجيات المناسبة والأهداف المسطرة.[2]
3. **غياب مصادر التمويل الذاتي:** تعتبر السلطات هي الممول والمصدر الرئيس للجمعيات والمنظمات الوطنية، ومع ذلك فإن التمويل لا يقوم على أسس ومعايير واضحة ومقبولة بالنسبة للجميع، كما أن الاستفادة من التمويل أمر مرهون بملف كبير ومعقد من أجل مبلغ قليل ورمزي لا يكفي تلك التنظيمات. هذا النقص في الموارد المالية يؤدي بالضرورة إلى محدودية نشاط المجتمع المدني، وخصوصا في ظل التضييق على مصادر التمويل الجمعوي، والتعقيدات الإدارية التي تجسد البيروقراطية في الحصول على الخدمة العمومية في الجزائر. ما يجعل الجمعيات رهن تلك الاعانات المالية التي لا تلبي متطلبات مؤسسات المجتمع المدني.[3]
4. **ضعف الثقافة والمشاركة المجتمعية:** يضاف الى المعوقات المذكورة، مشكل أساسي وهو ضعف الوعي المجتمعي بأهمية النشاطات والبرامج والفعاليات والأعمال التي تقوم بها منظمات المجتمع المدني، وعدم اكتراثها بالمشاركة في أعمال هذه المؤسسات التي هي في الأساس تلبي حاجيات الأفراد على اختلاف أطيافهم من رجال ونساء وشباب وفي المجالات التربوية والاجتماعية والثقافية والإنسانية وغيرها، كما

---

[1] عبد القادر عرابي، **دور السلطة السياسية والمجتمع المدني في إرساء الحكامة -دراسة حالة الجزائر (2000-2018)**، أطروحة دكتوراه، (جامعة قسنطينة: كلية العلوم السياسية، 2018-2019)، ص ص367،368.

[2] مليكة الحاج يوسف، إشكالية تفعيل دور المجتمع المدني في الوطن العربي، **مجلة حقائق للدراسات النفسية والاجتماعية**، (العدد التاسع، 2018)، ص 203.

[3] مريم مختاري، المجتمع المدني في الجزائر: دراسة في المعوقات الداخلية والخارجية، **المجلة الجزائرية للسياسات العامة**، (المجلد 1، العدد3، ديسمبر 2013)، ص48.

أن أفراد المجتمع لديهم ضعف في الاتجاه نحو العمل التطوعي بالإضافة الى غياب المعلومات وثقافة نشر تلك الأعمال سواء من طرف أعضاء المنظمات أو حتى الأفراد الذين لا يلوون الاهتمام الكبير للحملات والبرامج والمشاريع التي تنظمها مؤسسات المجتمع المدني، وهو الأمر الذي أحدث نوع من القطيعة بين التنظيمات المجتمعية والأفراد، فيما تتحمل تلك التنظيمات المسؤولية أيضا كونها رسخت لدى المواطنين الصورة السلبية عنها، والمرتبطة بخدمة المصالح الشخصية وعدم وجود بصمة على أرض الواقع، ما يحفز الأفراد للمشاركة والانتساب لتنظيمات المجتمع المدني.[1]

الفرع الثاني: وسائل تفعيل دور المجتمع المدني

لكي يقوم المجتمع المدني على اختلاف مؤسساته بعمله على أكمل وجه، لا بد من اتخاذ بعض التدابير والإجراءات التي تساهم في منحه هامشا من الحرية وتضمن له ممارسة نشاطاته بكل أريحية، فلذلك المجتمعات المعاصرة وعبر حكوماتها المختلفة تضمن للمجتمع المدني الأطر القانونية والاجتماعية والسياسية وغيرها، والتي يكون قادرا بها على تذليل العقبات وتجاوز المعوقات التي تحول دون تحقيق أهدافه وتكمن هاته السبل والوسائل في:

1. **الإطار القانوني والسياسي:** تكافح مؤسسات المجتمع المدني من أجل قضايا متعددة، فلذلك لا بد لها من سياق قانوني وسياسي تعمل فيه المنظمة، فهو الإطار الذي تتشكل بموجبه مؤسسات المجتمع المدني وتعمل في خضمه وتمارس نشاطاتها المختلفة فيه، وهذا في إطار حرياتي يسمح لكافة الشرائح الاجتماعية بالتعبير عن توجهاتهم بطريقة منظمة، ويكفل القدر الكافي من السادة للمؤسسات المدنية، فهي تعتمد بشكل جذري على الأمن والمناخ الديمقراطي في ممارسة المواطنة التي من جملتها الحق في إنشاء مؤسسات المجتمع المدني. ويحدد هذا الإطار الضامن لحركة ونشاط المجتمع المدني في:

- وجود دستور دائم مستفتى من طرف الشعب، يقر التعددية الحزبية وحرية إنشاء الهيئات والمنظمات السياسية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية ويحمي الحريات الفردية والجماعية.
- الفصل بين السلطات.
- احترام النصوص القانونية التي تنظم تكوين مؤسسات المجتمع المدني.
- أن تحمي القوانين انتهاك الحريات الفردية والجماعية.

[1] الحاج يوسف، مرجع سابق، ص 205.

- المشاركة الشعبية في صناعة القرارات على المستويات المختلفة بما يتطلب من اللامركزية ومن توزيع الصلاحيات والمهام.[1]

وقد كانت دسترة المجتمع المدني في تعديل دستور 2020، بمثابة خطوة عملاقة تخطوها الجزائر - إن جسدت على الواقع -لتصحيح مسار المجتمع المدني ومشاركته الفعلية.

2. **الإطار الاقتصادي والاجتماعي:** يضمن هذا الإطار درجة معقولة من التطور الاقتصادي والاجتماعي كأساس لا بد منه لتوليد مؤسسات المجتمع المدني ودعمها، شريطة أن يرتكز النظام الاقتصادي على إعطاء دور أكبر للقطاع الخاص والمبادرات التي يقوم بها المواطنون والجماعات المتعاونة المستقلة تماما عن الدولة، وفي هذه الحالة يقتصر دور الدولة في المجال الاقتصادي على صياغة القواعد التي تنظم النشاط الخاص والقيام ببعض المشروعات التي يعجز القطاع الخاص عن القيام بها.

وتتوقف هذه العمليات على عمق التغييرات التي تحدث في أساليب التنظيم والتسيير خصوصا في هياكل الإدارة العمومية والمؤسسات المالية، وأجهزة الدولة التي لها صلة بعملية النمو الاقتصادي في كافة مراحله، وذلك سعيا لإنهاء أسلوب التسيير البيروقراطي وإعطاء المبادرة للمتعاملين الاقتصاديين للقيام بالدور المنوط بهم، ووفق قواعد تضبط وتحدد دور الدولة والمؤسسات الاقتصادية سواء العمومية أو الخاصة وكذا منظمات العمال وجمعيات أصحاب العمل وغيرها. مما يتيح فرصا كبيرة لمؤسسات المجتمع المدني للقيام بدورها.[2]

3. **الإطار الثقافي:** لا يمكن لمؤسسات المجتمع المدني أن تكون فاعلة بدون إطار ثقافي يساعد في ترسيخ قيم الممارسة الديمقراطية ومبادئها، فوجود مجتمع مدني يرجع إلى وجود ثقافة وقيم متنوعة من استقلالية وحرية، ومؤسسات المجتمع المدني بطبيعة الحال يوجد بينها وبين العقلية السائدة في المجتمع ترابط وثيق، لأن المؤسسات تنشأ في وسط اجتماعي وحضاري معين لا يمكن أن تقوم بوظائفها إلا إذا تلاءمت مع عقلية الأفراد والجماعات الذين يعيشون في هذا الوسط. فمحدودية الثقافة السياسية يعتبر عائقا رئيسيا من العوائق المعطلة لتطور المجتمع المدني، فالإطار الثقافي ينطوي على مجموعة من القيم والمعتقدات والعواطف السياسية المسيطرة. فلا يمكن لمؤسسات المجتمع المدني بوصفها أبرز أدوات العمل السياسي أن تكون فاعلة من دون إطار ثقافي يساعد على ذلك، وهو الإطار الذي تنمو فيه المشاركة والمواطنة والرغبة في خدمة الصالح العام والمساهمة في التنظيمات المجتمعية وكافة الأنشطة

[1] الطيب بلوصيف، **المجتمع المدني والدولة دراسة سوسيو- سياسية "الجزائر"**، أطروحة دكتوراه، (جامعة باتنة: كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية والعلوم الإسلامية، 2012-2013)، ص 298.

[2] الحاج يوسف، مرجع سابق، ص 202.

التي تمارس من طرف مؤسسات المجتمع المدني، مما يساعد بالتأكيد على تحقيق التنمية في كافة المجالات.[1]

في مواجهة معوقات وعراقيل تفعيل دور المجتمع المدني في الجزائر، تبرز في المقابل عدة أساليب ووسائل لتذليل تلك العراقيل تحتاج إلى التطبيق على أرض الواقع، للاستفادة الفعلية من المجتمع المدني كعنصر مهم تحتاجه الحكومة لتحقيق التنمية وتلبية حاجيات المواطنين وانشغالاتهم.

[1] خير الدين عبادي، **المجتمع المدني والعملية السياسية في دول شمال إفريقيا 1990-2010**، رسالة ماجستير، (جامعة الجزائر 3: كلية العلوم السياسية والإعلام، 2011)، ص 132.

المبحث الثاني: الحكم الرّاشد في الجزائر: المتطلبات والعوائق

تسعى الجزائر كغيرها من الدول التي توضع في خانة الأقل تطورا، إلى إيجاد طرق ووسائل تمكنها من اللحاق أو الاقتراب من الدول المتطورة، وقد برز -كما ذكر سابقا- منذ نهاية القرن الماضي مصطلح الحكم الراشد، كوسيلة أو أداة لتعديل الحكم وإعادة هيكلة الأنظمة لتتماشى مع متطلبات الشعوب، ويرتبط تكريس الحكم الراشد في الجزائر بعوامل مختلفة بحكم المتطلبات الكثيرة والعوائق الكبيرة التي تعرقل مسعى الوصول إليه، سواء من طرف الحكومة أو شريحة كبيرة من الشعب، لهذا فمسار تجسيد الحكم الراشد في الجزائر يبدو صعبا لكنه ليس مستحيلا، فأمثلة كثيرة محفزة من إفريقيا وآسيا كانت تعاني من الفساد والبيروقراطية والاستبداد وغيرها، إلا أنها خرجت من العالم الثالث ويتم ذكرها الآن جنبا إلى جنب مع دول متقدمة حول العالم.

لقد لوحظ على مدار عقود التنمية المتعاقبة منذ الستينات حتى أواخر الثمانينات من القرن العشرين أن تحقيق التنمية يرتبط ارتباطا مباشرا بتحقيق ما يطلق عليه الحكم الراشد، فكثير من جهود التنمية أهدرت بسبب سوء السياسات وكثير من الموارد ضاعت بسبب الفساد وحرمت الدول النامية من فرص حقيقية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، لذلك وجب إيجاد مخرج لكل هذا بإرساء دعائم الحكم الراشد الذي يؤدي إلى استخدام أفضل للموارد المتاحة، وتعظيم العائد منها، والقضاء على الفساد المنتشر في المجتمعات.[1]

[1] فوزي، مرجع سابق، ص 34.

المطلب الأول: أسباب تبني الجزائر مقاربة الحكم الرّاشد

هنالك العديد من الأسباب التي جعلت الجزائر ترضخ للنسق العالمي، وتسعى هي بدورها لتبني مقاربة الحكم الراشد وتجسيده، وتحقيق رغبات المتزايدة في رؤية إدارة كفؤة وفعالة لشؤون البلاد، يكون في خضمها تكريس لمبادئ المواطنة ومرافقة للمجتمع المدني وفعالياته، وكذا تصحيح لأساليب وآليات الحكم، ولعل من أبرز الأسباب التي ساهمت في محاولة تبني الحكم الراشد نجد ما يلي:

الفرع الأول: الأسباب السياسية: وأهمها ما يلي:

أ. **طبيعة النظام السياسي:** إن الباحثين في النظام السياسي الجزائري يصفون النظام السياسي الجزائري بأنه نظام تسلطي قائم على إقصاء الفواعل السياسية مثل الأحزاب السياسية والمجتمع المدني في بلورة السياسات العامة، كما أنه نظام يقوم على التضييق على الممارسة الصحفية وشخصنة السلطة، إضافة على أنه نظام تغيب فيه آليات التداول على السلطة وهذا بفعل بقاء نفس النخب قي الحكم منذ الاستقلال، كما أن النظام السياسي الجزائري يعمل على تكريس الدوران الداخلي للنخب وتعطيل الدوران الخارجي لها، الذي يعتبر معيار أساسي للمأسسة والتداول على الحكم.

ب. **أزمة المشاركة السياسية:** عجزت المؤسسات السياسية منذ زمن على استيعاب القوى السياسية والاجتماعية، مما خلق أزمة مشاركة، فقد رافق حكم حزب الواحد إقصاء الحريات الفردية والجماعية وهو نفس الأسلوب والسلوك الذي استمر حتى بعد تبني التعددية الحزبية. إذ أصبح ضعف نسب المشاركة السياسية من السمات الأساسية للنظام السياسي الجزائري وهو ما يؤكده الانخفاض الكبير في نسب التصويت في تشريعات 2017 والتي قدرت ب 35.73 بالمئة بعدما وصلت في سنة 2012 للنسبة 43.14 بالمئة أي بانخفاض قدره 7.77 بالمئة، وعليه فإن تطبيق الحكم الراشد في المجال السياسي سيسمح بدمقرطة نظام الحكم وتحسين مؤشرات المشاركة السياسية في الجزائر.[1]

الفرع الثاني: الأسباب الاقتصادية والاجتماعية

أبرزها ما تعلق بطبيعة الاقتصاد الجزائري، اذ يعتبر الاقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي يقوم على استراتيجية استشرافية للثروة البترولية والغازية، وهذا حسب استراتيجية التصنيع المحلي والطلب العالمي.

[1] مولود فضيل ولقمان مغراوي، مدى فعالية الحكم الرشيد في الجزائر: دراسة قياسية من منظور البنك الدولي في الفترة ما بين 2011-2019، **المجلة الجزائرية للأمن والتنمية**، (المجلد 10، العدد 3، جويلية 2021)، ص517- 533.

الامر الذي يجعل من الاقتصاد الجزائري رهينة الإيرادات الريعية المحققة من الأسواق الدولية، حيث أن اعتماد الجزائر على عوائد الريع النفطي جعل التنمية مرتبطة بارتفاع أسعاره في السوق العالمية، إذ أن ارتفاع العوائد في بداية التسعينات أدى للارتفاع المتواصل لمتوسط النمو في الفترة ما بين 1990-2010 بتسجيل نمو 1.09 بالمئة و1.26 بالمئة على التوالي. ليعود الانخفاض في الفترة ما بين 2010-2014 بمعدل نمو قدره 1.04 بالمئة بسبب الازمة الاقتصادية والتي كانت نتيجة التراجع الكبير في أسعاره في الأسواق العالمية بحكم تبعية الجزائر للمحروقات، وعليه فإن توجه الجزائر نحو تبني الحكم الراشد في الشقين الاجتماعي والاقتصادي سيسمح لها ببناء اقتصاد قوي وانتاجي للثروة خارج الريع النفطي مما يؤدي بالضرورة لتحقيق معدلات مرتفعة من التنمية البشرية.[1]

إن إهمال المشكلات التنموية والقضايا الاجتماعية الرئيسية كالفقر والبطالة ومشاكل قطاعي الصحة والتربية وكذا التدهور في الدخل وتوزيع الثروة وغيرها، أدى إلى ضعف مستوى التنمية البشرية، الأمر الذي ينعكس على أسس الحكم، الذي يضمن في هذه الحالة مصالح القلة المهيمنة ويهمش الأغلبية ويقصيها، مما يؤدي لعدم قدرة الدولة على التجاوب مع التطورات العالمية، مما يمهد لأسلوب حكم فاشل يحتاج التغيير.

الفرع الثالث: الأسباب الإدارية

يعتبر الجهاز البيروقراطي الجزائري من بين المعيقات الأساسية للنمو، حيث يتسم بالعديد من الخصائص التي جعلته جهازا لا يساهم في عملية التنمية وهذا بسبب المركزية الشديدة في اتخاذ القرارات مما يؤدي لضياع الوقت والجهد. وكذا انتشار مظاهر التسيب داخل الإدارات العمومية. ومع منح النظام السياسي مهمة تنفيذ البرامج التنموية للإدارة الجزائرية وبأغلفة مالية ضخمة أدى هذا لانتشار وتجذر بعض المظاهر السلبية كالرشوة والمحسوبية في الجهاز الإداري، حتى أصبحت ثقافة إدارية تم تقنينها عرفيا بين المواطنين والمتعاملين مع الإدارة الجزائرية، إذ لا يمكن للمواطن أن ينجز أعماله الإدارية دون أن يعاني من هذه الظواهر السلبية، ولمواجهة هذه المظاهر السلبية في الإدارة الجزائرية فإن تبني مقاربة الحكم الراشد سيكرس عصرنة الجهاز الإداري ويعزز قيم الشفافية في التعاملات الإدارية، كما انه سيكرس الانتقال من الإدارة الورقية إلى الإدارة الالكترونية.[2]

[1] فضيل، مغراوي، مرجع سابق، ص 522.

[2] المرجع نفسه، ص 523.

تلجأ في كثير من الأحيان البلدان النامية إلى طلب المساعدات من المنظمات الدولية المانحة، وهذا بسبب الإخفاقات في تنفيذ السياسات التنموية، وهو ما جعل تلك المنظمات تربط تقديم المساعدات لهذه البلدان باشتراط الحكم الراشد وإصلاح منظومة الحكم، وبالتالي فإن محاولة البلدان النامية تبني الحكم الراشد كان من منطلق الحتمية والضرورة الملحة لتحسين أدائها التنموي.[1]

بالطبع لا يمكن حصر أسباب تبني الجزائر لمقاربة الحكم الراشد في الأسباب المذكورة أعلاه فقط، بل من الممكن أن تتدخل أسباب أخرى، تدخل فيها الثقافة والقيم المجتمعية وكذا تطبيق روح القانون، وكذا أسباب تقنية تكنولوجية تتعلق بالعولمة، بالإضافة للأسباب الخارجية التي لها تأثير كبير.

[1] عبلة شيشون، **الإشكالات القانونية لتطبيق الحكم الراشد في الجزائر**، أطروحة دكتوراه، (جامعة باتنة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2021-2022)، ص 206.

المطلب الثاني: مؤشرات الحكم الرّاشد في الجزائر

تختلف مؤشرات الحكم الراشد حسب المؤسسات الدولية كالبنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وغيرهما، والجزائر واحدة من البلدان التي تخضع لمؤشرات عديدة يتم على أساسها قياس مدى تفعيل مبادئ وآليات الحكم الراشد من خلال سياساتها المنتهجة وممارساتها المطبقة في الحياة العامة.

وقبل الخوض تفاصيل مؤشرات الحكم الراشد في الجزائر لا بد من الاقتراب من تعريف المؤشرات، والتي تتمثل في معطى قابل للملاحظة، يفيد في إدراك المدى، سواء كان حدا أو وزنا أو حجما أو غيرها، كما يسمح بمعرفة حضور الشيء أو غيابه في الواقع المدروس. فالمؤشر هو عنصر دال، وهو أداة تستخدم الوقائع الاجتماعية في التعبير عن التغيرات الاجتماعية، وتسعى لقياس مدى تحقق الأهداف الاجتماعية، وهي غالبا ما تفيد في كشف الحقائق والتعبير عنها بشكل علمي.[1]

هذا ويقدم مشروع مؤشرات الحوكمة العالمية **(worldwide governance indicators)** أو اختصارا (WGI) الذي يعده البنك الدولي، تقارير عن مؤشرات الحكم الراشد لأكثر من 200 دولة، تجمع فيها البيانات من أكثر من 30 مصدر مختلف ومختلف الدراسات من مراكز الفكر والمنظمات غير الحكومية وشركات القطاع الخاص وغيرها، تضم هاته المؤشرات الإجمالية آراء عدد كبير من المجيبين على الاستقصاءات والمواطنين والخبراء في البلدان الصناعية والنامية.[2]

تصنف الدول وفق مؤشرات الحكم الراشد حسب نسب مئوية محصورة بين 1-100 %، وكلما ارتفعت النسبة المذكورة، دل ذلك على وضع أفضل للممارسات المتعلقة بالحكم الراشد، وعليه فانخفاض تلك النسبة يدل على مؤشر سلبي، وتنقسم النسب إلى خمس مستويات هي:[3]

- المستوى الأول: أعلى من 75 % يكون فيه الوضع ممتازا.
- المستوى الثاني: أعلى من 50 % يكون فيه الوضع جيدا.
- المستوى الثالث: أعلى من 25 % يكون فيه الوضع متوسطا.
- المستوى الرابع: أعلى من 10 % يكون فيه الوضع ضعيفا.
- المستوى الخامس: أقل من 10 % يكون فيه الوضع ضعيفا جدا.

---

[1] شلبي، **مرجع سابق**، ص ص 257،258.

[2] worldwide governance indicators, available at: WGI 2022 Interactive > Home (worldbank.org), view date: 4.5.2023 at 12:19.

[3] عياش بلعاطل، منير بن حاح، أثر المؤشرات العالمية للحكم الراشد على فعالية الحكومة في الجزائر-دراسة قياسية-، **مجلة آفاق علمية**، (المجلد 13، العدد 1، 2021)، ص 643.

ويتم الاعتماد كذلك على تقديرات معينة خاصة بمؤشر الحكم الراشد، محددة من طرف البنك الدولي، وتكون محصورة ما بين قيمتين هما -2.5 و+2.5، فالقيمة الأولى السالبة تشير إلى انخفاض مستويات الحكم الراشد في الدولة، أما القيمة الثانية الموجبة فتشير إلى وجود مستوى عالي من تطبيق الحكم الراشد.[1]

وتتمثل **المؤشرات** التي وضعها **البنك الدولي** فيما يلي:

الفرع الأول: مؤشر إبداء الرأي والمساءلة: ينطوي هذا المؤشر على العناصر الجوهرية التي تشكل قلب منظومة النظم الديمقراطية، مثل التعددية السياسية والحزبية، والمجتمع المدني غير التابع للحكومة، والفضاء الإعلامي الحر وضمان الحقوق الفردية والجماعية في المشاركة.[2]

الجدول رقم 1: مؤشر إبداء الرأي والمساءلة في الجزائر من سنة 2012 إلى غاية سنة 2021

السنة	القيمة (- 2.5 إلى +2.5)	النسبة %
2012	**0.91-**	**22.54**
2013	**0.89-**	**23.94**
2014	**0.81-**	**25.12**
2015	**0.85-**	**24.63**
2016	**0.86-**	**23.65**
2017	0.90-	23.15
2018	1.00-	21.26
2019	1.05-	19.81
2020	1.09-	19.32
2021	1.01-	20.77

المصدر: من إعداد الطالب بناء على الموقع: WGI-Home (worldbank.org)، تاريخ الاطلاع 2023/5/4، على الساعة 11:14.

قراءة وتحليل مؤشر إبداء التعبير والمساءلة:

بقيت قيم مؤشر إبداء التعبير والمساءلة سلبية طيلة الفترة المذكورة، ووصل المؤشر لأدنى قيمة له في سنة 2020 بـ(1.09-)، وبالعودة للسنوات الأولى، فقد سجلت سنة 2012 قيمة (0.91-)، وبنسبة منخفضة بلغت (22.54%)، فيما شهدت المؤشرات تحسنا بين عامي 2013 و2017 بنسبة تتراوح ما بين (23.94%) إلى (23.15%) أي في مستوى ضعيف وقريب من المتوسط، وبين العامين 2018 و2021 شهد

[1] فضيل، مغراوي، مرجع سابق، ص 526.

[2] يوسف أزروال، آليات ترشيد نظام الحكم في الجزائر: قراءة في الجهود المبذولة، **مجلة العلوم السياسية والقانون**، (العدد 6، يناير 2018)، ص 80.

المؤشر انخفاضا شديدا بأقل من (1.00-) في كل تلك السنوات، وبنسبة وصلت لأقل من (20%) في عامي 2019 و2020.

ومن خلال رصد منظمة حقوق الانسان للأوضاع في الجزائر خلال سنة 2018، أكدت أن السلطات الجزائرية قلصت من حرية التعبير والحق في تكوين الجمعيات والتجمع والاحتجاج السلمي، واعتقلت وحاكمت مدونين ونشطاء حقوقيين بتهم متنوعة، مثل التحريض على التجمع غير المرخص والتخابر مع دولة أجنبي والتشهير بموظفين عموميين.[1]

والحق أن هذا المؤشر لا يتماشى مع المنطلقات الإسلامية، فهو يعتبر بعض المعطيات كحرية المعتقد حقا ضروريا، بينما الجزائر لا يمكن اخضاعها لهذا الطرح الذي يثبت خللا جليا في معايير هاته الهيئات.

الفرع الثاني: مؤشر الاستقرار السياسي وغياب العنف: ويتمثل في قدرة النظام السياسي على التكيف من خلال التعامل مع الأزمات بشكل ناجح، وإدارة الصراعات داخل المجتمع بطريقة تمكنه من السيطرة عليها والتحكم فيها وذلك باستخدام أسلوب كفؤ للإقناع مستندا إلى الشرعية السياسية، مع التأكيد على عدم استعمال العنف.[2]

الجدول رقم 2: مؤشر الاستقرار السياسي وغياب العنف في الجزائر من سنة 2012 إلى غاية سنة 2021

السنة	القيمة (- 2.5 إلى +2.5)	النسبة %
2012	1.33-	9.48
2013	1.20-	12.80
2014	1.19-	9.52
2015	1.09-	11.90
2016	1.10-	12.38
2017	0.92-	16.19
2018	0.84-	17.92
2019	1.04-	13.21
2020	0.84-	17.92
2021	0.88-	17.92

المصدر: من إعداد الطالب بناء على الموقع: WGI-Home (worldbank.org)، تاريخ الاطلاع 2023/5/4، على الساعة 11:37.

[1] مركز مدافع لحقوق الإنسان، الجزائر: حرية التعبير والحق في تكوين الجمعيات والتجمع والاحتجاج السلمي، في Home - Defender Center ، 2023/5/6.

[2] عبد الرحمان بن سانية، أثر عدم الاستقرار السياسي على مؤشرات أداء الاقتصاد الكلي- الاقتصاد المصري نموذجا-، **مجلة الواحات للبحوث والدراسات**، (العدد 18، 2013)، ص 140.

قراءة وتحليل مؤشر الاستقرار السياسي وغياب العنف:

بلغ هذا المؤشر أدنى مستوى له في سنة 2012، بقيمة (1.33-) وبمستوى ضعيف جدا بنسبة أقل من (10%)، والتي سجلت كذلك في سنة 2014، فقد شهدت قيمة المؤشر انخفاضا طيلة سنوات 2012 إلى 2016 مسجلة قيمة أقل من (1-) في تلك الفترة، لتتحسن في السنوات الخمس الأخرى بين 2017 و2021 لكن بقيت في المستوى الضعيف بنسبة أقل من (15%)، مستثناة منها سنة 2019 والتي شهدت بداية الحراك الشعبي في الجزائر، والذي تزعزع بفعله النظام السياسي.

الفرع الثالث: مؤشر فعالية الحكومة: ويقصد به قدرة الحكومة على تهيئة السياسات الصحيحة وتنظيمها وتطبيقها والتي لا يمكن تحقيق ذلك إلا بوجود نظام يدير الشؤون العامة بكفاءة وشفافية.[1]

الجدول رقم 3: مؤشر فعالية الحكومة في الجزائر من سنة 2012 إلى غاية سنة 2021

السنة	القيمة (- 2.5 إلى +2.5)	النسبة %
2012	**0.44-**	**40.76**
2013	**0.43-**	**40.28**
2014	**0.34-**	**41.83**
2015	**0.38-**	**38.94**
2016	**0.43-**	**36.54**
2017	0.51-	32.21
2018	0.46-	36.54
2019	0.54-	33.65
2020	0.54-	31.25
2021	0.62-	29.81

المصدر: من إعداد الطالب بناء على الموقع: WGI-Home (worldbank.org)، تاريخ الاطلاع 2023/5/4، على الساعة 12:02.

قراءة وتحليل مؤشر فعالية الحكومة:

يعد مؤشر فعالية الحكومة أفضل نوعا ما من سابقيه، فقد كان في المستوى المتوسط طيلة السنوات المذكورة، بنسب أكبر من (30%) في كل السنوات، ما عدا سنة 2021 التي كانت نسبتها (29.81%) وقيمتها متدنية ب (0.62-)، وقد سجل مؤشر فعالية الحكومة أعلى مستوياته في عام 2014 بنسبة (41.83%)، وهو العام الذي حدث فيه تغيرات على مستوى المعطى الاقتصادي بفعل الأزمة النفطية.

[1] صبرينة طكوش وصباح فاضل، واقع الحكم الراشد في الجزائر، **مجلة العلوم التجارية**، (المجلد 17، العدد 1، ديسمبر 2018)، ص ص7-23.

تحدث الكاتب في الموقع الإلكتروني لإدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى في صندوق النقد الدولي "محمود حرب "بصفة إيجابية عن الحكومة الجزائرية، حيث قال أن : "استجابة الحكومة على مستوى السياسات قد ساعدت في التخفيف من الآثار الاقتصادية العالمية في عام 2020، ورغم هذا فإن الصدمات التي حدثت أدت إلى اختلالات اقتصادية طويلة الأمد، وإلى تعجيل الارتفاع في الدين الحكومي وهبوط الاحتياطات الدولية، وقد تضمن "مخطط عمل الحكومة" الذي أعلن في سبتمبر -2020- إصلاحات واسعة النطاق لدعم التعافي، وإطلاق عنان الدوافع الجديدة للنمو، وتعزيز الحوكمة وتوطيد أواصر التماسك الاجتماعي. ويمثل التقدم في هذه الإصلاحات عاملا مهما كذلك في التحول إلى نموذج نمو أكثر استقرارا وتنوعا وشمولا لجميع فئات المجتمع".[1]

الفرع الرابع: مؤشر نوعية الأطر التنظيمية: يركز هذا المؤشر على قدرة الحكومة على وضع وتنفيذ سياسات ولوائح تنظيمية سليمة من شأنها السماح بتنمية القطاع الخاص وتشجيع الاستثمار والمساعدة في المشاريع.[2]

الجدول رقم 4: مؤشر نوعية الأطر التنظيمية في الجزائر من سنة 2012 إلى غاية سنة 2021

السنة	القيمة (- 2.5 إلى +2.5)	النسبة %
2012	**1.32-**	**9.00**
2013	**1.14-**	**12.32**
2014	**1.30-**	**8.17**
2015	**1.23-**	**8.17**
2016	**1.23-**	**9.62**
2017	1.26-	9.13
2018	1.33-	8.17
2019	1.37-	7.21
2020	1.34-	8.65
2021	1.17-	10.10

المصدر: من إعداد الطالب بناء على الموقع: WGI-Home (worldbank.org)، تاريخ الاطلاع 2023/5/4، على الساعة 12:28.

[1] محمود حرب، "الجزائر في مفترق طرق"، في: صندوق النقد الدولي(imf.org) ، 2021/12/9.

[2] سارة دباغي، **الحكم الراشد والتنمية الاقتصادية في الجزائر1999-2007**، رسالة ماجستير، (جامعة آل البيت المملكة الأردنية الهاشمية: معهد بيت الحكمة، 2008-2009)، ص 71.

قراءة وتحليل مؤشر نوعية الأطر التنظيمية:

يعد هذا المؤشر سلبيا جدا، فلم يشهد أبدا طيلة العشر سنوات الخاصة بالدراسة (2012-2021) ارتفاعا فوق قيمة (1-)، وبقي مستوى الحكم الراشد منخفضا بنسب ضعيفة جدا أقل من (10%) في كل السنوات، ما عدا سنتي 2013 الذي شهدت أعلى نسبة ب (12.32%) وسنة 2021 ب (10.10%)، ويؤكد هذا على ضعف السياسات واللوائح الموضوعة في إطار تدعيم القطاع الخاص بالتحديد، وغياب المتابعة التأطير.

الفرع الخامس: مؤشر حكم القانون: يعتبر هذا المؤشر جميع الأشخاص والمؤسسات والكيانات العامة والخاصة، بما في ذلك النظام القائم وصناع القرار مسؤولين أمام القانون بشكل متساو، وفق ما تفرضه المعايير الدولية، ويستلزم وضع تدابير لضمان الامتثال لسيادة القانون.[1]

الجدول رقم 5: مؤشر حكم القانون في الجزائر من سنة 2012 إلى غاية سنة 2021

السنة	القيمة (2.5+ إلى 2.5 -)	النسبة %
2012	**0.81-**	**24.88**
2013	**0.69-**	**30.99**
2014	**0.80-**	**22.60**
2015	**0.93-**	**17.31**
2016	**0.91-**	**18.27**
2017	0.91-	18.27
2018	0.79-	22.12
2019	0.85-	19.71
2020	0.79-	22.12
2021	0.82-	22.60

المصدر: من إعداد الطالب بناء على الموقع: WGI-Home (worldbank.org)، تاريخ الاطلاع 2023/5/4، على الساعة 13:43.

قراءة وتحليل مؤشر حكم القانون:

طبع هذا المؤشر كذلك معطيات سلبية، حيث بقيت نسبته منخفضة بأقل من (25%) وفي مستوى ضعيف في كل السنوات، سوى عام 2013 الذي كان بمستوى متوسط بلغت نسبته (30.99%)، وبقيمة أفضل قدرت ب (0.69-)، في المقابل كانت سنة 2015 هي الأسوأ بقيمة (0.93-) وبنسبة ضعيفة بلغت (17.31%). وهو دلالة على عدم تطبيق كلي ودون استثناء للنصوص القانونية، وضعف في العدالة.

[1] طكوش، فاضل، مرجع سابق، ص ص 7-23.

الفرع السادس: مؤشر ضبط الفساد: يعتبر من أهم المؤشرات التي تعتمد في قياس رشادة الحكم، وقد تفاقمت ظاهرة الفساد في الجزائر بصفة مهولة، وهذا على مستوى أجهزة ومؤسسات الدولة بجميع مستوياتها متخذة في ذلك أشكالا عدة منها الرشوة ونهب المال العام، والمحسوبية، والحدة في البيروقراطية وغيرها.[1]

الجدول رقم 6: مؤشر ضبط الفساد في الجزائر من سنة 2012 إلى غاية سنة 2021

السنة	القيمة (- 2.5 إلى +2.5)	النسبة %
2012	**0.52-**	**36.02**
2013	**0.47-**	**39.34**
2014	**0.61-**	**31.25**
2015	**0.62-**	**30.77**
2016	**0.65-**	**30.29**
2017	0.58-	32.21
2018	0.64-	28.85
2019	0.64-	28.37
2020	0.65-	27.88
2021	0.61-	29.81

المصدر: من إعداد الطالب بناء على الموقع: WGI-Home (worldbank.org)، تاريخ الاطلاع 2023/5/4، على الساعة14:05.

قراءة وتحليل مؤشر ضبط الفساد:

تشير هاته المعطيات إلى مدى الفساد الكبير المنشر في الجزائر، والتي لم تعرف مؤشراته قيّم إيجابية، والتي لم تنزل تحت (0.5-) إلا في سنة 2013، وهي السنة الأعلى من حيث ضبط الفساد وبمستوى متوسط بلغت نسبته (39.34%)، فيما كانت سنة 2020 الأقل من حيث ضبط الفساد بنسبة تقترب من المستوى الضعيف ب (27.88%)، وبقيمة (0.65-) والتي تتقاسمها كذلك مع سنة 2016 التي تعد الأقل تحكما في الفساد هي أيضا.

[1] أزروال، مرجع سابق، ص 90.

الجدول رقم 7: ترتيب الدول العربية الأكثر فسادا على مؤشر مكافحة الفساد وفق منظمة الشفافية الدولية لعام 2021

الترتيب العالمي	الدولة
117	الجزائر
117	مصر
128	جيبوتي
140	موريتانيا
154	لبنان
157	العراق
164	جزرالقمر
164	السودان
172	ليبيا
174	اليمن
178	الصومال
178	سوريا

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الموقع: Home - Transparency.org، تاريخ الاطلاع 2023/5/6، على الساعة 14:24.

توضح بيانات البنك الدولي التدهور الكبير والمؤشرات السلبية التي تعاني منهما الجزائر، الأمر الذي أدى إلى تصنيفها ضمن مستويات منخفضة، وهو ما يستدعي ضرورة تفعيل الآليات والوسائل اللازمة لتجسيد الحكم الراشد فعليا، وذلك بالعمل على التحسين من المؤشرات المذكورة أعلاه، وترتيب الأولويات الحكومية وتسطير السياسات الناجعة التي تصب في الصالح العام، وتؤدي للحكم الراشد.

المطلب الثالث: عوائق وآليات تجسيد الحكم الرّاشد في الجزائر

الفرع الأول: عوائق تجسيد الحكم الرّاشد في الجزائر

يواجه مسعى تجسيد الحكم الرّاشد في الجزائر وكغيره من البلدان العربية وبلدان العالم الثالث خاصة، عدة عراقيل وعوائق تقف أمام ذلك المسار، وهذا بسب عدة عوامل بشرية وأخرى مادية، وهذا رغم وجود إرادة شعبية لفئة قليلة نوعا ما وفي عدة مستويات، ما يجعل الحكم الراشد في الجزائر صعبا نوعا ما نظريا لتعدد المعوقات ذات الطبيعة السياسية والثقافية والاجتماعية وغيرها. ويمكن ذكر أهم العوائق فيما يلي:

1- **خصوصية الحكم المتسمة بالغموض في الدول العربية:** والتي عادة ما يسودها انعدام الشرعية والمشروعية على حد سواء، كم تتميز المجتمعات العربية بالعصبية وربما في بعضها بالتسلط وسيطرة المؤسسة العسكرية ظاهريا أو تحت غطاء مدني، والترهيب باستخدام المؤسسة العسكرية لوسائل وأساليب غير ديمقراطية، أو الترغيب عن طريق استخدام كل الوسائل الدعائية للترويج للفكر السلطوي وفي المقابل توسيع العملية لتشويه كل الأفكار والآراء المعارضة وفي كثير من المرات قمعها.
2- **ضعف وغياب مؤسسات الدولة وطغيان الشخصانية:** ويكون فيه النظام الحاكم في كثير من الأحيان رافضا لأي شكل من أشكال التعددية سواء السياسية أو الثقافية أو الإعلامية والتي تعرض ذلك النظام القائم، أو في أحيان أخرى وضع صور معارضة زائفة هي بالأساس حليفة للنظام، وبالتالي حتمية الولاء للفرد الحاكم من طرف شريحة كبيرة من النخب، وبالتالي التخلي عن دولة المؤسسات فتصبح السلطة بذلك غاية لا وسيلة لخدمة المصالح المجتمعية.[1]
3- **الانتشار الكبير لظاهرة الفساد:** يسطر الفساد على دول كثيرة من العالم خصوصا النامية منها، حيث تعبر الجزائر من البلدان التي تواجهها معضلة الفساد والتي تمثل خطرا كبيرا على أجهزتها ومؤسساتها، والتي تعمل على نسف أسس المجتمع وتقويض أركان الدولة، وذلك من خلال ما تشهده من اختلاس للأموال وتضييع للثروات، والرشوة والمحسوبية إضافة الى عدم وضع الرجل المناسب في المكان المناسب وغيرها الكثير من المظاهر، ونتيجة لبروز هاته الحقيقة المعيقة لتحقيق الحكم الراشد، فقد أصبحت من القضايا الهامة والمتداولة بكثرة، وهو ما يطرق ناقوس الخطر ويتطلب الإسراع في ترشيد النظام

[1] ابرادشة، مرجع سابق، ص 80.

وتبني أدارة محلية فعالة وقوية من أجل تحقيق رغبات وأهداف المجتمع، وهو ما يجعل الحكم الراشد في الجزائر ضرورة حتمية.[1]

4- **غياب الديمقراطية وضعف المشاركة السياسية:** تعد المشاركة السياسية للأفراد والجماعات في الجزائر ضئيلة جدا نظرا لعدة عوامل، فبعد التحول الديمقراطي الذي عرفته الجزائر وإقرار التعددية السياسية سنة 1989 في المادة 4 من الدستور، والتي تنص على الحق في انشاء جمعيات ذات طابع سياسي، إلا أن نسبة المشاركة السياسية في الجزائر كانت ولا تزال ضعيفة، وتعود لأسباب ذلك إلى ضعف الحراك الاجتماعي وعدم فاعلية منظمات المجتمع المدني وكذلك عزوف الطبقة المثقفة عن المشاركة في الحياة السياسية نظرا لعدة أسباب، والتي جعلت من المشاركة الحزبية حكرا على طبقة أصحاب الأموال والتحركات المشبوهة، وهذا ما سبب ضعفا في الثقافة السياسية بين الوسط الاجتماعي الجزائري مما ساهم في تعطيل عجلة الديمقراطية وعدم استمرارية المشاركة السياسية للفئات الاجتماعية ذات المستوى، إضافة إلى أن غياب أطر الرقابة فيما يتعلق بقرارات السلطة السياسية والتي ترتبط بمصالح شخصية لأصحاب النفوذ داخل الدولة على حساب المصلحة العامة، وهو نقطة سلبية تعيق عملية تجسيد الحكم الراشد.[2]

الفرع الثاني: آليات تجسيد الحكم الرّاشد في الجزائر

إن التوجه العالمي من طرف الهيئات والمنظمات الدولية الرامي إلى إصلاح أساليب الحكم خصوصا في دول العالم الثالث، أوجب على الجزائر مواكبة المسار نحو تطبيق الحكم الراشد، قامت في خلاله الدولة الجزائرية بالتوقيع على عدة اتفاقيات دولية والانضمام لعدة مبادرات تخدم هذا المسار، سعيا منها لمواكبة الركب وترقية أسلوب الحكم وتفعيل آليات الحكم الراشد، وكذا ربطه بالمجتمع المدني باعتباره محركا للعملية التنموية، وتتمثل أهم الآليات في:

1- **إبداء الرأي والمساءلة:** تشير هذه الآلية إلى الجوانب المرتبطة بالحريات السياسية من تعددية حزبية وحرية الإعلام، حرية الاجتماع والتعبير عن الرأي، وقدرة المواطنين على انتخاب البرلمان، ودرجة استقلالية السلطات.

[1] محمد الكر، عنترة بن مرزوق، الحكم الراشد وإصلاح الإدارة المحلية الجزائرية بين المعوقات والمتطلبات، **مجلة البحوث السياسية والإدارية**، (العدد الثاني، 2013)، ص ص 48،49.

[2] شهيناز ورشاني، **الحكم الراشد ومتطلبات إصلاح الإدارة المحلية في الجزائر**، مذكرة ماستر، (جامعة بسكرة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2015/2014)، ص74.

2- الاستقرار السياسي و انعدام العنف: تنطوي هذه الآلية على آلية المشاركة في اتخاذ القرار، ودور العامل الانتخابي في زيادة أو الحد من احتمال زعزعة الحكومة أو إزاحتها من الحكم، وذلك من خلال الوسائل غير الشرعية والديكتاتورية (الانقلابات مثلا والأعمال الإرهابية)

3- فعالية الحكومة: تقتضي هذه الآلية التحسين في نوعية الخدمات العامة، ونوعية الخدمة المدنية، ودرجة استقلالية الحكومة عن الضغوط السياسية، ونوعية وضع السياسات ومدى مصداقية الحكومة والتزامها بتنفيذ تلك السياسات.

4- نوعية الأطر التنظيمية: تعتمد هذه الآلية على مدى قدرة الحكومة على وضع وتنفيذ السياسات، وصياغة لوائح وقواعد تنظيمية تشجع القطاع الخاص، ومدى استفادة القطاع الخاص من العام الحكومي وعمله في بيئة مناسبة وملائمة، كما يعتمد على قدرة القطاع الخاص في المشاركة في اتخاذ القرارات.

5- سيادة وحكم القانون: تعتمد هذه الآلية على مدى استقلالية أجهزة الرقابة عن السلطة التنفيذية في مباشرتها لمهامها، واحترام حقوق الإنسان، وعدم التمييز ضد المرأة وانتهاك حقوقها، وكذلك مدى احترام تطبيق القانون وتجسيده من طرف المسؤولين.

6- مكافحة الفساد: ويقتضي ذلك وجود تشريعات وقوانين تعمل على ردع ومعاقبة كل مرتكبي جرائم الفساد والسطو على المال العام، فضلا عن دور المجتمع المدني وقطاع الإعلام في الكشف عن مواطن الفساد، وتوعية المجتمع ضد مخاطر هذه الآفة.[1]

[1] يوسف أزروال، **الحكم الراشد في الجزائر: الأسس النظرية وأدوات التجسيد**، (الإسكندرية: مكتبة الوفاء القانونية،2016).

خـــلاصـــة الـــفـــصـــل

يوضح واقع المجتمع المدني في الجزائر الخلل الكبير الذي تعيشه الأبنية المجتمعية القليلة الفعالية، والتي تتسم في الكثير من الأحيان بالطابع المناسباتي غير المنظم، فالجزائر منذ خروجها من الاستعمار محطمة البنى الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، وهي تحاول إعادة ترميم قواعدها وتصحيح مساراتها المتعددة، التي يبرز من ضمنها المجتمع المدني، كيف لا وهو عصب التغيير وهو من يعول عليه بكل مؤسساته، فهو كما قال "دو توكفيل" العين الفاحصة المستقلة التي لا بد منها، وتفعيل المجتمع المدني يقود إلى مسعى آخر متمثل في تجسيد الحكم الراشد، فالأول ينعكس على الثاني، وكلاهما يشترك في هدف تحقيق التنمية المستدامة، وتلبية حاجيات المواطنين وربما تحقيق رفاهيتهم.

لقد مر المجتمع المدني في الجزائر خلال أزمنة متفرقة بمراحل قوة ومراحل ضعف، تفاوتت فيها نسبة تأثيره ومشاركته في الحياة العامة والسياسات المتبعة في عهد فرنسا وبعده، ولربما يعتقد البعض أننا كنا نملك مجتمعا مدنيا أفضل قبل الاستقلال يقوم بدوره المنوط به والذي غاب في فترات كثيرة بعده، مما استدعى عدم حرق الأحداث وتجاوز الخطى الأولى بالسعي لتجسيد الحكم الراشد دون امتلاك مجتمع مدني فاعل وفعال.

ورد في هذا الفصل عدة نقاط عن المجتمع المدني والحكم الراشد في الجزائر يمكن ذكر أهمها فيما يلي:

- النشاط المجتمعي في الجزائر شهد العديد من الصعوبات خصوصا خلال الحقبة الاستعمارية، التي استطاع فيها التأثير على السياسات الفرنسية.
- يتمتع المجتمع المدني في الجزائر بكتلة ضخمة تتعدد فيها منظماته من جمعيات ونقابات وغيرهما، لكن تبقى هاته نقطة سلبية في ظل عدم كفاءة هذه المنظمات، وتأثير المحدود أو شبه المنعدم.
- يعترض طريق تفعيل المجتمع المدني في الجزائر عراقيل مختلفة، لكن هناك مؤشرات إيجابية على إمكانية تحقيق ذلك المسعى وفق الأطر المطلوبة.
- كان لزاما على الجزائر العمل على تجسيد الحكم الراشد، بسب عوامل مختلفة عرقلت العجلة التنموية.
- تشهد مؤشرات قياس الحكم الراشد في الجزائر ضعفا رهيبا في معطياتها، مما يعكس مستويات غير مقبولة ومنخفضة لتطبيق تلك المؤشرات.

- تتنوع آليات تجسيد الحكم الراشد في الجزائر من تكريس لسيادة القانون ومكافحة الفساد وغيرهما، وذلك رغم وجود عوائق ومتطلبات كبرى.

الفصل الثالث

دراسة حالة

المرصد الوطني للمجتمع المدني

تمهيد الفصل

إن المساعي الحثيثة للدول وحكوماتها في تجسيد الحكم الراشد تصطدم في كثير من الأحيان بمعوقات كثيرة، فلذلك كان لزاما على الحكومات استخدام كافة الآليات والمقومات لإنجاح هاته العملية، من ضمن تلك الآليات اللجوء لإنشاء الهيئات الاستشارية.

تعتبر العملية الاستشارية من أهم المراحل التي يمر بها اتخاذ القرارات الإدارية لذلك عملت مختلف الدول ومنها الجزائر على إعطائها أهمية قصوى من خلال استحداث العديد من الهيئات الاستشارية لتسهيل الوظيفة الإدارية، وقد نظمت مختلف الدساتير الجزائرية المتعاقبة الهيئات الاستشارية منذ أول دستور سنة 1963 إلى غاية التعديل الدستوري لسنة 2020، الذي نظمها ضمن الباب الخامس تحت عنوان الهيئات الاستشارية، وهذا ايمانا من المشرع الجزائري بالأهمية العملية للوظيفة الاستشارية التي تمارسها هذه الهيئات والتي تساعد بها الجهاز الإداري عند صنع القرار، وقد كرس دستور 2020 ثمانية هيئات استشارية ضمن المواد 206 إلى غاية 218 ، والتي يأتي في مقدمتها المرصد الوطني للمجتمع المدني.[1]

يهدف هذا الفصل إلى الإجابة عن الإشكالية الرئيسية للمذكرة، من خلال دراسة كيفية مساهمة المرصد الوطني للمجتمع المدني في تجسيد الحكم الراشد، وذلك انطلاقا مما كرسه الدستور والقوانين المتعلقة بالمرصد، وصولا إلى ما تم إنجازه، والدعائم المكرسة للحكم الراشد، وما هو مخطط له مستقبلا من طرف المرصد.

وعليه تم تخصيص هذا الفصل لدراسة حالة المرصد الوطني للمجتمع المدني من خلال مبحثين، تطرقت في المبحث الأول إلى نبذة عن المرصد الوطني للمجتمع المدني، الذي تضمن ثلاثة مطالب في أولها التعريف بالمرصد والاطلاع على مهامه، ثم التعرف على تشكيلة المرصد وكيفيات وتعيين أعضائه وطريقة سيره، وأخيرا تنظيم المرصد وكافة مصالحه الإدارية، ثم جاء المبحث الثاني للحديث عن مساهمة المرصد الوطني للمجتمع المدني في الحكم الراشد، من خلال مطالب ذكر فيها نشاطات المرصد المنصرمة، بالإضافة لكبرى المحاور والرهانات التي يعتمد عليها المرصد والتي تصب في صالح تجسيد الحكم الراشد، وختاما تطرقت إلى الآفاق المستقبلية للمرصد الوطني للمجتمع المدني والسيناريوهات المحتملة لتجسيد الحكم الراشد في الجزائر.

[1] نسرين بوعكاز، الهيئات الاستشارية في ظل دستور 2020 "تدعيم وتفعيل أم تكريس"، **مجلة الدراسات القانونية**، (المجلد 8، العدد 1، جانفي 2022)، ص 100.

المبحث الأول: نبذة عامة حول المرصد الوطني للمجتمع المدني

جاء التعديل الدستوري لسنة 2020 بعدة إصلاحات مهمة شملت مجالات عدة، كان من أبرزها ولأول مرة دسترة المجتمع المدني، في خطوة تدعو للتفاؤل حول المجتمع المدني انطلاقا من الالتزامات الأربعة والخمسون لرئيس الجمهورية عبد المجيد تبون، لا سيما ما تعلق ببناء مؤسسات أساسها مشاركة كل المواطنين والمجتمع المدني في تسيير الشؤون العامة للبلاد وتحقيق العدالة الاجتماعية وضمان حرية الفرد في إطار دولة القانون وكذا بناء مجتمع مدني حر ونشيط وقادر على تحمل مسؤوليته كأداة تقييم للنشاط العمومي في خدمة المواطن والوطن.

سعت السلطات العليا للبلاد إلى النظر في إعادة تفعيل دور المجتمع المدني وإعطائه مكانة مهمة للمشاركة في تسيير الشؤون العمومية والعمل على التأكيد على دوره في ترقية التسيير الديمقراطي وتشجيع الديمقراطية التشاركية وترقية القيم الوطنية، حيث تجسدت هذه المساعي باستحداث مرصد وطني خاص به بمقتضى **المادة 213** من الدستور قصد تفعيل نشاطه وهي سابقة في تاريخ الجزائر المستقلة.

المطلب الأول: التعريف بالمرصد الوطني للمجتمع المدني ومهامه

الفرع الأول: التعريف بالمرصد الوطني للمجتمع المدني

أولا: التعريف اللغوي للمرصد

اسم من رصد، يرصد، رصدا، فهو راصد، والمفعول: مرصود، ومصدره مراصدة، والمرصد: هو مفرد لمراصد، وهو طريق الرصد والارتقاب أو موضعه، جاء في "معجم اللغة العربية المعاصر" أنه اسم مكان من رصد: وهو مكان الرصد والمراقبة.

وورد في "لسان العرب" أن الراصد بالشيء: الراقب له، والإرصاد: الانتظار، وقال غيره الإرصا الإعداد، والمرصاد والمرصد: موضع الرصد.[1]

[1] المعاني، في: قاموس ومعجم المعاني متعدد اللغات والمجالات - قاموس عربي عربي و قاموس عربي انجليزي ثنائي (almaany.com)، 2023/3/15.

ثانيا: التعريف الاجرائي للمرصد الوطني للمجتمع المدني

يعتبر المرصد الوطني للمجتمع المدني **هيئة استشارية لدى رئيس الجهورية**، وتعرف الهيئات الاستشارية على "أنها هيئات متخصصة تتكون من فنيين ذوي خبرة واسعة، يمثلون أطرافا معينة من سلطات ومؤسسات عامة أو خاصة، أو تنظيمات مهنية أو حرفية أو نقابات، ضمانا لمبدأ تمثيل المصالح حيث تكون مجالا أو فضاءا للحوار والتشاور وتبادل الأفكار ومناقشتها."[1]وقد أوكل لهذا المرصد دور محوري في بناء الجزائر الجديدة حسب القائمين عليه.

ويعود الاهتمام بالهيئات الاستشارية إلى التعديل الدستوري لسنة 2016، فقد أنشأت الجزائر عدة هيئات استشارية في مجالات مختلفة: دينية، أمنية، اقتصادية، علمية وغيرها. ومن بين تلك الهيئات الاستشارية نجد على سبيل المثال: المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، المجلس الوطني للبحث والتكنولوجيا، المجلس الأعلى للشباب، وصولا إلى المرصد الوطني للمجتمع المدني.[2]

ونصت **المادة 4** من المرسوم الرئاسي المتعلق بالمرصد الوطني للمجتمع المدني على أن: "المرصد يساهم في ترقية القيم الوطنية والممارسة الديمقراطية والمواطنة ويشارك المؤسسات الأخرى في تحقيق أهداف التنمية الوطنية، ويقدم أراء وتوصيات واقتراحات بشأن وضعية المجتمع المدني وانشغالاته وأليات تعزيز دوره في الحياة العامة". [3]

حدد المرصد إلى غاية سنة 2025، رؤيته الاستراتيجية بأن يكون المجتمع المدني في بيئة ملائمة قانونية وتنظيمية تسمح له بأداء أدواره بكفاءة وفعالية في التنمية الوطنية الشاملة مساهما في تأطير المجتمع الجزائري وهذا من خلال تنظيم المؤتمرات والأيام الدراسية والدورات التكوينية، ويشارك في تحضير جميع النصوص والمشاريع التشريعية والتنظيمية ذات الصلة بمهامه.

الفرع الثاني: مهام المرصد الوطني للمجتمع المدني

تتكفل الهيئات الاستشارية مهما كانت مجالات عملها أو اختصاصاتها، بإصدار توصيات أو آراء للهيئات التنفيذية الرئيسية، لكنها تفتقد لعنصر الإلزام إذ تعتبر مجرد وجهة نظر متخصص فني أو تقني

[1] أمين هجري، حليم لعروسي، المرصد الوطني للمجتمع المدني كآلية مستحدثة وعلاقته بالمجتمع المدني من خلال التعديل الدستوري 2020، **مجلة الدراسات القانونية**، (المجلد 9، العدد 1، جانفي 2023)، ص 571.

[2] ليلى بوكحيل، مبدأ الاستشارة بين الحضارات السابقة وتطبيقاته في الجزائر، **مجلة العلوم القانونية والاجتماعية**، (المجلد 6، العدد 1، 2021)، ص 560.

[3] المادة 4 من المرسوم الرئاسي رقم 21-139 المؤرخ في 12 أبريل 2021، المتعلق بالمرصد الوطني للمجتمع المدني، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 29.

أو قانوني أو غيره، وقد عملت الدولة الجزائرية وكغيرها من الأنظمة الحديثة على إنشاء هذه الهيئات والمؤسسات بمختلف أنواعها، لتقوم بمساعدة المؤسسات الإدارية المركزية والسلطات الثلاث في ترشيد قراراتها.[1]وعليه فإن المرصد الوطني للمجتمع المدني موكلة له المهام الآتية:[2]

1. تقييم أداء المجتمع المدني وتطويره وهذا على ضوء احتياجات المجتمع والإمكانيات المتاحة واقتراح تصور عام لدوره في التنمية الوطنية المستدامة ورصد الاختلالات التي تحول دون مشاركته الفعالة في الحياة العامة، وإخطار الجهات المختصة بذلك والقيام بكل عمل من شأنه ترقية نشاطه.
2. إبداء الرأي والتوصيات والاقتراحات وذلك في مجال ترقية مشاركة المجتمع المدني في وضع السياسات العمومية وتنفيذها على جميع المستويات وفق مقاربة ديمقراطية تشاركية وتقديم المشورة لفائدة مختلف فعاليات المجتمع المدني بهدف دعم قدراتها الذاتية في مجال العمل الميداني.
3. المساهمة في إرساء أسس للتشاور بين كل فعاليات المجتمع المدني والسلطات العمومية قصد جعل المجتمع المدني مساهما فعالا في التنمية الوطنية المستدامة والمشاركة في كل الأعمال التي تبادر بها الهيئات والمؤسسات العمومية ذات الصلة بنشاط المجتمع المدني.
4. دراسة سبل إشراك وتطوير مساهمة الجالية الوطنية بالخارج، فالجزائر تملك العديد من الكفاءات خارج الوطن، لذلك وجب إشراكها هي أيضا في مختلف البرامج والنشاطات المتعلقة بالمجتمع المدني على المستوى الوطني، وإدماجها ضمن مسار التنمية الوطنية وتطوير الإعلام والاتصال معها.
5. نشر القيم والمبادئ الوطنية التي تعد من أساسيات العمل المجتمعي، والذي يستوجب اقتراح الآليات الأساسية لتشجيع العمل التطوعي والعمل للصالح العام وتنمية روح الانتماء وتعزيز قدرات الأفراد على التواصل فيما بينهم.
6. المبادرة أو المساهمة في أي دراسة تهدف إلى ترقية وتفعيل دور مختلف فعاليات المجتمع المدني في جميع المجالات.
7. تنظيم المؤتمرات والأيام الدراسية والدورات التكوينية والندوات والجلسات الوطنية والمحلية للمجتمع المدني وكل عمل إعلامي أو تحسيسي له علاقة بمهامه.
8. إبداء الرأي في مشاريع النصوص التشريعية والتنظيمية ذات الصلة بمهامه والتي يطلب رأيه فيها.

[1] سامية العايب، **الهيئات الوطنية الاستشارية**، جامعة قالمة: كلية الحقوف والعلوم السياسية، قسم العلوم القانونية والإدارية، (2017-2018)، ص ص24-25.

[2] المادة 4 من المرسوم الرئاسي رقم 21-139، مرجع سابق.

9. ترقية التشاور والتعاون مع الهيئات الأجنبية المماثلة بالتنسيق مع مصالح الوزير المكلف بالشؤون الخارجية.

كما أن المرصد الوطني للمجتمع المدني يتيح إمكانية اللجوء إلى سبر الآراء حول كل مسألة تندرج ضمن مهامه المذكورة أعلاه.

المطلب الثاني: تشكيلة المرصد وكيفيات تعيين أعضائه وطريقة سيره

الفرع الأول: تشكيلة المرصد الوطني للمجتمع المدني وكيفيات تعيين أعضائه

أولا: تشكيلة المرصد الوطني للمجتمع المدني

توكل مهمة رئاسة المرصد الوطني للمجتمع المدني لأحد الكفاءات الوطنية، وهذا من خلال مرسوم رئاسي، وتنهى مهام الرئيس بنفس الأشكال[1]، هذا ويتشكل المرصد بالإضافة للرئيس، من خمسين عضوا مقسمين مناصفة بين الرجال والنساء، ويتم توزيعهم على النحو التالي:[2]

1. ثلاثون عضوا من الجمعيات من بينهم عشرة أعضاء من الجمعيات الوطنية، وعضوان من الجمعيات المعترف لها بطابع المنفعة العامة.
2. ثمانية أعضاء من الكفاءات الوطنية للمجتمع المدني، من بينهم أربعة أعضاء من الجالية الوطنية بالخارج يختارهم رئيس الجمهورية من بين ذوي الاختصاص في مجال عمل المرصد.
3. اثنا عشر عضوا يمثلون النقابات والمنظمات الوطنية والمهنية والمنظمات والمؤسسات المدنية الأخرى.

هذا ويتم اختيار الأعضاء المذكورين في الحالتين 1 و 3 من قبل لجنة خاصة يترأسها رئيس المرصد وتضم كلا من:[3]

- رئيس المجلس الإسلامي الأعلى أو ممثله.
- رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي أو ممثله.
- المدير العام للوكالة الوطنية للتعاون الدولي من أجل التضامن والتنمية أو ممثله.
- المدير العام للمعهد الوطني للدراسات الاستراتيجية الشاملة أو ممثله.
- رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان أو ممثله.
- المفوض الوطني لحماية الطفولة أو ممثله.

[1] المادة 5 من المرسوم الرئاسي رقم 21-139، المرجع نفسه.

[2] المادة 6 من المرسوم الرئاسي رقم 21-139، المرجع نفسه.

[3] المادة 7 من المرسوم الرئاسي رقم 21-139، المرجع نفسه.

ثانيا: كيفيات تعيين أعضاء المرصد الوطني للمجتمع المدني

بموجب قرار رئاسي، ينشر في الجريدة الرسمية قرار تعيين أعضاء المرصد الوطني للمجتمع المدني، وتستمر عهدتهم لمدة أربعة سنوات غير قابلة للتجديد، وتجدد نصف تشكيلة المرصد بالنسبة لكل فئة من الفئات المذكورة في المادة 6 أعلاه، كل سنتين وفقا للشروط والكيفيات المحددة في النظام الداخلي للمرصد.[1]هذا ويمكن أن يفقد الأعضاء في المرصد عضويتهم في حالات متعددة، حددت فيما يلي:[2]

أ- انتهاء العهدة.

ب- الاستقالة.

ج- الإقصاء بسبب الغياب بدون سبب مشروع، عن أكثر من ثلاث اجتماعات متتالية من دورات المرصد وخمسة اجتماعات متتالية عن أشغال اللجان.

د- فقدان الصفة التي عين بموجبها في المرصد.

هـ- الإدانة من أجل جناية أو جنحة عمدية تتنافى ومهام المرصد.

و- الوفاة.

ز- القيام بأي عمل أو تصرف خطير يتنافى والتزامات العضوية في المرصد.

ويصدر قرار فقدان الصفة كما جاء في المادة، في الحالات (ج)و (هـ) و(ز) عن مجلس المرصد بالأغلبية المطلقة لأعضائه. بالإضافة إلى أن ممارسة وظيفة عضو في الحكومة أو وظيفة في الأجهزة القيادية لحزب سياسي أو العضوية في المجالس الشعبية المنتخبة، لا يمكن أن تمنح للأفراد صفة أعضاء في المرصد.[3]

الفرع الثاني: سير المرصد الوطني للمجتمع المدني

يمتلك المرصد الوطني للمجتمع المدني إمكانية المبادرة تلقائيا باقتراحات أو توصيات أو دراسات تندرج ضمن مهامه، وهو يخطر من رئيس الجمهورية ووزيره الأول كذلك.[4]

ويعقد المرصد عند الضرورة اجتماعاته على مستوى أي ولاية أو بلدية، ويتلقى انشغالات مختلف فعاليات المجتمع المدني واقتراحاتهم حول تفعيل دور المجتمع المدني، خصوصا في مجالات ترقية القيم الوطنية والممارسة الديمقراطية والمواطنة وتحقيق التنمية الوطنية المستدامة.[5]كما يعقد المرصد أشغاله

[1] المادة 8 من المرسوم الرئاسي رقم 21-139، المرجع نفسه.

[2] المادة 9 من المرسوم الرئاسي رقم 21-139، المرجع نفسه.

[3] المادة 10 من المرسوم الرئاسي رقم 21-139، المرجع نفسه.

[4] المادة 12 من المرسوم الرئاسي رقم 21-139، المرجع نفسه.

[5] المادة 13-14 من المرسوم الرئاسي رقم 21-139، المرجع نفسه.

في ظل حضور ممثلي الوزارات المكلفة بالشؤون الخارجية والداخلية والجماعات المحلية والمالية والشؤون الدينية والتربية الوطنية والتعليم العالي والثقافة والشباب والرياضة والتضامن الوطني والصحة والعمل والبيئة، الذين يمتلكون صفة استشارية وبدون صوت تداولي ويتم اقتراحهم من قبل الإدارات التي يتبعونها، من بين الأشخاص ذوي الخبرة المعروفين بالاهتمام الذي يولونه للمجتمع المدني، ويمكن للمرصد أن يدعو لحضور أشغاله بصفة استشارية أو كملاحظ، فعاليات المجتمع المدني وممثل أي إدارة عمومية أو مؤسسة عمومية أو خاصة وكل شخص مؤهل يمكنه مساعدته في أداء مهامه.[1]

وفي إطار ممارسة مهامه، للمرصد الحق في أن يطلب من أي هيئة أو مؤسسة عمومية أو خاصة معلومات أو أي توضيحات مفيدة، ويتعين عليها الرد على مراسلاته في أجل أقصاه ستون يوما.[2]

ويلتزم أعضاء المرصد بواجب التحفظ وبسرية المداولات والامتناع عن اتخاذ أي موقف أو القيام بأي تصرف يتنافى والمهام الموكلة لهم، وكذلك يستفيد رئيس المرصد وأعضاؤه حماية الدولة من جميع الضغوط أو التهديدات أو الاهانات أو القذف أو الاعتداءات مهما كان نوعها التي قد يتعرضون لها أثناء ممارسة مهامهم أو بمناسبتها، وتعتبر العضوية في المرصد مجانية، ويتكفل المرصد بكافة النفقات خلال الدورات أو الجلسات ويستفيد الأعضاء أيضا من التعويضات.[3]

إن رئيس المرصد الوطني للمجتمع المدني مطالب برفع تقرير سنوي إلى رئيس الجمهورية، يتضمن حصيلة نشاطات المرصد، وتقييم وضعية المجتمع المدني ويتضمنه اقتراحاته وتوصياته لتعزيز نشاط المجتمع المدني وترقيته، كما يضع المرصد نظاما معلوماتيا يتعلق خصوصا بوضعية المجتمع المدني ونشاطه ومختلف مجالات تدخله بالتنسيق مع مختلف فعاليات المجتمع المدني والإدارات والهيئات المعنية.[4]

هذا ويتولى المرصد الوطني للمجتمع المدني عملية اعداد النظام الداخلي الخاص به، ويصادق عليه وينشر في الجريدة الرسمية.[5]

[1] المادة 15-16 من المرسوم الرئاسي رقم 21-139، المرجع نفسه.

[2] المادة 17 من المرسوم الرئاسي رقم 21-139، المرجع نفسه.

[3] المواد 18-19-20 من المرسوم الرئاسي رقم 21-139، المرجع نفسه.

[4] المادة 21-22 من المرسوم الرئاسي رقم 21-139، المرجع نفسه.

[5] المادة 24 من المرسوم الرئاسي رقم 21-139، المرجع نفسه.

المطلب الثالث: تنظيم المرصد الوطني للمجتمع المدني ومصالحه الإدارية

الفرع الأول: تنظيم المرصد الوطني للمجتمع المدني

يضم المرصد الوطني للمجتمع المدني هياكلا ثلاثة هي: الرئيس والمجلس والمكتب، ويمكن للمرصد تشكيل لجان أو لجان موضوعاتية طبقا للأحكام المنصوص عليها في النظام الداخلي للمرصد.[1]

توضع تحت سلطة رئيس المرصد أمانة دائمة تتولى تنظيم أعمال المكتب والمساعدة التقنية لأشغال المرصد، تحدد مهامها الأخرى وكيفيات سيرها في النظام الداخلي للمرصد، يزود المرصد بمصالح إدارية توضع تحت سلطة رئيسه ويتولى إدارة المرصد أمين عام يعين هو ومجموع أصحاب الوظائف العليا على مستوى المرصد بموجب مرسوم رئاسي.[2]وقد قسمت مهام الهياكل الثلاثة المذكورة أعلاه كما يلي:

أولا: الرئيس: ويتولى تسيير المرصد وتنسيق عمل هياكله وهو الناطق الرسمي باسمه ويتولى تمثيله على المستويين الوطني والدولي، ويتولى بهذه الصفة على الخصوص ما يأتي:[3]

- تمثيل المرصد في جميع أعمال الحياة المدنية وأمام القضاء.
- إدارة أشغال مكتب المرصد.
- ضبط جدول أعمال اجتماعات المكتب وتسييرها.
- تعيين المستخدمين الذين لم تتقرر طريقة أخرى لتعيينهم.
- إعداد مختلف التقارير المتعلقة بأنشطة المكتب.
- إعداد مشروع الميزانية وبرنامج عمل المرصد.
- إعداد مشروع النظام الداخلي.
- ممارسة السلطة السلمية على مجموع مستخدمي المرصد.
- إخطار مكتب المرصد بكل مسألة يراها ضرورية.
- رفع توصيات وتقارير وأراء المرصد إلى رئيس الجمهورية والوزير الأول أو رئيس الحكومة حسب الحالة.
- الاتفاقات والاتفاقيات والعقود التي لها علاقة بمهام المرصد.

كما يعتبر رئيس المرصد هو الآمر بصرف ميزانيته.

---

[1] المادة 25-26 من المرسوم الرئاسي رقم 21-139، المرجع نفسه.

[2] المادة 27-28 من المرسوم الرئاسي رقم 21-139، المرجع نفسه.

[3] المادة 29 من المرسوم الرئاسي رقم 21-139، المرجع نفسه.

ثانيا: المجلس: يعد الهيئة التداولية للمرصد ويتشكل من جميع أعضاء المرصد ويجتمع كل ثلاثة أشهر بطلب من الرئيس ويتولى المصادقة على ما يأتي:[1]

- أراء المرصد وتوصياته.
- النظام الداخلي.
- التقارير الدورية التي يعدها المكتب ورئيس المرصد.
- برنامج عمل المرصد وحصيلة نشاطه.
- التقرير السنوي المالي والأدبي.
- التقرير السنوي الذي يرفعه المرصد إلى رئيس الجمهورية.
- إنشاء اللجان أو اللجان الموضوعاتية.
- تقارير اللجان.
- قبول الهبات والوصايا.
- مشروع ميزانية المرصد.
- المسائل التي يعرضها عليه رئيس المرصد.

ثالثا: المكتب: يتشكل من رئيس المرصد رئيسا وأربعة أعضاء ينتخبهم المجلس وفق الشروط المحددة في النظام الداخلي للمرصد، ويجب على رئيس المكتب وأعضائه التفرغ التام لممارسة مهامهم ويستفيدون من الأجر والنظام التعويضي اللذين يحددان بموجب نص خاص، ويكلف المكتب على الخصوص بما يأتي:

- تنسيق أنشطة اللجان ومتابعة عملها.
- دراسة كل مسألة تتعلق بعمل المرصد.
- تقييم نشاط المرصد وإعداد التقارير والتوصيات.
- وضع الأطر والآليات المناسبة لتحسين عمل المرصد.
- دراسة مشروع ميزانية المرصد.
- دراسة مشروع النظام الداخلي للمرصد.
- الموافقة على إبرام الاتفاقات والاتفاقيات والعقود التي لها علاقة بمهام المرصد.
- دراسة كل المسائل التي يعرضها عليه رئيس المرصد.[2]

[1] المادة 30 من المرسوم الرئاسي رقم 21-139، المرجع نفسه.

[2] المواد 33-34-35 من المرسوم الرئاسي رقم 21-139، المرجع نفسه.

وقد حددت **ميزانية المرصد** ضمن أحكام انتقالية وختامية من المرسوم الرئاسي وقد تضمنت بابين، جاء في باب الإيرادات: مخصصات ميزانية الدولة، والهبات والوصايا طبقا للتشريع المعمول به. كما ورد في باب النفقات: نفقات التسيير، ونفقات التجهيز، فيما يخضع التسيير المالي للمرصد إلى قواعد المحاسبة العمومية، وتضع الدولة تحت تصرف المرصد الموارد البشرية والوسائل المالية والمادية اللازمة لسيره.[1]

الفرع الثاني: المصالح الإدارية للمرصد الوطني للمجتمع المدني

أولا: تقسيم المصالح الإدارية للمرصد الوطني للمجتمع المدني

تخضع المصالح الإدارية للمرصد الوطني للمجتمع المدني لسلطة رئيسه، بمساعدة من الأمين العام ورئيس الديوان، وتشتمل على أربع مديريات هي:

- مديرية العلاقات الخارجية والمؤتمرات.
- مديرية الاتصال والتوثيق.
- مديرية المنظومة المعلوماتية.
- مديرية الإدارة العامة.[2]

ويتم تكليف المصالح الإدارية للمرصد المذكورة أعلاه بمساعدة ودعم أنشطة هياكل المرصد الذي يساهم في ترقية القيم الوطنية والممارسة الديمقراطية والمواطنة والمشاركة مع المؤسسات الأخرى في تحقيق أهداف التنمية الوطنية، وتقديم آراء وتوصيات واقتراحات بشأن وضعية المجتمع المدني وانشغالاته وآليات تعزيز دوره في الحياة العامة، وبصفتها هذه فإن هاته المديريات تتولى تحضير الملفات المتعلقة بالتوصيات والآراء والتقارير والدراسات، وكذلك البحث الوثائقي والدعم الإداري والتقني.[3]

كما يتولى الأمين العام المصالح الإدارية للمرصد وينسها وينشط بينها، ويساعده مديرا دراسات كما يلحق بالأمين العام مكتب للتنظيم العام، كما ينشط رئيس الديوان نشاطات الديوان وينسق أشغاله، ويساعده ستة مكلفين بالدراسات والتلخيص وأربعة ملحقين بالديوان، وتوزع المهام بين أعضاء الديوان بموجب مقرر من رئيس المرصد.[4]

[1] المواد 36-37-38 من المرسوم الرئاسي رقم 21-139، المرجع نفسه.

[2] المادة 2 من المرسوم الرئاسي رقم 22-37، المؤرخ في 5 جانفي 2022، المحدد لتنظيم المصالح الإدارية للمرصد الوطني للمجتمع المدني، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 2.

[3] المادة 3 من المرسوم الرئاسي رقم 22-37، المرجع نفسه.

[4] المادة 4-5 من المرسوم الرئاسي رقم 22-37، المرجع نفسه.

وتعتبر كل من وظائف الأمين العام ورئيس الديوان ومدير الدراسات والمدير والمكلف بالدراسات والتلخيص ونائب المدير وظائف عليا في الدولة، للتشريع والتنظيم المعمول بهما لا سيما منها المرسومان التنفيذيان رقم 90-226و90-228 المؤرخان في3 محرم عام 1411الموافق 25 يوليو سنة 1990.[1]

ثانيا: مهام المديريات وفروعها

يتم تكليف كل مديرية بعديد من المهام، علما أنه يحدد تنظيم المديريات الفرعية للمرصد بموجب مقرر مشترك بين الوزير المكلف بالمالية ورئيس المرصد والسلطة المكلفة بالوظيفة العمومية. [2]

وتقسم المهام على النحو التالي:

1. **مديرية العلاقات الخارجية والمؤتمرات:** تكلف بما يأتي:[3]

- متابعة وتسيير مختلف ملفات التعاون والشراكة.
- القيام بإرساء أسس للتشاور بين كل فعاليات المجتمع المدني والسلطات العمومية، قصد جعل المجتمع المدني مساهما فعالا في التنمية الوطنية المستدامة، ومشاركته في كل الأعمال التي تبادر بها الهيئات والمؤسسات العمومية ذات الصلة بنشاط المجتمع المدني.
- دراسة سبل إشراك وتوسيع مساهمة الجالية الوطنية بالخارج في مختلف البرامج والنشاطات المتعلقة بالمجتمع المدني على المستوى الوطني، وإدماجها ضمن مسار التنمية الوطنية وتعزيز الإعلام والاتصال معها.
- ترقية التشاور والتعاون مع الهيئات الأجنبية المماثلة بالتنسيق مع مصالح الوزير المكلف بالشؤون الخارجية.
- تنظيم المؤتمرات والأيام الدراسية والندوات والجلسات الوطنية والمحلية للمجتمع المدني وكل عمل إعلامي أو تحسيس له علاقة بمهام المرصد.
- تنظيم دورات تكوينية لفائدة المجتمع المدني.

وتشمل مديرية العلاقات الخارجية والمؤتمرات ثلاث مديريات فرعية هي: المديرية الفرعية للعلاقات الخارجية، والمديرية الفرعية لتكوين المجتمع المدني، والمديرية الفرعية للملتقيات والمؤتمرات.

[1] المادة 10من المرسوم الرئاسي رقم 22-37، المرجع نفسه.

[2] المادة 11 من المرسوم الرئاسي رقم 22-37، المرجع نفسه.

[3] المادة 6 من المرسوم الرئاسي رقم 22-37، المرجع نفسه.

2. **مديرية الاتصال والتوثيق المهام**: التي تتولى ما يلي:[1]

- تحضير وإنجاز جميع الوثائق والوسائط المنبثقة من أشغال المرصد.
- متابعة وإثراء بوابة المرصد على الإنترنت.
- إدارة حسابات المرصد على شبكات التواصل الاجتماعي.
- جمع الوثائق المفيدة لأشغال المرصد ووضعها تحت تصرف الأعضاء.
- جمع أرشيف المرصد ومعالجته وجمعه.
- السهر على لمساهمة في نشر القيم والمبادئ الوطنية.
- اقتراح الآليات الأساسية لتشجيع العمل التطوعي والعمل للصالح العام في إطار نشاط المجتمع المدني وتنمية روح الانتماء وتحسين قدرات الأفراد على التواصل فيما بينهم.

وتشمل مديرية الاتصال والتوثيق مديريتين فرعيتين هما: المديرية الفرعية للاتصال، والمديرية الفرعية للتوثيق والنشريات.

3. **مديرية المنظومة المعلوماتية**: المكلفة بما يأتي:[2]

- إعداد نظام معلوماتي وطني يتعلق خصوصا بوضعية المجتمع المدني ونشاطه ومختلف مجالات تدخله، بالتنسيق مع مختلف فعاليات المجتمع المدني والإدارات والهيئات المعنية.
- القيام بوضع التدابير الإجرائية الضرورية لحماية وأمن البيانات.
- وضع البيانات والمعلومات المفيدة لأشغال المرصد تحت تصرف الهياكل والأعضاء.
- ضمان صيانة المنظومة المعلوماتية للمرصد.

وتشمل مديرية المنظومة المعلوماتية ثلاث مديريات فرعية: المديرية الفرعية لتطوير المنظومة المعلوماتية، والمديرية الفرعية للشبكة والحماية، والمديرية الفرعية لتجهيزات الإعلام الآلي والصيانة.

4. **مديرية الإدارة العامة**: والتي يتعين عليها تأدية المهام التالية:[3]

- تسيير مستخدمي المرصد وأعضائه.
- ضمان تكوين مستخدمي المرصد.
- تحضير الميزانية وتنفيذها.
- تزويد المرصد بالوسائل الضرورية لسير مصالحه.

[1] المادة 7 من المرسوم الرئاسي رقم 22-37، المرجع نفسه.

[2] المادة 8 من المرسوم الرئاسي رقم 22-37، المرجع نفسه.

[3] المادة 9 من المرسوم الرئاسي رقم 22-37، المرجع نفسه.

- صيانة وسائل وأجهزة المرصد ومعداته.

وتشمل مديرية الإدارة العامة ثلاث مديريات فرعية هي: المديرية الفرعية للمستخدمين، المديرية الفرعية للميزانية والمحاسبة، المديرية الفرعية للوسائل العامة.

وبذلك تكون مختلف التشريعات والقوانين قد ضمنت للمرصد الوطني للمجتمع المدني ممارسة مهامه وتنفيذ خططه في مجال حرياتي واسع، يتيح للمرصد وأعضائه المساهمة في الأهداف المسطرة، والتطلع لتجسيد الحكم الراشد.

المبحث الثاني: مساهمة المرصد الوطني للمجتمع المدني في تجسيد الحكم الراشد في الجزائر

تبدو الترسانة القانونية الداعمة للمجتمع المدني في الجزائر قوية، فالمشرع الجزائري يدعو إلى " توفير إطار لمشاركة المجتمع المدني في التشاور الوطني حول سياسات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في إطار التنمية المستدامة".[1]الأمر الذي يؤكد أهمية إشراك المجتمع المدني في هاته العملية المهمة، بالإضافة إلى الوقوف بجانب مختلف فعاليات المجتمع المدني من خلال " المساهمة في تدعيم قدرات المجتمع المدني والفاعلين الآخرين في مجال مكافحة الفساد"[2]، الذي يعتبر من العوامل الأساسية التي أدت لتبني الحكم الراشد، والذي تؤيد الحكومة مسعى الوصول إليه عبر قوانين تهدف إلى" المساهمة في أخلقة الحياة العامة وتعزيز مبادئ الشفافية والحكم الراشد والوقاية ومكافحة الفساد"[3]، والتي يُؤمل في تكريسها حقيقة من خلال هيئات متعددة، من ضمنها المرصد الوطني للمجتمع المدني.

وكان رئيس الجمهورية عبد المجيد تبون قد وقع يوم 14 سبتمبر 2021 مرسوما رئاسيا، عين بموجبه عبد الرحمان حمزاوي، رئيسا للمرصد الوطني للمجتمع المدني، طبقا للمادة 91 من الفقرة 07* والمادة 213 من الدستور، وعشية تنصيب رئيس المرصد وأعضائه في 29 ديسمبر 2021، أكد حمزاوي أن: "هاته الهيئة الدستورية المستحدثة ستكون إطارا لترقية الحركة الجمعوية وتكريس الوطنية والمواطنة الفاعلة". [4]

[1] المادة 210 من المرسوم الرئاسي رقم 20-442، المرجع نفسه.

[2] المادة 205 من المرسوم الرئاسي رقم 20-442، المؤرخ في 30 ديسمبر 2020، المتعلق بالتعديل الدستوري المصادق عليه في استفتاء أول نوفمبر 2020، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 82، الصادر في 30 ديسمبر 2020.

[3] المادة 205 من المرسوم الرئاسي رقم 20-442، مرجع سابق.

*يضطلع رئيس الجمهورية، بالإضافة إلى السلطات التي تخولها إياه صراحة أحكام أخرى في الدستور، بالسلطات والصلاحيات التي من ضمنها: يوقع المراسيم الرئاسية.

[4] "رئيس الجمهورية ينصب رئيس وأعضاء المرصد الوطني للمجتمع المدني"، في: https://www.el-mouradia.dz/ar .2023/5/8

المطلب الأول: مسار المرصد الوطني للمجتمع المدني: النشاطات المنجزة والأهداف المحققة

حدد المرصد الوطني للمجتمع المدني خطة استراتيجية تمتد من عام 2022 إلى عام 2025 بالإضافة لخطط عمل سنوية، تتضمن عدة منتديات ولقاءات ولائية ووطنية مع ممثلي المجتمع المدني، بالإضافة إلى أيام دراسية، فقد قام المرصد الوطني للمجتمع المدني رغم حداثته بالعديد من النشاطات والفعاليات التي استجابت لها شريحة مقبولة جدا من المواطنين، في ولايات مختلفة عبر ربوع الوطن، وكان من أبرزها ما يلي:

المنتدى الوطني حول الديمقراطية التشاركية: انطلاقا من أهمية المجتمع المدني ضمن مسار تكريس الديمقراطية التشاركية كمقاربة في الحكم الراشد، وآلية لمشاركة المواطنين في إدارة الشأن العام ومساهمتهم في تحقيق تطلعاتهم في التنمية، عُقد المنتدى الوطني للديمقراطية التشاركية في منتصف ماي، وقد حمل المنتدى في طياته عدة محاور وورشات تمثلت في: دراسة المجتمع المدني ومساهمته في رسم السياسات العمومية والتنمية الشاملة، وآليات مشاركة وإدماج المجتمع المدني على المستوى المحلي، وكذا ترقية أداء المجتمع المدني، بالإضافة لمناقشة أسس ممارسة الدور الرقابي للمجتمع المدني.

الشكل رقم 2: عدد المشاركين والتدخلات في الجلسة العامة وورشات المنتدى الوطني حول الديمقراطية التشاركية

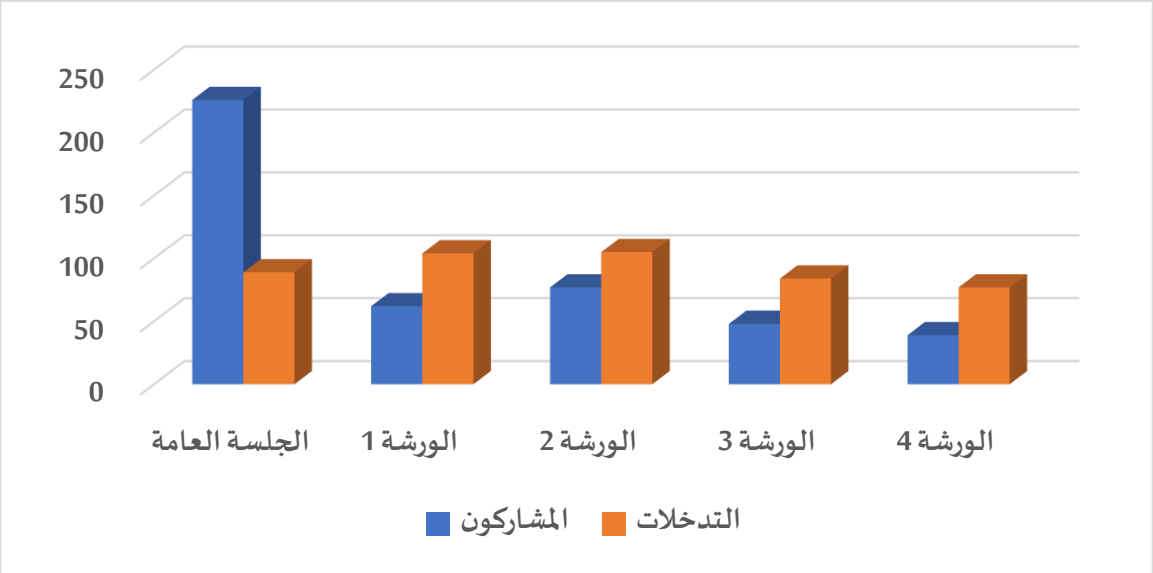

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على بيانات المرصد الوطني للمجتمع المدني

وقد شهد المنتدى حضور 380 مشاركا خلال جلسة الافتتاح، وحضر أشغال الورشات 226 مدعوا، موزعين حسب الجنس كالآتي: -الذكور: 157 مشاركا، بنسبة 69,46%. -الإناث: 69 مشاركة، بنسبة 30,53 %.

الشكل رقم 3: عدد الجمعيات المشاركة في المنتدى الوطني حول الديمقراطية التشاركية حسب طبيعة نشاطها

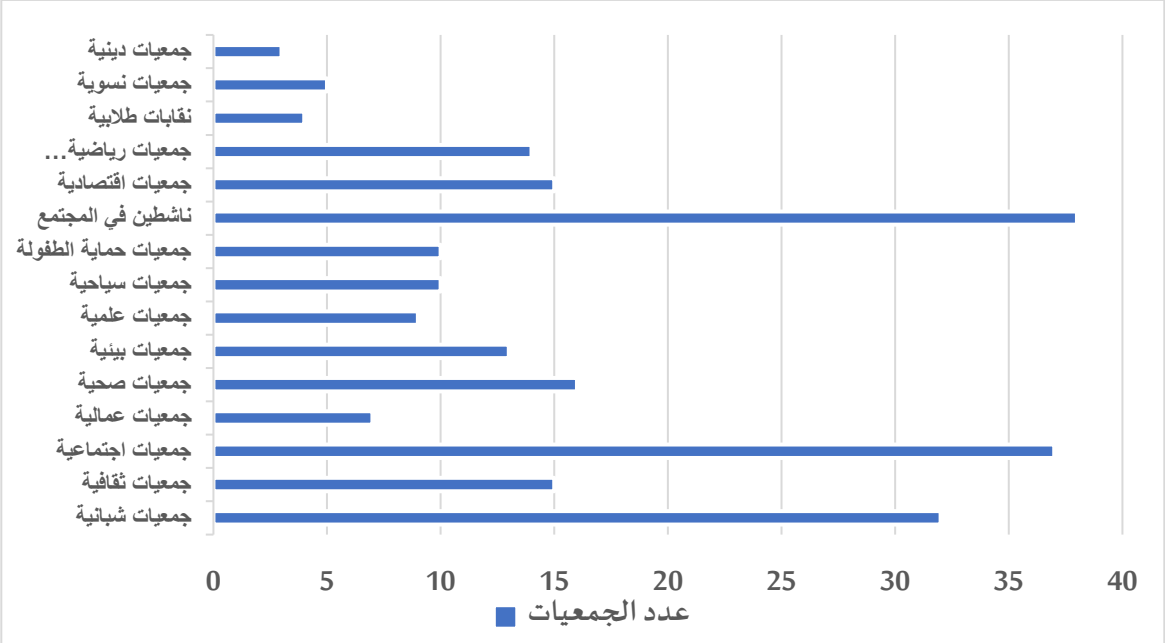

المصدر: من إعداد الطالب بناء على بيانات المرصد الوطني للمجتمع المدني

الندوات الولائية للمجتمع المدني: نظم المرصد الوطني للمجتمع المدني ندوات ولائية خلال شهري جوان وجويلية 2022، وهذا تحضيرا للجلسات الوطنية للمجتمع المدني عقدت لاحقا، شارك في الندوات عدد من فعاليات المجتمع المدني وخبراء وأساتذة جامعيون ذو صلة بالمجتمع المدني، بالإضافة لكفاءات وشخصيات ومؤثرون.

ركزت الندوات الولائية على أربعة محاور هي:

- ترقية أداء المجتمع المدني.
- الديمقراطية التشاركية آليات وسبل ترسيخها في الحوكمة المحلية والوطنية.
- مأسسة العمل التطوعي كقيمة اجتماعية لتحقيق المنفعة العمومية، ودوره في تحقيق التنمية المستدامة.
- أخلقة عمل المجتمع المدني.

وقد كان من جملة أهداف الندوات الولائية تشخيص واقع المجتمع المدني ورصد الاختلالات، ودراسة سبل تفعيل دوره في التنمية الوطنية الشاملة، بالإضافة لترقية أداء مكونات المجتمع المدني واستشراف آفاق عمله.[1]

[1] المرصد الوطني للمجتمع المدني، **المذكرة المنهجية لتنظيم الندوات الولائية التحضيرية للجلسات الوطنية للمجتمع المدني**، جوان 2021.

الحملة الوطنية للوقاية من الحرائق: ومن جملة نشاطاته البارزة، نظم المرصد الوطني للمجتمع المدني بالتعاون مع المديرية العامة للحماية المدنية " حملة وطنية للوقاية من الحرائق"، وهذا باشراك فعاليات المجتمع المدني وبالتنسيق مع السلطات العمومية، في الفترة الممتدة من 29 أوت إلى 4 سبتمبر 2022على مستوى كل الولايات، وهدفت الحملة الوطنية لتكثيف الجهود للحماية من الحرائق من خلال حملات تحسيسية وجان مجتمعية للتحكم في الحرائق.

منتدى تواصل الأجيال لدعم العمل العربي المشترك: قام المرصد الوطني للمجتمع المدني بالخروج من المستوى المحلي والوطني إلى المستوى العربي، حيث نظم "منتدى تواصل الأجيال لدعم العمل العربي المشترك" بوهران بين العاشر والخامس عشر من سبتمبر 2022، في إطار تبادل الرؤى ووجهات النظر حول مختلف المسائل والقضايا ذات الاهتمام المشترك، والتي يقع في صلبها موضوع المجتمع المدني، فقد حملت محاور المنتدى عدة مواضيع من أهمها: مناقشة لمسيرة العمل العربي المشترك وتحدياته وآفاقه، وكذا واقع ودور مكونات المجتمع العربي في ظل التحديات الدولية وتداعياتها على العالم العربي، وصولا إلى موضوع المجتمع المدني كشريك فعال وقوة اقتراح في تنفيذ أهداف التنمية الشاملة والمستدامة، وهذا بمشاركة من كل فئات وأطياف المجتمع من نساء ورجال ممثلين عن جمعيات ومفكرين ودبلوماسيين وسياسيين وغيرهم، طرحوا في الأخير توصيات كان من أهمها اشراك المجتمع المدني العربي في تحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال تفعيل دوره في رسم وتنفيذ السياسات العربية، واتاحة الفرصة لفعاليات المجتمع المدني العربي للتعبير عن آرائهم وأفكارهم وتعزيز سبل التعاون والعمل العربي المشترك.

حملة وطنية لتنظيم البيئة والمحيط: ومواصلة لحملاته، قام المرصد الوطني للمجتمع المدني بالتنسيق مع وزارة البيئة والطاقات المتجددة، بتنظيم حملة وطنية لتنظيم البيئة والمحيط حملت شعار "شركاء في المحيط... مسؤولون عن نظافته"، في الفترة الممتدة من 30 سبتمبر إلى 31 أكتوبر من العام الماضي، في كل أنحاء الجزائر، بمشاركة من فعاليات المجتمع المدني من جمعيات محلية ووطنية، ولجان أحياء وكل القطاعات والهيئات والمؤسسات.[1]

الجلسات الوطنية للمجتمع المدني: "المجتمع المدني ركيزة لبناء الجزائر الجديدة"، تحت هذا الشعار عقد المرصد الوطني للمجتمع المدني جلسات وطنية في منتصف شهر نوفمبر 2022، للبحث والمناقشة في المحاور التي طرحت في الجلسات الولائية، وقد شهدت الجلسات نقاشا حول دور المجتمع المدني في مواجهة تأثيرات التحديات الدولية، وكذا مشاركته في تحقيق أهداف التنمية الوطنية، لتخرج الجلسات

[1] في: المرصد الوطني للمجتمع المدني(onsc.gov.dz)، (2023/4/14).

بصورة كلية مفادها ضرورة الوعي بأن للمجتمع المدني دور أساسي ومحوري في بناء الجزائر الجديدة بكل مقوماتها، القائمة على أخلقة الحياة العامة، وإصلاح منظومة التسيير وفق الحكامة الراشدة.

وقد خرجت الجلسات الوطنية بتوصيات من المشاركين، لكل من السلطات العمومية وفعاليات المجتمع المدني والمرصد الوطني للمجتمع المدني، من أهمها ما يلي:

- العمل على تعزيز وترقية المجتمع المدني بما في ذلك الجالية في الخارج، وإدماج دوره في السياسات التنموية.
- تضافر الجهود من أجل مواجهة التحديات المطروحة في مجالات الأمن الغذائي والمائي والصحي والطاقوي، وذلك في إطار المخطط الوطني لتهيئة الإقليم والتنمية المستدامة.
- إرساء آليات الحكامة المحلية، وتفعيل مشاركة المواطنين والمجتمع المدني في تسيير الشؤون العمومية.
- ضرورة العمل على مأسسة العمل التطوعي والتضامني كقيمة اجتماعية لتحقيق المنعة العمومية والصالح العام.
- التوجه نحو احترافية وحوكمة العمل الجمعوي، والاستفادة من الإرادة الحقيقة للدولة في جعل المجتمع المدني شريكا.
- ضرورة نشر ثقافة المشروع الجمعوي الذي يستجيب لمشكلات المجتمع، وتشجيع الانخراط فيه.
- إنشاء منظومة رقمية لفعاليات المجتمع المدني، ومنصة تفاعلية تعنى بشؤون الحركة الجمعوية وإحصاء وتقييم أنشطتها.
- إعداد نظام وآليات لتقييم أداء المجتمع المدني من خلال تبني مؤشرات لقياس نجاعته[1].

الاستشارة الوطنية لصالح الجمعيات ومختلف فعاليات المجتمع المدني: أطلق المرصد لوطني للمجتمع المدني شهر فيفري 2023 أول استشارة وطنية لصالح الجمعيات ومختلف فعاليات المجتمع المدني في الجزائر، وهذا من أجل إتاحة الفرصة لقادة ومنتسبي فعاليات المجتمع المدني للمشاركة في تطوير وترقية أداء الجمعيات وتجسيد الديمقراطية التشاركية بمقاربة ابتكارية، وقد شملت الاستشارة خمسة محاور هي: قانون الجمعيات في الجزائر، وتمويل مشاريع الجمعيات، والتدريب وبناء قدرات الجمعيات، ومكانة وموقع المجتمع المدني في التنمية المحلية، وأخيرا المكانة والدور الإقليمي والدولي للمجتمع المدني الجزائري، كما أكد رئيس المرصد نور الدين بن براهم على أن التوجه خلال المرحلة القادمة سيكون مبنيا

[1] المرصد الوطني للمجتمع المدني، **دليل الجلسات الوطنية للمجتمع المدني**، نوفمبر 2022.

على الحوار والبحث عن الكفاءات والنخب، وبناء على استراتيجية المرصد التي تتضمن بناء قدرات وتكوين وتدريب قادة المجتمع المدني على المستوى الوطني لجعله شريكا أساسيا في الحكم الراشد.[1]

اكتظ جدول أعمال المرصد الوطني للمجتمع المدني بعدة نشاطات، سعيا منه لتجسيد الأهداف المسطرة سابقا على أرض الواقع، فقد قام خلال فترة وجيزة بتنظيم الملتقيات الدراسية والتحسيسية، والدورات التكوينية، والتوقيع على الاتفاقيات، وتوسيع الحملات والبرامج التكوينية والمشاركة في مختلف النشاطات المجتمعية.

المطلب الثاني: رهانات المرصد الوطني للمجتمع المدني لتجسيد الحكم الراشد

يراهن المرصد الوطني للمجتمع المدني على عدة أهداف يسعى لبلوغها، تخدم بنسبة كبيرة مقاربة الحكم الراشد، وقد ركزت في هذا المطلب على أربع محاور كبرى للمرصد، تصب بشكل مباشر في مسار تجسيد الحكم الراشد وهي كالتالي:

الفرع الأول: تفعيل دور المجتمع المدني وترقية أدائه

لعل موضوع تفعيل دور المجتمع المدني وترقية أدائه هو ما كان على رأس أولويات المرصد معتبرا إياه رهانا حقيقيا، بحكم أن المجتمع المدني الجزائري عانى من غياب شبه كلي لدوره في الحياة العامة.

وتلعب منظمات المجتمع المدني دورا هاما في إرساء دعائم الحكم الراشد، وذلك من خلال علاقة تلك المنظمات مع الدولة والسلطات العمومية، حيث تتلخص طبيعة عمل المجتمع المدني بأنه الرديف الحقيقي للسلطة في أي دولة، ذلك أن أحد أهم أعمال تلك المؤسسات هو الرقابة والتقييم، والمحاسبة والمساءلة، والمتابعة والتطوير، والأهم المساهمة الفاعلة في تطوير وتنمية المجتمع من خلال نشر مفاهيم الحياة المدنية.[2]

[1] زينب.ب، "حول 5 محاور تتعلق بالعمل الجمعوي: انطلاق الاستشارات الوطنية لصالح الجمعيات ومختلف فعاليات المجتمع المدني"، في: جريدة الجزائر – اليومية الجزائرية(eldjazaironline.dz) ، (2023/4/14).

[2] لحبيب بلية، دور الإصلاحات السياسية والدستورية في الجزائر في تكريس مبادئ الحكم الراشد، **مجلة القانون الدستوري والمؤسسات السياسية**، (المجلد1، العدد 1، 2017)، ص 132.

يضع المرصد الوطني للمجتمع المدني عدة تصورات ضمن إطار تفعيل دور المجتمع المدني وترقية أدائه، فهو يعمل على تأطير المجتمع المدني ومأسسته، حيث يعتبر همزة وصل بين المجتمع والدولة، ويسعى إلى حمل السلطات على إشراك المجتمع المدني في صنع القرار من خلال إرسالية لكل القطاعات من أجل هذا المطلب، ويعتبر مساهما كذلك في إزالة العوائق التي تحول دون مشاركة المجتمع المدني والرقي بأدائه، لكنه في المقابل لا يمارس سلطة على الجمعيات فهو هيئة غير تنفيذية تهدف إلى تلبية رغبات المواطنين وجعل المجتمع المدني قوة اقتراح، وفتح قنوات اتصال مباشرة مع فعاليات المجتمع المدني ووضع الأدوات اللازمة لتسهيل عمل المجتمع المدني ومرافقته، وقد لقيت تلك المساعي استجابة واسعة وترحيبا كبيرا من طرف شرائح المجتمع المدني المختلفة التي تسعى لترقية أدائه.[1]

إن نجاح المجتمع المدني في مهمته المحددة في الدستور تقتضي أن تكون تلك المهمة ذات بعد استشاري وتوجيهي بامتياز، فتلجأ الحكومة إلى المجتمع المدني للتوجيه والإرشاد، حتى يبصرها بالعيوب والنقائص مع اختراع البدائل، ملتزما المنهج الأكاديمي المتسم بالحياد والتجرد، حتى لا ينساق مع الخطاب السياسي الذي يعكر الأجواء بدل تهدئتها.[2]

الفرع الثاني: تكريس الديمقراطية التشاركية

كان هدف المرصد الوطني للمجتمع المدني في عام 2022 تعزيز الديمقراطية التشاركية في الجزائر، وقد جاء في ديباجة المنتدى الوطني حول الديمقراطية التشاركية تأكيد من المشرع الجزائري على تكريسها كبديل عن الديمقراطية التمثيلية التي شهدت تراجعا وأزمات عديدة، وذلك في ظل إرادة الدولة الحقيقية لتجسيد التشاركية عبر توفير الإطار القانوني والمؤسسي الذي يعزز تجسيدها على الواقع.

فالمجتمع المدني يؤدي دورا هاما في تعزيز التطور الديمقراطي وتوفير الشروط الضرورية للممارسة الديمقراطية، وما تؤديه منظمات المجتمع المدني من وظائف وأدوار، هي بمثابة البنية التحتية للديمقراطية كأسلوب لتسيير المجتمع، ومن خلالها يتم تثقيف الجماهير وبلورة خطاب وطني يتمسك بالقضايا الوطنية لكل الشعب وفي نفس الوقت يكون ديمقراطيا.[3]

[1] مقابلة شخصية مع **بن صالح صالحي**، مدير الدراسات بالمرصد الوطني للمجتمع المدني، 2023/2/15.

[2] شيشون، مرجع سابق، ص 231.

[3] وردية زعروري حدوش، تعليق على المرسوم الرئاسي رقم 21-139 المؤرخ في 12 أبريل 2021، المتعلق بالمرصد الوطني للمجتمع المدني، **المجلة النقدية للقانون والعلوم السياسية**، (المجلد 16، العدد 2، جوان 2021)، ص ص 420-421.

تقوم المقاربة التشاركية على أساس خلق ديناميكية تفاعلية بين الدولة والمجتمع، من أجل التوصل لبدائل وحلول مناسبة لانشغالات الجمهور عن طريق الانفتاح على الأطراف الفاعلة فيه، كالجمعيات، النقابات، الإعلام وغيره، نظرا لكونها التشكيل الأهم في المجتمع المدني، ولمكانتها الأساسية ودورها المحوري في تفعيل الديمقراطية التشاركية، وقد نصت المادة 16 من الفقرة الثالثة من التعديل الدستوري 2020 على:" تشجع الدولة الديمقراطية التشاركية على مستوى الجماعات المحلية، لا سيما من خلال المجتمع المدني". فدسترة الديمقراطية التشاركية والحفاظ على هذه المسألة يعد إنجازا تشريعيا هاما، يعكس مسايرة التطورات التي عرفتها منظومة حقوق الإنسان في العالم، ولا شك في أنها تساهم في ترقية النضج السياسي داخل المجتمع المحلي، وهي وسيلة للانتقال من التمثيل الضيق إلى التمثيل الواسع، وذلك بهدف إشراك كل المتدخلين من المواطنين والانتقال بهم من مستوى التنفيذ والتشاور إلى مستوى يحقق فيه المشاركون تنميتهم الذاتية من التحليل والتقرير والتخطيط والتنفيذ.[1]

إن مقاربة الديمقراطية التشاركية لها علاقة بالحكم الراشد المحلي*، فتحقيق التنمية المستدامة في ضوء هذا الأخير تقوم على المشاركة الفاعلة للمواطنين، وذلك من خلال تمكينهم خاصة الفقراء منهم والمهمشين وجعلهم قادرين على تحمل مسؤولياتهم وتحمل واجباتهم، وتحقق التنمية المستدامة العادلة في ضوء تواجد الديمقراطية التشاركية ونمط لحكم راشد محلي والتي تعتمد على أبعاد ثلاثة، تنطلق من البعد الوطني بطبقاته الاجتماعية المختلفة ومناطقه، والبعد العالمي الذي يسعى لتحقيق العدالة في التوزيع بين الدول الفقيرة والغنية، بالإضافة للبعد الزمني الذي يعمل على تأمين مصالح الأجيال الحالية والمستقبلية.[2]

الفرع الثالث: ترقية المواطنة ونشر القيم والمبادئ الوطنية

يكثف المرصد الوطني للمجتمع المدني جهوده من أجل ترقية المواطنة ونشر القيم والمبادئ الوطنية، باعتبار أن هاته المفاهيم هي من تؤكد على العمل الجماعي بين الأفراد وتنمي قدراتهم، وتسهم في ترسيخ روح الانتماء والمبادرة بالعمل للصالح العام.

فالمواطنة تعزز العلاقة بين المواطن والدولة ضمن إطار قانوني ودستوري، فهي تؤكد على انتماء الفرد للمجتمع، وتعمل على صون التنوع والتعدد واحترامه مع توفير قنوات للمشاركة والتعاون والتكامل

[1] مديحة بن ناجي، مدى تكريس الديمقراطية التشاركية في التعديل الدستوري 2020، **مجلة الدراسات القانونية المقارنة**، (المجلد 8، العدد 1، جوان 2022)، ص ص134-135.

*استخدام السلطة السياسية وممارسة الرقابة على المجتمع المحلي من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية على المستوى المحلي.

[2] خدوجة بومحكاك وهشام براهمي، واقع الديمقراطية التشاركية في الجزائر وعلاقتها بمرتكزات الحوكمة المحلية الرشيدة، **مجلة اتجاهات سياسية**، (العدد 15، جوان 2021)، ص 13.

فهي تستوعب الجميع، ويحافظ ذلك الإطار على حقوق الأقلية والأكثرية، فكل مواطن له كامل الحقوق وعليه كل الواجبات، ويتم النظر إلى الفرد في إطار المواطنة المتساوية، على أنه كائن مستقل بشخصيته القانونية عن الآخرين، وقادر بما يمتلكه من العقل على الاختيار، وتحمل النتائج المترتبة على ذلك.[1]

ترتبط المواطنة مع القيم من خلال مصطلح المواطنة الصالحة التي تنبني على وجود الوازع الأخلاقي والإنساني الذي يحث الفرد على أداء العمل بكفاءة، والاشكال الحاصل اليوم هو ايعاز كل المظاهر السلبية وكل الصور المنتقصة للجهاز الحكومي، مع أن الأساس الأول للتفوق أو التغيير أو البناء الحضاري هو الإنسان الفرد، بتنظيم من الدولة عبر الأنظمة والنصوص الردعية، فالمواطنة الصالحة هي كل الأبعاد الاجتماعية المرتبطة بالفرد بشكل مستقل أو بالمجتمع المدني كقناة جمعوية لتوحيد الجهود.[2]

يحدد سلوك المواطنين في المجتمعات التي ينتمون إليها بمجموعة من المبادئ والقيم والضوابط التي تقود ذلك المجتمع إلى الإصلاح، ومن هذا يكمن دور القيم والمبادئ الوطنية في تجسيد الحكم الراشد، التي تجمع القدرات الوطنية وتصبها في خدمة الصالح العام.

الفرع الرابع: تحقيق أهداف التنمية الوطنية المستدامة

يؤكد المرصد الوطني للمجتمع المدني على إحراز تقدم في مسار التنمية الوطنية المستدامة، كأحد المحاور الكبرى التي تبنتها الجزائر، ويعمل المرصد على المساهمة فيها.

برز مفهوم التنمية المستدامة مع نهاية العقد الأخير من القرن العشرين، على غرار تفاقم مشكلة التدهور البيئي وبداية اصطدام مطالب حماية البيئة بمطالب التنمية الاقتصادية التي لم تأخذ بعين الاعتبار حاجات الأجيال المستقبلية.[3]

وتسعى التنمية المستدامة إلى تحقيق حياة أفضل للإنسان، والحكم الراشد بدوره يعزز رفاه الإنسان ويدعمه ويفتح المجال لجميع فئات المجتمع للمساهمة في اتخاذ القرارات التي تمس مصالحهم وتمكنهم من المساهمة في تحقيق رفاهيتهم، وتقوم التنمية المستدامة على التوزيع العادل للموارد ما بين أفراد المجتمع دون المساس باحتياجات الأجيال المستقبلية، وهذا ما يضمنه الحكم الراشد.[4]

[1] صبرينة عجابي، العلاقة بين الحكم الراشد والمواطنة الفاعلية وتحقيق التنمية، **مجلة المجلس الدستوري**، (العدد 9، 2017)، ص 151.

[2] بن داود، مرجع سابق، ص 101.

[3] ماية بن مبارك، دور المشرع الجزائري في تفعيل التنمية المستدامة، **مجلة دفاتر المتوسط**، (العدد 8، ماي 2018)، ص 134.

[4] شيشون، مرجع سابق، ص207.

نجد أن المشرع الجزائري عرف التنمية المستدامة في المادة 4 من القانون 03-10 المؤرخ في 19 جويلية 2003 بأنها:" مفهوم يعني التوفيق بين تنمية اجتماعية واقتصادية قابلة للاستمرار وحماية البيئة، أي إدراج البعد البيئي في إطار تنمية تضمن حاجات الأجيال الحاضرة والأجيال المستقبلية.[1]

تعتبر المؤسسات المالية الدولية الحكم الراشد شرطا ضروريا ومفصليا في عملية التنمية، فهنالك إرتياطية ومشروطية بين مفهوم الحكم الراشد والتنمية المستدامة، التي تستند العلاقة فيما بينهما إلى المرتكزات التالية:[2]

- ديمقراطية حقيقية مبنية على مبدأ المشاركة في إدارة الدولة بالاعتماد على تمثيل كافة فئات المجتمع وخضوع المسؤولين للمساءلة.
- احترام المعايير الوطنية والدولية لحقوق الإنسان القائمة على المساواة وعدم التمييز وعدم قابلية هذه الحقوق للتجزئة.
- التشجيع على دعم المؤسسات القائمة وتسهيل إجراءات تكوينها وتفعيل دورها في الحياة العامة.
- احترام سيادة القانون وتعزيز استقلالية القضاء وتحديد معايير المحاكمة العادلة.
- إدارة أموال الدولة بطريقة شفافة وسليمة، خاضعة لمفهوم الرقابة والمساءلة من طرف المجتمع، وتقديم المصلحة العامة.
- ترسيخ مبادئ الحكم الراشد من خلال صياغة التشريعات التي تعزز تبادل المعلومات المتعلقة بالتنمية.

يشدد المرصد الوطني للمجتمع المدني على إشراك المجتمع المدني ليكون مساهما فعالا في التنمية الوطنية المستدامة، ومعاملته كقوة اقتراح وشريك حقيقي في عملية التنمية، وفي إطار هاته المساعي كشف رئيس المرصد الوطني للمجتمع المدني عن إطلاق منتدى المجتمع المدني للحوار والمواطنة والتنمية المحلية في الأشهر القادمة، ليكون محطة لمناقشة واقع التنمية والمواطنة والمشاريع التي سيتبناها المجتمع المدني.

[1] بن مبارك، مرجع سابق، ص 135.

[2] نبيلة سالك، دور آليات الحكم الراشد في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر، **المجلة الجزائرية للأمن والتنمية**، (العدد 6، جانفي 2014)، ص 211.

المطلب الثالث: المرصد الوطني للمجتمع المدني وتجسيد الحكم الرّاشد في الجزائر بين الآفاق المستقبلية والسيناريوهات المحتملة

الفرع الأول: الآفاق المستقبلية للمرصد الوطني للمجتمع المدني

بعد نحو عام ونصف من تنصيب هياكل المرصد الوطني للمجتمع المدني، استنادا إلى قرار أصدره الرئيس عبد المجيد تبون، تسابق هذه الهيئة الزمن من أجل رص صفوفها داخليا وخارجيا استعداد لتأدية دورها من أجل أن يكون المجتمع حليفا استراتيجيا أساسيا يساهم في رسم السياسات التنموية محليا ووطنيا، وتحصين البنية المجتمعية من كل التهديدات المتوقعة التي تجابهها الجزائر، وفق ما تقتضيه التحديات الحالية والرهانات المستقبلية.[1]

يفتح المرصد الوطني للمجتمع المدني آفاقا مستقبلية واعدة في إطار التزامه بالمبادئ والمهام التي وكلت له، وفق الدستور والقوانين الجزائرية، فهو يضع ضمن خططه المستقبلية خمسة محاور كبرى، وتتمثل في:[2]

- تحسين المنظومة القانونية المؤطرة لعمل الجمعيات عبر إصلاحات قانونية، وأخرى تتعلق بالعمل النقابي.
- الاهتمام بالتمويل وثقافة المشروع الجمعوي، والمرافقة الفعلية للجمعيات من طرف المرصد.
- الشراكة بين المجتمع المدني والسلطات العمومية المركزية والمحلية.
- التدريب والتكوين وبناء قدرات المجتمع المدني، للوصول إلى فعالية أكبر في أداء أدوار فعاليات المجتمع المدني.
- نشر القيم والمبادئ الوطنية واقتراح الآليات الأساسية لتشجيع العمل التطوعي والعمل للصالح العام.

فمن خلال المحور الأول والثاني يؤكد المرصد على أولوية النشاط الجمعوي وتأطيره وكذا مرافقته الدائمة، وقد ضمن المشرع الجزائري في المادة 53 من الدستور حق إنشاء الجمعيات وممارسته، كما تشجع الدولة الجمعيات ذات المنفعة، ويحدد قانون عضوي شروط وكيفيات إنشاء الجمعيات، وأضيف لهاته

[1] وهيبة حمداني، "بعد 18 شهرا من تنصيبه.. ما الذي حققه المرصد الوطني للمجتمع المدني؟"، في: Elayem News – موقع الأيام نيوز الإخباري، (2023/5/22).

[2] رتيبة بوراس، "5 محاور كبرى تنتظر المرصد الوطني للمجتمع المدني"، في: elmasdaronline.dz، (2023/5/22).

المادة فقرة رابعة وفق التعديل الدستوري 2020 تؤكد على "أن الجمعيات لا تحل إلا بمقتضى قرار قضائي".[1]

وتعتبر الشراكة بين المجتمع المدني والسلطات العمومية المركزية والمحلية من ضمن المحاور التي سطرها المرصد مستقبلا، وتظهر هاته الشراكة في صنع القرار المحلي، من خلال المشاركة في المجالس المحلية، ومراقبة وتتبع وتنفيذ ومساءلة الأجهزة المحلية ومنتخبيها، مما يجعل المجتمع المدني فاعلا في التسيير لمحلي.

وفي إطار التدريب والتكوين وبناء القدرات، كان قد أعلن نور الدين بن براهيم رئيس المرصد الوطني للمجتمع المدني، عن تأسيس وإطلاق مركز وطني للتدريب وبناء القدرات في القريب العاجل، حيث ستوكل له مهمة الاسراع في إعداد استراتيجية لتدريب مختلف الجمعيات وفعاليات المجتمع المدني. وفي ذات السياق، أشرف نور الدين بن براهم على اللقاء الخاص بإنشاء اللجنة الوطنية الخاصة بتدريب وبناء قدرات أعضاء جمعيات المجتمع المدني، بحضور أعضاء وإطارات المرصد، حيث شهد اللقاء مشاركة نخبة من 25 خبيرا ومدربا من الكفاءات الوطنية، في مختلف المجالات الجمعوية ذات الصلة بالمجتمع المدني، وهذا بهدف تأسيس وحدة بيداغوجية تتكون من خبراء ومكونين في مجال التكوين والتدريب، ووضع تصور للاستراتيجية الوطنية الخاصة بالتدريب وتعزيز القدرات، وإثراء النقاش بين الخبراء والفاعلين في مجال التكوين والتدريب، ضمن مقاربة جديدة تعتمد على المنتوج وليس على النشاطات وضرورة استعمال تكنولوجيا الإعلام الحديثة. كما أكد رئيس المرصد، على أن تقوية قدرات المجتمع المدني وترقية عمله من أولويات المرصد لهذه السنة.[2]

تسعى الحكومة عامة والمرصد الوطني للمجتمع المدني بالذات، إلى استعمال نظم المعلومات والاتصال الحديثة لتسهيل وتقريب المواطن من مختلف أجهزتها، وتعطيل المركزية والبيروقراطية المنتشرة في الجزائر، والتي أدت إلى انتشار واسع ورهيب للفساد في مختلف القطاعات.

وعليه فإن المرصد الوطني للمجتمع المدني يملك تطلعات مستقبلية واسعة وشاملة، لا تشمل هاته المحاور المذكورة فقط، بل تضم كل ما من شأنه العمل على تفعيل دور المجتمع المدني، والتكريس الفعلي له.

[1] المادة 53 من المرسوم الرئاسي رقم 20-442، مرجع سابق.

[2] فضيلة حساين، "تأسيس مركز وطني للتدريب وبناء القدرات لمختلف الجمعيات"، في: ا الرئيسية - الإخبارية(elikhbaria.dz) ، (2023/4/21).

الفرع الثاني: السيناريوهات المحتملة لمساهمة المرصد الوطني للمجتمع المدني في تجسيد الحكم الراشد في الجزائر

يستخدم مصطلح السيناريو لوصف المسار المستقبلي للأحداث المتعلقة بمتغير واحد أو تلك التي تشمل التفاعلات بين مجموعة كبيرة من المتغيرات، من خلال الخرائط الذهنية أو النماذج التي تعكس وجهات نظر مختلفة توفر بناء الافتراضات المستقبلية الممكنة على أساس من المعرفة المكتسبة في الماضي الحاضر، كما أن السيناريو هو تتابع مفترض لأحداث مستقبلية، أو أنه صورة مستقبلية متسقة داخليا لمستقبل ممكن وذلك إنطلاقا من الوضع الراهن أو من وضع إبتدائي مفترض.[1]

أولا: سيناريو نجاح مساهمة المرصد الوطني للمجتمع المدني في تجسيد الحكم الراشد في الجزائر

تشهد الظاهرة قيد الدراسة في هذا السيناريو تطورا إيجابيا بشكل عام، بمعنى أن تسير جميع جوانبها في الاتجاه الذي ترغبه الوحدة السياسية التي نقوم بدراستها (الحكم الراشد)، ويطلق على هذا النوع من السيناريوهات اسم السيناريو التفاؤلي.[2]

يواجه واقع الحكم الراشد في الجزائر في الوقت الراهن العديد من الصعوبات، فمكونه الأساسي المتمثل في المجتمع المدني غير فعال، بالإضافة لغياب التعاون والتشارك بين فعاليات المجتمع المدني والحكومة باعتبارها مكونا آخر لا يقل أهمية، بالإضافة للعراقيل الموضوعة أمام المكون الثالث المتمثل في القطاع الخاص.

نفترض في هذا السيناريو إيجاد المرصد لوطني للمجتمع المدني لأساليب فعالة لتجسيد الحكم الراشد، بحيث أنه إذا حدث تغيير جذري أولا على مستوى المجتمع المدني في الجزائر وتأثيره على السياسات العمومية ومشاركته في الحياة العامة، فإن ذلك يؤدي إلى ترقية أدائه وقيامه بدوره المنوط به مما يساهم في عملية التنمية الوطنية، وهنا تكون الحكومة أمام طريق مفتوح لإرساء معالم الحكم الراشد، وهذا بالإعتماد على المجتمع المدني وإشراك القطاع الخاص أيضا في عملية بناء نموذج حكم راشد قوي يلبي حاجيات المواطنين ويضمن لهم الرفاه الاجتماعي.

[1] فيروز مزياني، الدراسات المستقبلية في العلوم السياسية: السيناريو أداة الوحدة المستقبلية، **مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية**، (العدد التاسع، جوان 2016)، ص ص471-487.

[2] وليد عبد الحي، **مدخل إلى الدراسات المستقبلية في العلوم السياسية**، (عمان: المركز العلمي للدراسات السياسية، الطبعة الأولى، 2002)، ص119.

وإذا عمل المرصد الوطني للمجتمع المدني على تكريس الديمقراطية التشاركية ومشاركة المجتمع المدني في تدبير الشأن المحلي، فإن ذلك يرفع القيود عن فعاليات المجتمع المدني ويضمن لها حق المساءلة والتعبير والشفافية وسيادة القوانين، التي تعتبر دعائم لتجسيد الحكم الراشد.

يعمل المرصد الوطني للمجتمع المدني على تقييم وتقويم أداء نشاطات المجتمع المدني ومحاولة تطويره وفقا للاحتياجات المجتمع المتوفرة لدى الدولة، وذلك من خلال وضع استراتيجية مستقبلية للمجتمع المدني بهدف لعب دور إلى جانب الدولة في المساهمة في الحياة العامة، بالإضافة إلى رصد الاختلالات والمعوقات التي تحول دون تطور وتفتح المجتمع المدني[1]، هاته المعطيات تعطي مؤشرا إيجابيا عن إمكانية حدوث هذا السيناريو ونجاح المرصد الوطني للمجتمع المدني في المساهمة في تجسيد الحكم الراشد، في ضوء تزايد الاهتمام بالمجتمع المدني ودوره في الحكم الراشد من طرف الحكومة وشريحة لا بأس بها من المواطنين.

ثانيا: سيناريو فشل مساهمة المرصد الوطني للمجتمع المدني في تجسيد الحكم الراشد في الجزائر

في هذا السيناريو تتطور الظاهرة تطورا سلبيا بشكل عام، أي أن تسير في الاتجاه الذي تسعى الوحدة السياسية التي ندرسها إلى تجنبه (الحكم الراشد)، ويحمل هذا النوع من السيناريوهات اسم السيناريو التشاؤمي.[2]

يبدو من خلال هذا السيناريو أن مستقبل الحكم الراشد في الجزائر غير واضح، ومن الممكن أن يتجه إلى طريق مسدود، مما يؤكد حتمية فشل المرصد الوطني للمجتمع المدني في المساهمة في تجسيده، بالنظر إلى المؤشرات السلبية والأسس والمقومات غير الكافية والعراقيل الكبيرة التي تعترض مسار المرصد.

فإذا تدهور وضع المجتمع المدني واستمر انتشار الفساد السياسي والإداري، فإنه بالتأكيد لا يمكن تجسيد الحكم الراشد، كما تساهم تداعيات الأزمات التي تحدث حول العالم، من حروب وأمراض ستزيد من حجم الفجوة بين الدولة والمجتمع المدني مما قد يؤدي إلى انعدام الثقة بين الحاكم والمحكومين، وهذا ما يزعزع العلاقة بينهما بحيث يصبح تأثير المجتمع المدني عكسيا ما يضطر الدولة إلى تبني سياسات فاسدة، بموجبها يصبح الحكم غير صالح ولا يضمن مشاركة المجتمع، الذي من الممكن أن يتخلى عن مدنيته ويصبح ضالعا في أعمال تخريبية ضد الحكومة وسياساتها.

[1] أمين رمال، المرتكزات الدستورية للمرصد الوطني للمجتمع المدني ودوره في تعزيز القيم الوطنية وأداء المجتمع المدني في الجزائر، **مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية**، (المجلد 5، العدد 1، جوان 2022)، ص ص1006-1034.

[2] عبد الحي، مرجع سابق، ص119.

وإذا تم إهمال البعد القيمي والثقافي للمجتمع، فإن ذلك يؤدي لتغليب المصلحة الخاصة على المصلحة العامة ما يضفي الفردانية التي تعيق العمل المجتمعي المشترك، والتي تتأثر به عملية التنمية لوطنية المستدامة التي تحتاج تكاثف الجهود الجماعية للمواطنين.

في ظل مؤشرات سلبية تؤثر على المجتمع المدني وخلل في تعاطي الحكومة مع هاته المعطيات، يبرز الحكم الرشيد في هذا السيناريو كهدف بعيد المدى من شبه المستحيل تحقيقه، مما يحدث قطيعة بين الدولة والتنمية، بحيث لا تتحقق هذه الأخيرة في هاته الظروف، التي تضفي عدم شرعية على السلطة قد تؤدي لانهيار النظام الحاكم، وشرخ في البنية المجتمعية يتطلب الكثير من الوقت لعلاجه، وهو السيناريو الأسوأ الذي لا نتمنى حدوثه.

ثالثا: سيناريو استمرار الوضع على ما هو عليه

إن هذا السيناريو يفرض أن تبقى الظاهرة تراوح مكانها، بمعنى ألا يحدث تغيير ذو أهمية سواء كان إيجابيا أو سلبيا، ويسمى هذا النوع بالسيناريو الإتجاهي.[1]

فواقع الحكامة في الجزائر يعاني من عدة مفارقات، حيث أن هناك اجتهادات في توظيف مقاربة الحكامة ضمن الخطاب السياسي للسلطة، والتي تعتبر من أهم البنود والأهداف السياسية، وهناك أيضا اجتهاد في مسايرة منظومة القوانين الدولية الدالة على الحكامة من خلال التصديق على العديد من المعاهدات والاتفاقيات الدولية الملزمة، في أن هاته الوعود أو البرامج الإصلاحية التي أقرتها السلطة في مجال إرساء الشفافية والمساءلة وسيادة القانون، ومنح الحريات والحقوق بقيت شعارات نظرية دون أن تتجسد على أرض الواقع، حيث أن العديد من القوانين التي شرعت بقيت حبر على ورق، وبالتالي واقع مؤشرات ومعايير الحكم الراشد بقيت تراوح مكانها، مع بعض الاستثناءات الحكومية المحققة.[2]

اذن فالتجربة الجزائرية تحتاج إلى تكريس اللوائح والأطر الموضوعة، لا إلى صياغة قوانين جديدة، ومنه فإن المرصد الوطني للمجتمع المدني لن يتمكن من إحداث تغيير سلبي أو إيجابي على الحكم الراشد في المستقبل، إنما يبقى على نفس النسق وهذا راجع إلى مؤشرات مرتبطة بعدم تطبيق حقيقي للأطر القانونية والاجتماعية التي وضعت من طرف الحكومة، وهو ربما السيناريو الأقرب للوقوع.

توضح مؤشرات ومعطيات السيناريوهات الثلاثة، الاحتمالات والمشاهد المتوقعة لمساهمة المرصد الوطني للمجتمع المدني في تجسيد الحكم الراشد في الجزائر، وبالتأكيد فالسيناريو الأول التفاؤلي هو

[1] عبد الحي، المرجع نفسه، ص119.

[2] عرابي، مرجع سابق، ص461.

السيناريو الأفضل الذي نأمل حدوثه في ظل وجود إرادة حكومية قوية لدعم المجتمع المدني والرقي به لمستوى الحكم الراشد.

خـــلاصـــة الـــفـــصـــل

عرّج هذا الفصل على المرصد الوطني للمجتمع المدني الذي يعد مكسبا كبيرا -إن جسدت أهدافه- نحو تفعيل دور المجتمع المدني وترقية أدائه، فهاته الهيئة الجديدة هي إحدى لبنات بناء قوام صلب للمجتمع المدني، من خلال مساهمتها في ترقية القيم الوطنية والممارسة الديمقراطية والمواطنة، والمشاركة مع كافة المؤسسات الأخرى لتحقيق أهداف التنمية الوطنية، فالمرصد الوطني للمجتمع المدني يعمل على تعزيز دور المجتمع المدني -الذي غاب لسنوات- في الحياة العامة.

يضطلع المرصد الوطني للمجتمع المدني بمهام مختلفة، فهو يقوم بتقييم أداء المجتمع المدني ورصد الاختلالات التي تحول دون مشاركته الفعالة في الحياة العامة، وكذا في وضع السياسات العمومية وفق مقاربة الديمقراطية التشاركية، كما يعد المرصد حاضنة لكافة فعاليات المجتمع المدني من أجل التشاور والتحليل والاستشراف بمشاركة كذلك للجالية الوطنية بالخارج، كما أن لنشر القيم والمبادئ الوطنية وتشجيع العمل للصالح العام نصيب من مهام المرصد، الذي يبادر بالدراسات وينظم المؤتمرات والجلسات، ويبدي الرأي في بعض النصوص التشريعية والتنظيمية المتصلة بمهامه، بالإضافة للعمل على التشاور والتعاون مع الهيئات الأجنبية المماثلة. كل هاته المهام يؤديها المرصد الوطني للمجتمع المدني مستندا على دعم حكومي وقاعدة قانونية تحدد تشكيلته والكفاءات التي تسيره، وتنظيماته المعمول بها، وكافة الأحكام التي من شأنها خدمة مسار التنمية الوطنية المستدامة.

وضع المرصد الوطني للمجتمع المدني على عاتقه مهمة المضي قدما في مسار التنمية الوطنية المستدامة، وتكريس الديمقراطية التشاركية، اللتان تتقاطعان بالتأكيد مع العمل على تجسيد الحكم الراشد، فالمرصد الوطني للمجتمع المدني من خلال أهدافه واستراتيجياته المسطرة يبرز كمساهم محتمل في كل ما له علاقة بالمجتمع المدني، وهنا يظهر الحكم الراشد كخطوة لاحقة، تتجسد حين يصبح المجتمع المدني مساهما في رسم السياسات العمومية، ومشاركا فعالا في الحياة العامة، من خلال ديمقراطية تشاركية تسمح للأفراد بالانخراط في المسار المذكور، وفق نظرة مستقبلية طموحة، وفي ظل واقع مجتمعي يكاد يضمحل في الدوامة السياسة، ما يفتح الأبواب أمام سيناريوهات متعددة.

ومن خلال ما تم دراسته في هذا الفصل، يمكن استعراض بعض الاستنتاجات، وهي كالتالي:

- المرصد الوطني للمجتمع المدني هو هيئة استشارية لدى رئيس الجمهورية، تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، وهي تعد إطارا جامعا لكافة فعاليات المجتمع المدني، من أجل ترقية أدائه والمساهمة في تعزيز القيم الوطنية والممارسة الديمقراطية

والمواطنة، وغيرها من المسائل المتعلقة بالمجتمع المدني، دون نسيان مشاركة الجالية الوطنية بالخارج.

- يضم المرصد الوطني للمجتمع المدني مختلف الأفراد الناشطين في العمل المجتمعي، بقيادة أحد الكفاءات الوطنية، والذين يتم اختيارهم وفقا للشروط والأحكام المذكورة في المراسيم التنظيمية، التي تحدد طريقة سيره وتوزع المهام والصلاحيات بين مختلف العاملين فيه.
- يساهم المرصد الوطني للمجتمع المدني في تجسيد الحكم الراشد من خلال عمله على تفعيل دور المجتمع المدني، وجعله ركيزة في العملية التنموية، هذا الهدف يرتبط بمشاركة فعالة وحقيقية لكافة فعاليات المجتمع المدني، باعتبار أن المرصد يسعى بصفة أساسية لجعل المجتمع المدني قوة اقتراح، وشريكا في صنع ورسم السياسات العمومية، من خلال آليات توفر البيئة المناسبة للممارسة الديمقراطية.
- التركيز على أهمية المجتمع المدني ضمن مسار تكريس الديمقراطية التشاركية كمقاربة مثلى للحكم الراشد، ورفع مستوى المجتمع المدني والرقي به لتجسيد هذه المقاربة.
- يؤكد المرصد الوطني للمجتمع المدني على ضرورة المساهمة في المسار التنموي وتحقيق أهداف التنمية، وترقية المواطنة ونشر المبادئ والقيم الوطنية، والتي تعتبر محاور كبرى ترتبط بمسعى الحكم الراشد.
- في ظل سيناريوهات متضاربة، يحاول المرصد الوطني للمجتمع المدني بناء استراتيجية مستقبلية محكمة، يكرس من خلالها مساعي تفعيل دور المجتمع المدني، الذي يهدف إلى جعله شريكا أساسيا في تجسيد الحكم الراشد.

الـخـــاتـــمـــة

شهدت الجزائر تباطئا وتراخيا -ظاهرَين- في بلورة مصطلح المجتمع المدني، فقد كان هذا الأخير في أغلب المراحل التاريخية غير مكتمل الأركان، رغم أن الجزائر من ضمن الدول التي تتمتع بضخامة في البنية البشرية لمجتمعها المدني الذي لا يؤدي المطلوب منه، وهو ما جعل موضوع تجسيد الحكم الراشد يبدو صعبا للغاية، بالنظر إلى تأثير المجتمع المدني الشبه المنعدم على نظام الحكم، فوضعية المجتمع المدني في الجزائر طرحت منذ فترات بعيدة تساؤلات جوهرية عن أسباب تعطل عجلته، مما دعا إلى ضرورة تغيير الوضع الراهن وإيجاد سبل ناجعة لجعل المجتمع المدني أداة مساهمة في توجيه وصنع السياسات العمومية، ومن ثَم تفعيل دوره في تجسيد الحكم الراشد.

المجتمع المدني هو مجتمع غير سياسي، يضم هيئات أو روابط مجتمعية غير حكومية بإمكانها المساهمة في صنع وتنفيذ السياسات العمومية، وتمارس هاته السياسات بكفاءة في ضوء وجود حكم راشد يسعى لتحقيق التنمية، كما أن المجتمع المدني يؤثر فعليا في الحكم الراشد باعتباره مكونا هاما من مكوناته، وتساعد في تجسيد الحكم الراشد أطر قانونية وسياسية وغيرها، وفي ظل تزايد العراقيل والمثبطات، يبرز المرصد الوطني للمجتمع المدني كأداة جديدة تساهم في التنمية الوطنية المستدامة وتسعى لتفعيل دور المجتمع المدني والتأكيد على مشاركته في مسار الحكم الراشد.

تبين من خلال الدراسة أن المجتمع المدني هو مجموعة من التنظيمات والروابط المستقلة نسبيا عن الدولة، تهدف بالأساس لتحقيق الصالح العام، وترجع أصول هذا المفهوم إلى الإغريق واليونان، حيث كان مرتبطا بالمجتمع السياسي، إلا أنه تطور عبر العصور بداية من عصر الحداثة والتنوير، ليصبح فيه المجتمع المدني بعدها نطاقا حرياتيا، تُقيد فيه سلطة الدولة وأجهزتها، ويتميز المجتمع المدني بأنه يعمل في استقلالية وديناميكية دائمة تعتمد على العمل التطوعي، ويمارس مهامه ضمن الإطار القانوني للدولة، الذي تُجمع فيه المصالح بهدف تحسين الأوضاع وتحقيق التنمية ونشر الثقافة المدنية والديمقراطية، لكنه لا يحاول الوصول للسلطة ولا يمارس العنف.

في حين يشير الحكم الراشد إلى الشراكة بين مكوناته الثلاث: الحكومة والمجتمع المدني والقطاع الخاص، بهدف تسيير فعال وبكفاءة للموارد المتاحة، ويرجع اتخاذ هذا المفهوم في دول العالم إلى مسببات أبرزها موجات التحرر في منتصف القرن الماضي، وكذا الاستبداد السياسي وتفشي الفساد في مجتمعات عديدة، وهذا في ضوء التطور التكنولوجي وبروز فكرة العولمة، التي تزايد على إثرها دور المنظمات غير الحكومية على المستويين الوطني والدولي، ويُبنى الحكم الراشد على أسس مختلفة تكون فيه الدولة قادرة

على إدارة الموارد العامة بكفء ملتزمة في ذلك بخدمة الصالح العام، في جو من الثقة والشفافية والمساءلة التي يسودها حكم القانون.

ويعيش المجتمع المدني في الجزائر واقعا مضطربا، فقد تمايز دوره خلال الحقبة الاستعمارية وبعدها مترنحا فيها بين فترات قوة وضعف غلبت عليه وأدت إلى انعدام تأثيره أحيانا؛ ويُرجى من خلال التعديل الدستوري الأخير فتح صفحة جديدة للمجتمع المدني، بمشاركة كافة مؤسساته من جمعيات ومنظمات أهلية ونقابات عمالية وكذا قطاع الإعلام، وحتى الأحزاب السياسية عند البعض، لتذليل المعوقات التي تقف أمام تفعيل دور المجتمع المدني، والمتمثل أبرزها في: التبعية للسلطة وضعف في الهيكل التنظيمي والكفاءة الإدارية، وكذا ضعف الثقافة والمشاركة المجتمعية، بالإضافة لمشكل غياب مصادر التمويل الذاتي الذي تعاني منه أغلب التنظيمات، التي تسعى لتفعيل دور المجتمع المدني من خلال ضمان أطر قانونية وسياسية، وأخرى اقتصادية واجتماعية وحتى ثقافية توفرها الحكومة، ويمارس في خضمها المجتمع المدني ومؤسساته نشاطه بانسيابية.

ينعكس بالتأكيد الإطار العام لممارسة المجتمع المدني على تجسيد الحكم الراشد في الجزائر، فمؤشرات هذا الأخير كإبداء الرأي والمساءلة، وفعالية الحكومة، وحكم القانون وكذا ضبط الفساد ضعيفة، ما يدل على مستويات منخفضة لتطبيق الحكم الراشد، وهو الأمر الذي يؤكد على غياب دور المجتمع المدني الذي يعتبر ملازما للدولة العصرية، فقد أصبح فيها شريكا ووسيطا بين الحكومة والقطاع الخاص، ومساهما في تكريس مقاربة الحكم الراشد وتحقيق التنمية المستدامة، في ظل أزمات سياسية ومشاكل بيروقراطية، ألزمت الجزائر تبني تلك المقاربة التي تعتريها عوائق جمة كضعف مؤسسات الدولة، وغياب الديمقراطية والمشاركة السياسية، مما يدعو إلى تحسين مؤشرات الحكم الراشد، وربطه بالمجتمع المدني لتحريك العجلة التنموية.

وتستوجب عملية التنمية المستدامة الاضطلاع بالمجتمع المدني ومؤسساته التي تسهم بشكل مباشر في تجسيد الحكم الراشد، فقد استحدث المرصد الوطني للمجتمع المدني ضمن التعديل الدستوري لعام 2020 كهيئة استشارية لدى رئيس الجمهورية، بصلاحيات واسعة، تهدف لتفعيل دور المجتمع المدني وترقية أدائه بدرجة أولى، ثم إشراك هذا المجتمع في التنمية الوطنية، وتكريسه للممارسة الديمقراطية والمواطنة ونشر القيم، والسعي لإشراك الجالية الوطنية في الخارج ضمن هذا المسار، الذي يخدم الحكم الراشد، والذي تعنى به مختلف الهيئات والمصالح القائمة عليه، والأعضاء والهياكل المسيّرة له، ضمن نطاق قانوني وتنظيمي يربط المرصد الوطني للمجتمع المدني بمختلف المؤسسات الحكومية والفاعلين على الساحة المجتمعية.

قام المرصد الوطني للمجتمع المدني بالعديد من النشاطات، من أهمها تنظيم المنتديات كالمنتدى الوطني حول الديمقراطية التشاركية، ومنتدى تواصل الأجيال لدعم العمل العربي المشترك، والجلسات الولائية والوطنية للمجتمع المدني، والحملات كالحملة الوطنية للوقاية من الحرائق والحملة الوطنية لتنظيف البيئة والمحيط، كما أطلق أول استشارة وطنية لصالح الجمعيات وفعاليات المجتمع المدني مؤخرا؛ هاته النشاطات وأخرى كثيرة تساهم في المراهنة على تجسيد الحكم الراشد من خلال تفعيل دور المجتمع المدني وترقية أدائه، وتكريس الديمقراطية التشاركية، وترقية المواطنة ونشر القيم والمبادئ الوطنية، لتحقيق أهداف التنمية الوطنية المستدامة، كما يسعى المرصد من خلال رؤيته الاستراتيجية الوصول إلى محاور مهمة كتحسين المنظومة القانونية المؤطرة لعمل الجمعيات، والتدريب والتكوين وبناء قدرات المجتمع المدني، وتحقيق السيناريو الذي يؤدي إلى تكريس فعلي لدور المجتمع المدني ومشاركته الفعالة ورفع قدراته والرقي بها إلى مستوى الحكم الراشد، الذي ينتظر تجسيده الفعلي.

وفي الأخير يمكن القول أن الجو العام للمجتمع المدني في الجزائر يطبعه الكثير من الضبابية، وعليه فإن المرصد الوطني للمجتمع المدني يواجه تحديات كبرى لإرساء الأهداف المسطرة من طرف القائمين عليه، فالمجتمع المدني الجزائري يحتاج إعادة هيكلة وتغييرا لبعض المؤسسات والعقليات التي تنشط حاليا على الساحة المجتمعية، وتجسيد الحكم الراشد يحتاج جهدا مضاعفا نظرا للعوامل الكثيرة المضبطة، لكن تبقى إمكانية الخروج بنموذج حكم راشد مرتبطة بتهيئة أساسيات تجسيده، والتعلم من الأخطاء المرتكبة سابقا، وتفعيل الدور الحقيقي للمجتمع المدني الملقى على عاتق المؤسسات الحكومية وغير الحكومية، التي يتقدمها المرصد الوطني للمجتمع المدني.

فعلى السلطات العمومية إدراك أن قوة المجتمع المدني تكمن في منحه استقلالية كافية يمارس فيها نشاطه، وأرضية داعمة من كل الجوانب يستطيع من خلالها أن يؤدي دوره في كافة مناحي الحياة، وعلى المجتمع المدني أن يدرك أن فعاليته مرتبطة بمدى تشبعه بالقيم والمبادئ، والاستعداد الدائم لخدمة الصالح العام، وتشكيل ثنائية مع الحكومة لبلورة وتحقيق هدف تجسيد الحكم الراشد.

"إن الحقيقة البديهية هي أن المجتمع المدني ما هو إلا ما نصنعه نحن، بوصفنا مواطنين ناشطين، لكن الصحيح أيضا أن الطاقة الاجتماعية والعمل الذي يدفعه العزم هما الشرارة التي تشعل المجتمع المدني بوصفه قوة للتغيير الاجتماعي الإيجابي".[1]

[1] ادواردز، مرجع سابق، ص 180.

و"الحكم الراشد كغيره من النماذج سيوجه التفكير نحو القضايا التي استهان بها المفكرون والساسة كثيرا، وهي بناء مؤسسات الدولة، تلك المؤسسات لن تنجح إلا إذا تحولت قيم الحضارة الإسلامية وتحويل قيم التاريخ إلى مجموعة نماذج ومؤشرات؛ تحدد وظيفة الدولة وطبيعة علاقتها مع المجتمع، ضمن الأنماط الإنتاجية التي تتمتع بها منطقتنا العربية والإسلامية".[1]

[1] نزار كريكش، دراسة مقدمة منتدى كولالمبور للفكر بعنوان **"الحكم الرشيد نموذج معرفي في القرن الحادي والعشرين"**، الخرطوم، السودان، (2016/8/16)، ص 150.

قـــائـــمـــة الـــمـــلاحـــق

الملحق رقم 01: مقابلة شخصية مع بن صالح صالحي مدير الدراسات بالمرصد الوطني للمجتمع المدني

أسئلة المقابلة:

السؤال الأول: ما هي حوصلة الأهداف المنجزة من طرف المرصد الوطني للمجتمع المدني؟ وهل تعد المشاركة المجتمعية إيجابية؟

السؤال الثاني: ما هي العوائق التي تواجه المرصد؟

السؤال الثالث: ما هي المؤسسات التي تشارك المرصد في تحقيق أهداف التنمية الوطنية؟

السؤال الرابع: لماذا لم يتم اختيار ممثلي وزارات أخرى غير تلك الذي ذكرت في الجريدة الرسمية -كوزارة الاتصال مثلا-؟

السؤال الخامس: تفاصيل أكثر عن كيفية تحقيق التنمية المستدامة، وعن النظام الداخلي للمرصد، ومهام المديريات؟

السؤال السادس: ما هو التقييم الذي خلُص إليه المرصد في سنته الأولى بخصوص المجتمع المدني في الجزائر؟

السؤال السابع: أي دور للمرصد في الحكامة المحلية والحكم الراشد؟

السؤال الثامن: لماذا لا يكون المرصد مؤسسة إعانية لمنظمات المجتمع المدني؟

الملحق رقم 02: المرسوم الرئاسي المحدد لتنظيم المصالح الإدارية للمرصد الوطني للمجتمع المدني

مرسوم رئاسي رقم 22-37 مؤرّخ في 2 جمادى الثانية عام 1443 الموافق 5 جانفي سنة 2022، يحدد تنظيم المصالح الإدارية للمرصد الوطني للمجتمع المدني.

إنّ رئيس الجمهوريّة،

– بناء على الدستور، لا سيما المادتان 91-7 و 141 (الفقرة الأولى) منه،

– وبمقتضى الأمر رقم 06-03 المؤرخ في 19 جمادى الثانية عام 1427 الموافق 15 يوليو سنة 2006 والمتضمن القانون الأساسي العام للوظيفة العمومية،

– وبمقتضى المرسوم الرئاسي رقم 21-139 المؤرخ في 29 شعبان عام 1442 الموافق 12 أبريل سنة 2021 والمتعلق بالمرصد الوطني للمجتمع المدني، لا سيما المادة 28 منه،

– وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 90-226 المؤرخ في 3 محرم عام 1411 الموافق 25 يوليو سنة 1990 الذي يحدد حقوق العمال الذين يمارسون وظائف عليا في الدولة وواجباتهم، المعدل والمتمم،

– وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 90-227 المؤرخ في 3 محرم عام 1411 الموافق 25 يوليو سنة 1990 الذي يحدد قائمة الوظائف العليا في الدولة بعنوان الإدارة والمؤسسات والهيئات العمومية، المعدل والمتمم،

– وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 90-228 المؤرخ في 3 محرم عام 1411 الموافق 25 يوليو سنة 1990 الذي يحدد كيفية منح المرتبات التي تطبق على العمال الذين يمارسون وظائف عليا في الدولة، المعدل،

يرسم ما يأتي :

المادّة الأولى : تطبيقا لأحكام المادة 28 من المرسوم الرئاسي رقم 21-139 المؤرخ في 29 شعبان عام 1442 الموافق 12 أبريل سنة 2021 والمتعلق بالمرصد الوطني للمجتمع المدني، يهدف هذا المرسوم إلى تحديد تنظيم المصالح الإدارية للمرصد الوطني للمجتمع المدني، الذي يدعى في صلب النص "المرصد".

المادّة 2 : تشمل المصالح الإدارية للمرصد، تحت سلطة رئيسه :

– الأمين العام،

– رئيس الديوان.

الهياكل الآتية :

– مديرية العلاقات الخارجية والمؤتمرات،

– مديرية الاتصال والتوثيق،

– مديرية المنظومة المعلوماتية،

– مديرية الإدارة العامة.

المادّة 3 : تكلّف المصالح الإدارية للمرصد المنصوص عليها في المادة 2 أعلاه بمساعدة ودعم أنشطة هياكل المرصد الذي يساهم في ترقية القيم الوطنية والممارسة الديمقراطية والمواطنة والمشاركة مع المؤسسات الأخرى في تحقيق أهداف التنمية الوطنية، وتقديم آراء وتوصيات واقتراحات بشأن وضعية المجتمع المدني وانشغالاته وآليات تعزيز دوره في الحياة العامة.

وبهذه الصفة، تتولى ما يأتي :

– تحضير الملفات المتعلقة بالتوصيات والآراء والتقارير والدراسات،

– البحث الوثائقي،

– الدعم الإداري والتقني.

المادّة 4 : يسير الأمين العام المصالح الإدارية للمرصد وينشطها وينسق بينها، ويساعده مديرا (2) دراسات.

كما يلحق بالأمين العام مكتب للتنظيم العام.

المادّة 5 : ينشط رئيس الديوان نشاطات الديوان وينسق أشغاله، ويساعده ستة (6) مكلفين بالدراسات والتلخيص وأربعة (4) ملحقين بالديوان.

توزع المهام بين أعضاء الديوان بموجب مقرر من رئيس المرصد.

المادّة 6 : تكلف مديرية العلاقات الخارجية والمؤتمرات بما يأتي :

– متابعة وتسيير مختلف ملفات التعاون والشراكة،

– القيام بإرساء أسس للتشاور بين كل فعاليات المجتمع المدني والسلطات العمومية، قصد جعل المجتمع المدني مساهما فعالا في التنمية الوطنية المستدامة، ومشاركته في كل الأعمال التي تبادر بها الهيئات والمؤسسات العمومية ذات الصلة بنشاط المجتمع المدني،

– دراسة سبل إشراك وتوسيع مساهمة الجالية الوطنية بالخارج في مختلف البرامج والنشاطات المتعلقة بالمجتمع المدني على المستوى الوطني، وإدماجها ضمن مسار التنمية الوطنية وتعزيز الإعلام والاتصال معها،

– ترقية التشاور والتعاون مع الهيئات الأجنبية المماثلة بالتنسيق مع مصالح الوزير المكلف بالشؤون الخارجية،

– تنظيم المؤتمرات والأيام الدراسية والندوات والجلسات الوطنية والمحلية للمجتمع المدني وكل عمل إعلامي أو تحسيسي له علاقة بمهام المرصد،

– تنظيم دورات تكوينية لفائدة المجتمع المدني.

تشمل مديرية العلاقات الخارجية والمؤتمرات ثلاث (3) مديريات فرعية :

– المديرية الفرعية للعلاقات الخارجية،

– المديرية الفرعية لتكوين المجتمع المدني،

– المديرية الفرعية للملتقيات والمؤتمرات.

المادّة 7 : تكلّف مديرية الاتصال والتوثيق بما يأتي :

– تحضير وإنجاز جميع الوثائق والوسائط المنبثقة عن أشغال المرصد،

– متابعة وإثراء بوابة المرصد على الإنترنت،

– إدارة حسابات المرصد على شبكات التواصل الاجتماعي،

– جمع الوثائق المفيدة لأشغال المرصد ووضعها تحت تصرف الأعضاء،

– جمع أرشيف المرصد ومعالجته وحفظه،

– السهر على المساهمة في نشر القيم والمبادئ الوطنية،

– اقتراح الآليات الأساسية لتشجيع العمل التطوعي والعمل للصالح العام في إطار نشاط المجتمع المدني وتنمية روح الانتماء وتحسين قدرات الأفراد على التواصل فيما بينهم.

تشمل مديرية الاتصال والتوثيق مديريتين فرعيتين (2) :

– المديرية الفرعية للاتصال،

– المديرية الفرعية للتوثيق والنشريات.

المادّة 8 : تكلّف مديرية المنظومة المعلوماتية بما يأتي :

– إعداد نظام معلوماتي وطني يتعلق خصوصا بوضعية المجتمع المدني ونشاطه ومختلف مجالات تدخله، بالتنسيق مع مختلف فعاليات المجتمع المدني والإدارات والهيئات المعنية،

– القيام بوضع المعلومات والتدابير الإجرائية الضرورية لحماية وأمن البيانات،

– وضع البيانات والمعلومات المفيدة لأشغال المرصد تحت تصرف الهياكل والأعضاء،

– ضمان صيانة المنظومة المعلوماتية للمرصد.

تشمل مديرية المنظومة المعلوماتية ثلاث (3) مديريات فرعية :

– المديرية الفرعية لتطوير المنظومة المعلوماتية،

– المديرية الفرعية للشبكة والحماية،

– المديرية الفرعية لتجهيزات الإعلام الآلي والصيانة.

المادّة 9 : تكلّف مديرية الإدارة العامة بما يأتي :

– تسيير مستخدمي المرصد وأعضائه،

– ضمان تكوين مستخدمي المرصد،

– تحضير الميزانية وتنفيذها،

– تزويد المرصد بالوسائل الضرورية لسير مصالحه،

– صيانة وسائل وأجهزة المرصد ومعداته.

تشمل مديرية الإدارة العامة ثلاث (3) مديريات فرعية :

– المديرية الفرعية للمستخدمين،

– المديرية الفرعية للميزانية والمحاسبة،

– المديرية الفرعية للوسائل العامة.

المادّة 10 : وظائف الأمين العام ورئيس الديوان ومدير الدراسات والمدير والمكلّف بالدراسات والتلخيص ونائب المدير وظائف عليا في الدولة، تخضع للتشريع والتنظيم المعمول بهما، لا سيما منها المرسومان التنفيذيان رقم 90-226 و90-228 المؤرخان في 3 محرّم عام 1411 الموافق 25 يوليو سنة 1990 والمذكوران أعلاه.

المادّة 11 : يحدد تنظيم المديريات الفرعية للمرصد في مكاتب بموجب مقرر مشترك بين الوزير المكلّف بالمالية ورئيس المرصد والسلطة المكلّفة بالوظيفة العمومية.

المادّة 12 : ينشر هذا المرسوم في الجريدة الرّسميّة للجمهوريّة الجزائريّة الدّيمقراطيّة الشّعبيّة.

حرّر بالجزائر في 2 جمادى الثانية عام 1443 الموافق 5 جانفي سنة 2022.

عبد المجيد تبون

قـــائـــمـــة الـــمـــراجـــع

أ/ المراجع باللغة العربية

الكتب:

1. إدواردز، مايكل، **المجتمع المدني النظرية والممارسة**، تر: عبد الرحمان عبد القادر شاهين، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط1، 2015.
2. اهرنبرغ، جون، **المجتمع المدني التاريخ النقدي للفكرة**، تر: علي حاكم صالح وحسن ناظم، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2008.
3. أزروال، يوسف، **الحكم الراشد في الجزائر: الأسس النظرية وأدوات التجسيد**، الاسكندرية: مكتبة الوفاء القانونية، 2016.
4. العبيدي، مصطفى والعقوري، محمد، **المجتمع المدني مدخل معاصر**، القاهرة: المكتب العربي للمعارف، ط1، 2020.
5. القصبي، عبد الغفار رشاد، **التطور السياسي والتحول الديمقراطي**، القاهرة: جامعة القاهرة، ط 2، 2006.
6. بن خليف، عبد الوهاب، **المدخل إلى علم السياسة**، الجزائر: دار طليطلة، ط2، 2014.
7. بشارة، عزمي، **المجتمع المدني دراسة نقدية**، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط6، 2012.
8. جارالله معزب، عادل، **الحكم الرشيد والتنمية البشرية في البلاد العربية**، برلين: المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، ط1، 2020.
9. ديلو، ستيفن وديل، تيموثي، **التفكير السياسي والنظرية السياسية والمجتمع المدني**، تر: ربيع وهبة، القاهرة: المركز القومي للترجمة، ط1، 2010.
10. درويش، محمد فهيم، **مرتكزات الحكم الديمقراطي وقواعد الحكم الرشيد**، القاهرة: دار النهضة العربية، ط1، 2010.
11. حسن، إيمان، **المجتمع المدني والدولة والتحول الديمقراطي إطار نظري ومفاهيمي**، البحرين: سلسلة كتيبات برلمانية، ط2، 2017.
12. لصوراني، غازي، **تطور مفهوم المجتمع المدني وأزمة المجتمع العربي**، فلسطين: مركز دراسات الغد العربي، ط1، 2004.

13. مورو، محمد، **بعد 500 عام من سقوط الأندلس الجزائر تعود لمحمد صلى الله عليه وسلم**، القاهرة: دار المختار الإسلامي للنشر والتوزيع، 1992.
14. مفتي، محمد أحمد، **مفهوم المجتمع المدني والدولة المدنية -دراسة تحليلية نقدية-**، الرياض: مركز البحوث والدراسات، 2014.
15. سامح، فوزي، **الحكم الرشيد**، مصر: نهضة مصر للطباعة والنشر، ط1، 2007.
16. سعد الله، أبو القاسم، **تاريخ الجزائر الثقافي، الجزء الخامس 1830-1954**، لبنان: دار الغرب الإسلامي، ط1، 1998.
17. عبد الحي، وليد، **مدخل إلى الدراسات المستقبلية في العلوم السياسية**، عمان: المركز العلمي للدراسات السياسية، ط1، 2002.
18. شلبي، محمد، **المنهجية في التحليل السياسي: المفاهيم، المناهج، الاقترابات، والأدوات**، الجزائر: دار هومة، ط4، 2002.

المقالات من المجلات

1. أبو هزيم طارق زياد، المجتمع المدني وبناء الدولة المدنية الديمقراطية، **المنارة**، ع1، (2007).
2. أزروال يوسف، آليات ترشيد نظام الحكم في الجزائر: قراءة في الجهود المبذولة، **مجلة العلوم السياسية والقانون**، ع 6، (يناير 2018).
3. إحسان عبد الهادي، مفهوم المجتمع المدني عند كانط وهيغل، **المجلة السياسية الدولية**.
4. الجوزي ذهبية، الخصخصة والحكم الراشد، **مجلة معهد العلوم الاقتصادية**، ع 1، (2019).
5. الحاج يوسف مليكة، إشكالية تفعيل دور المجتمع المدني في الوطن العربي، **مجلة حقائق للدراسات النفسية والاجتماعية**، ع 9، (2018).
6. الميسري إحسان عبد الله، الفاتح عبد الله عبد السلام، أثر تطبيق معايير الحكم الرشيد على الإصلاح الإداري في دولة الامارات العربية المتحدة، **مجلة الإسلام في آسيا**، ع 3، (2018).
7. بوكحيل ليلى، مبدأ الاستشارة بين الحضارات السابقة وتطبيقاته في الجزائر، **مجلة العلوم القانونية والاجتماعية**، ع 1، (مارس 2021).
8. بومحكاك خدوجة، براهمي هشام، واقع الديمقراطية التشاركية في الجزائر وعلاقتها بمرتكزات الحوكمة المحلية الرشيدة، **مجلة اتجاهات سياسية، ع 15**، (جوان 2021).

9. بوعكاز نسرين، الهيئات الاستشارية في ظل دستور 2020 "تدعيم وتفعيل أم تكريس"، **مجلة الدراسات القانونية**، ع 1، (جانفي 2022).
10. بلباي إكرام، بنية المجتمع المدني في الجزائر وأسس تفعيله، **مجلة العلوم القانونية والاجتماعية**، ع 4، (ديسمبر 2021).
11. بلحنافي فاطمة، **دور المجتمع المدني في ترقية الحكم الراشد من خلال تعزيز حماية حقوق الإنسان.**
12. بلية لحبيب، دور الإصلاحات السياسية والدستورية في الجزائر في تكريس مبادئ الحكم الراشد، **مجلة القانون الدستوري والمؤسسات السياسية**، ع 1، (جويلية 2017).
13. بلعاطل عياش وبن حاح منير، أثر المؤشرات العالمية للحكم الراشد على فعالية الحكومة في الجزائر-دراسة قياسية-، **مجلة آفاق علمية**، ع1، (2021).
14. بن داود براهيم، التكاملية بين الحكم الراشد والمواطنة الصالحة في تجسيد الإصلاح الإداري، **مجلة البحوث السياسية والإدارية**، ع 4، (جوان 2014).
15. بن عبد العزيز خيرة، دور الحكم الراشد في مكافحة الفساد الإداري وتحقيق متطلبات الترشيد الإداري، **مجلة المفكر**، ع 8، (2018).
16. بن مبارك ماية، دور المشرع الجزائري في تفعيل التنمية المستدامة، **مجلة دفاتر المتوسط**، ع 8، (ماي 2018).
17. بن مرزوق عنترة، الحكم الرشيد بين مكوناته التأسيسية وأبعاده الأساسية، **مجلة البحوث السياسية والإدارية**، ع 3، (2013).
18. بن ناجي مديحة، مدى تكريس الديمقراطية التشاركية في التعديل الدستوري 2020، **مجلة الدراسات القانونية المقارنة، ع 1**، (جوان 2022).
19. بن سانية عبد الرحمان، أثر عدم الاستقرار السياسي على مؤشرات أداء الاقتصاد الكلي-الاقتصاد المصري نموذجا-، **مجلة الواحات للبحوث والدراسات**، ع 18، (2013).
20. ديهوم علي محمد مصطفى وأبو شينة عزالدين عبد الحفيظ، **مجلة العلوم الإنسانية**، ع 13، (سبتمبر 2016).
21. هجري أمين، ولعروسي حليم، المرصد الوطني للمجتمع المدني كآلية مستحدثة وعلاقته بالمجتمع المدني من خلال التعديل الدستوري 2020، **مجلة الدراسات القانونية**، ع 1، (جانفي 2023).

22. زياني صالح، الانفتاح السياسي في الجزائر ومعضلة بناء قدرات آليات ممارسة ديمقراطية، **دفاتر السياسة والقانون**، عدد خاص، (ابريل 2011).
23. زعروري حدوش وردية، تعليق على المرسوم الرئاسي رقم 21-139 المؤرخ في 12 أبريل 2021، المتعلق بالمرصد الوطني للمجتمع المدني، **المجلة النقدية للقانون والعلوم السياسية**، ع 2، (جوان 2021).
24. حمون حسان، الدولة والمجتمع المدني في الفكر السياسي الحديث، **مجلة القبس للدراسات النفسية والاجتماعية**، ع4، (2022).
25. طبيب فتيحة، المجتمع المدني والحكم الراشد مقاربة نظرية، **مجلة الرائد في الدراسات السياسية**، (2019).
26. طكوش صبرينة وفاضل صباح، واقع الحكم الراشد في الجزائر، **مجلة العلوم التجارية**، ع 1، (ديسمبر 2018).
27. كريدي محمد جبار، ياسر عطيوي عبود، مؤشر الحكم الرشيد في التشريعات الكندية-دراسة مقارنة-، **مجلة دراسات البصرة**، ملحق ع 42، (ديسمبر2021).
28. لعروسي رابح، المجتمع المدني في منظومة الفكر الغربي والعربي الإسلامي وإشكالية المصطلح، **حوليات جامعة الجزائر1**، ع1، (ديسمبر 2016).
29. مزياني فيروز، الدراسات المستقبلية في العلوم السياسية: السيناريو أداة الوحدة المستقبلية، **مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية**، ع 9، (جوان 2016).
30. مراد عبد المنعم وعلي محمد، "دور مؤسسات المجتمع المدني في تنمية المجتمعات المحلية - رؤية سوسيولوجية -"، **مجلة مستقبل العلوم الاجتماعية**، ع1، (أكتوبر 2021).
31. مختاري مريم، المجتمع المدني في الجزائر: دراسة في المعوقات الداخلية والخارجية، **المجلة الجزائرية للسياسات العامة**، ع 3، (ديسمبر 2013).
32. سالك نبيلة، دور آليات الحكم الراشد في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر، **المجلة الجزائرية للأمن والتنمية**، ع 6، (جانفي 2014).
33. سخري منال، ميكانيزمات وتحديات المجتمع المدني لتمكين الحكم الراشد -الجزائر انموذجا-، **مجلة التراث**، ع 4، (ديسمبر 2020).

34. عادل أحمد أميرة، مداخل مفهوم المجتمع المدني وخصائصه وتطور وظائفه، **المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية**، ع 2، 2022.
35. علاق جميلة، نشأة وتطور مفهوم المجتمع المدني في الفكر السياسي، **مجلة الناقد للدراسات السياسية**، ع2، (2020).
36. فضيل مولود ومغراوي لقمان، مدى فعالية الحكم الرشيد في الجزائر: دراسة قياسية من منظور البنك الدولي في الفترة ما بين 2011-2019، **المجلة الجزائرية للأمن والتنمية**، ع 3، (جويلية 2021).
37. صاري رشيدة، فكرة المجتمع المدني عند أرسطو، **مجلة أبعاد**، ع 5، (جانفي 2018).
38. قليل علاء الدين، المجتمع المدني في التعديل الدستوري 2020 بين الموجود والمنشود "المشاركة في صنع القرار وتطبيقه نموذجا"، **دفاتر السياسة والقانون**، ع 2، (2022).
39. ريموش سفيان، المجتمع المدني ودوره في ترشيد أنظمة الحكم: حالة الدول النامية -الجزائر-، **مجلة الحوار المتوسطي**، ع 5، (2013).
40. رمال أمين، المرتكزات الدستورية للمرصد الوطني للمجتمع المدني ودوره في تعزيز القيم الوطنية وأداء المجتمع المدني في الجزائر، **مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية**، ع 1، (جوان 2022).
41. شتيوي علي، باري عبد اللطيف، الحكم الراشد بين استيراد القالب الليبيرالي وتصنيع النموذج المحلي، **مجلة العلوم القانونية والسياسية**، ع 1، (أفريل 2019).
42. غزلاني وداد، واقع المجتمع المدني في الجزائر ودوره في تحقيق الرشادة، **مجلة القانون. المجتمع** والسلطة، ع 4، (2015).

الموسوعات والقواميس والمعاجم

1. الجاسور، ناظم عبد الواحد، **موسوعة علم السياسة**، عمان-الأردن: دار مجدلاوي، 2009.
2. الجبالي، صقر وآخرون، **قاموس المصطلحات المدنية والسياسية**، رام الله: مركز اعلام حقوق الانسان والديمقراطية، 2014.
3. كالاهون، كريغ، **معجم العلوم الاجتماعية**، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات،2021.

4. عبد الكافي، إسماعيل عبد الفتاح، **معجم مصطلحات حقوق الإنسان**، الإسكندرية: مكتبة كتب عربية الالكترونية.

المذكرات والرسائل الجامعية

1. ابرادشة، فريد، **الحكم الرشيد في الجزائر في ظل الحزب الواحد والتعددية الحزبية**، رسالة دكتوراه، جامعة الجزائر 3، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جوان 2014.
2. بلوصيف، الطيب، **المجتمع المدني والدولة دراسة سوسيو- سياسية "الجزائر"**، أطروحة دكتوراه، جامعة باتنة: كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية والعلوم الإسلامية، 2012-2013.
3. دباغي، سارة، **الحكم الراشد والتنمية الاقتصادية في الجزائر 1999-2007**، رسالة ماجستير، جامعة آل البت المملكة الأردنية الهاشمية، 2008-2009.
4. موساوي، حليمة، **دور المجتمع المدني في صنع السياسة العامة الاقتصادية في الجزائر دراسة حالة منتدى رؤساء المؤسسات**، أطروحة دكتوراه، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، 2021.
5. عبادي، الطيب، **المجتمع المدني والعملية السياسية في دول شمال إفريقيا 1990-2010**، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر 3: كلية العلوم السياسية والإعلام، 2011.
6. عرابي، عبد القادر، **دور السلطة السياسية والمجتمع المدني في إرساء الحكامة -دراسة حالة الجزائر (2000-2018)**، أطروحة دكتوراه، جامعة قسنطينة: كلية العلوم السياسية، 2018-2019.
7. صالحي، أسماء، **دور المجتمع المدني في عملية الانتقال الديمقراطي في المنطقة المغاربية، دراسة مقارنة: الجزائر-تونس (2011-2019)**، أطروحة دكتوراه، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية،2021.
8. شاوش اخوان، جهيدة، **و اقع المجتمع المدني في الجزائر-دراسة ميدانية لجمعيات مدينة بسكرة انموذجا-**، جامعة بسكرة: كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، 2015.
9. شيشون، عبلة، **الإشكالات القانونية لتطبيق الحكم الراشد في الجزائر**، أطروحة دكتوراه، جامعة باتنة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2021-2022.

المنشورات الصادرة عن المنظمات أو الهيئات الدولية

نوري دريس، المجتمع المدني بعد الحراك: استقلالية أم خضوع أكبر لآليات الاحتواء والزبونية، مبادرة الإصلاح العربي، ابريل 2023، ص 8.

المو اقع الالكترونية

1. المرصد الوطني للمجتمع المدني(onsc.gov.dz) ، 2023/4/14.
2. وهيبة حمداني، "بعد 18 شهرا من تنصيبه.. ما الذي حققه المرصد الوطني للمجتمع المدني؟"، في: Elayem News – الأيام نيوز – موقع الأيام نيوز الإخباري،(2023/5/22).
3. زينب. ب، "حول 5 محاور تتعلق بالعمل الجمعوي: انطلاق الاستشارات الوطنية لصالح الجمعيات ومختلف فعاليات المجتمع المدني"، في: جريدة الجزائر – اليومية الجزائرية(eldjazaironline.dz) ، (2023/4/14).
4. محمود حرب، "الجزائر في مفترق طرق"، في: صندوق النقد الدولي(imf.org) ، 2021/12/9.
5. منال جرود، "مفهوم الحكم الراشد The concept of good governance"، https://political-encyclopedia.org/dictionary/%D9%85%D9%81%D9%87%D9%88%D9%85%20%D8%A7%D9%84%D8%AD%D9%83%D9%85%20%D8%A7%D9%84%D8%B1%D8%A7%D8%B4%D8%AF?fbclid=IwAR20gIpwjgc9TQmhWHlon2qTKB8WH3bmjM6Y9kv2_isL3XEMcZzMHiYT6WE، في: 6 ابريل 2023.
6. نزيه برمضان، "الدستور الجديد يمنح المجتمع المدني حق مراقبة أداءات مؤسسات الدولة والمسؤولين"، في: الإذاعة الجزائرية(radioalgerie.dz) | 2023/4/9.
7. فضيلة حساين، "تأسيس مركز وطني للتدريب وبناء القدرات لمختلف الجمعيات"، في: ا الرئيسية - الإخبارية(elikhbaria.dz) ، (2023/4/21).
8. المعاني، قاموس ومعجم المعاني متعدد اللغات والمجالات - قاموس عربي عربي و قاموس عربي انجليزي ثنائي)almaany.com(، 2023/3/15.
9. رئيس الجمهورية ينصب رئيس وأعضاء المرصد الوطني للمجتمع المدني"، في: https://www.el-mouradia.dz/ar 2023/5/8.
10. رتيبة بوراس، "5 محاور كبرى تنتظر المرصد الوطني للمجتمع المدني"، في: elmasdaronline.dz،(2023/5/22).

المحاضرات والدراسات

1. مدان حياة، **حول مفهوم المجتمع المدني**، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، قسم علم الاجتماع.
2. نزار كريكش، دراسة مقدمة منتدى كولالمبور للفكر بعنوان **"الحكم الرشيد نموذج معرفي في القرن الحادي والعشرين"**، الخرطوم، السودان، (2016/8/16).
3. سامية العايب، **الهيئات الوطنية الاستشارية**، جامعة قالمة: كلية الحقوف والعلوم السياسية، قسم العلوم القانونية والإدارية، الجزائر، قالمة، (2017-2018).
4. سلوى شعراوي جمعة، حلقة نقاشية **حول: مفهوم إدارة الدولة والمجتمع-الحكم الرشيد**، مركز دراسات الوحدة العربية، مقر المركز العربي لبحوث التنمية والمستقبل، مصر، القاهرة، بتاريخ 1999/6/21.
5. سفاري ميلود، **الحكم الرشيد: المفهوم المبادئ والانتقادات**، جامعة فرحات عباس.
6. عبد النور ناجي، **دور منظمات المجتمع المدني في تحقيق الحكم الرشيد في الجزائر -دراسة حالة الأحزاب السياسية-**.

المراسيم الرئاسية

1. المرسوم الرئاسي رقم 20-442، المؤرخ في 30 ديسمبر 2020، المتعلق بالتعديل الدستوري المصادق عليه في استفتاء أول نوفمبر 2020، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 82، الصادر في 30 ديسمبر 2020.
2. المرسوم الرئاسي رقم 21-139 المؤرخ في 12 أبريل 2021، المتعلق بالمرصد الوطني للمجتمع المدني، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 29.
3. المرسوم الرئاسي رقم 22-37، المؤرخ في 5 جانفي 2022، المحدد لتنظيم المصالح الإدارية للمرصد الوطني للمجتمع المدني، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 2.

ب/ المراجع باللغات الأجنبية

1. Hermut elsenhans, the political economy of good governance, journal of developing societies, vol 17, (November 2001).
2. Henk addink**, good governance concept and context**, (oxford: oxford university press, 2019).
3. Liv egholm, lars bo kaspersen, introduction to the special issue beyond civil society: advancing a post sectoral conception of civil society moving beyond civil society, international journal of politics, culture, and society, vol 34, (26 aug 2020).
4. worldwide governance indicators, available at: WGI 2022 Interactive > Home (worldbank.org), view date: 4 \5\2023.

قـــائـــمـــة الـــجـــداول والأشـــكـــال

أ/ قائمة الجداول

رقم وعنوان الجدول	رقم الصفحة
الجدول رقم 1: مؤشر إبداء الرأي والمساءلة في الجزائر من سنة 2012 إلى غاية سنة 2021	**72**
الجدول رقم 2: مؤشر الاستقرار السياسي وغياب العنف في الجزائر من سنة 2012 إلى غاية سنة 2021	**74**
الجدول رقم 3: مؤشر فعالية الحكومة في الجزائر من سنة 2012 إلى غاية سنة 2021	**75**
الجدول رقم 4: مؤشر نوعية الأطر التنظيمية في الجزائر من سنة 2012 إلى غاية سنة 2021	**76**
الجدول رقم 5: مؤشر حكم القانون في الجزائر من سنة 2012 إلى غاية سنة 2021	**77**
الجدول رقم 6: مؤشر ضبط الفساد في الجزائر من سنة 2012 إلى غاية سنة 2021	**78**
الجدول رقم 7: ترتيب الدول العربية الأكثر فسادا على مؤشر مكافحة الفساد وفق منظمة الشفافية الدولية لعام 2021	**79**

ب/ قائمة الأشكال

رقم وعنوان الشكل	رقم الصفحة
الشكل رقم 1: النسب المئوية للجمعيات في الجزائر سنة 2017 حسب طبيعة نشاطها	**60**
الشكل رقم2: عدد الجمعيات المشاركة في المنتدى الوطني حول الديمقراطية التشاركية حسب طبيعة نشاطها	**100**
الشكل رقم3: عدد المشاركين والتدخلات في الجلسة العامة وورشات المنتدى الوطني حول الديمقراطية التشاركية	**101**

فـهـــرس الـــمـــحـــتـــويـــات

- **شكر وإهداء**
- **الملخص.....ص01**
- **مقدمة.....ص04**

- **الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للمجتمع المدني والحكم الراشد ص12**
- **تمهيد الفصل ص13**
- **المبحث الأول: ماهية المجتمع المدني.....ص14**
- **المطلب الأول: تعريف المجتمع المدني ص15**
- **الفرع الأول:** تعريف المجتمع المدني في المعاجم والقواميس والموسوعات ص15
- **الفرع الثاني:** تعريف أبرز المفكرين الغربيين للمجتمع المدني ص17
- **الفرع الثالث:** تعريف المفكرين العرب والمسلمين للمجتمع المدني.....ص19
- **المطلب الثاني:** نشأة وتطور المجتمع المدني ص22
- **الفرع الأول:** الجذور الأولى للمجتمع المدني.....ص22
- **الفرع الثاني:** المجتمع المدني مع فلاسفة العقد الاجتماعي وبروز حركة التنوير ص23
- **الفرع الثالث:** المجتمع المدني في الفكر السياسي الحديث ص25
- **الفرع الرابع:** المجتمع المدني في التراث الإسلامي ص27
- **الفرع الخامس:** الصورة الجديدة للمجتمع المدني (الفكر المعاصر) ص27
- **المطلب الثالث:** خصائص المجتمع المدني ومهامه ص29
- **الفرع الأول:** خصائص المجتمع المدني ص29
- **الفرع الثاني:** مهام المجتمع المدني ص32
- **المبحث الثاني: ماهية الحكم الراشد ص34**
- **المطلب الأول:** تعريف الحكم الراشد ص35
- **الفرع الأول:** التعاريف المقدمة من بعض الهيئات والمنظمات ص35
- **الفرع الثاني:** التعاريف المقدمة من بعض المفكرين والباحثين ص36
- **الفرع الثالث:** الحكم الراشد في مقابل الحكم الفاسد ص38
- **المطلب الثاني:** الحكم الراشد بين عوامل الظهور وعلاقته بالمجتمع المدني.....ص40
- **الفرع الأول:** عوامل وأسباب ظهور الحكم الراشد ص40

- **الفرع الثاني:** علاقة الحكم الراشد بالمجتمع المدني.....ص42
- **المطلب الثالث:** أسس ومكونات الحكم الراشد ص44
- **الفرع الأول:** أسس الحكم الراشد ص44
- **الفرع الثاني:** مكونات الحكم الراشد ص46
- **خلاصة الفصل ص48**

- **الفصل الثاني: و اقع المجتمع المدني و انعكاساته على تجسيد الحكم الراشد في الجز ائر.....ص50**
- **تمهيد الفصل ص51**
- **المبحث الأول: المجتمع المدني في الجز ائربين الو اقع والآفاق ص52**
- **المطلب الأول:** تطور المجتمع المدني في الجزائر منذ الاستعمار ص53
- **الفرع الأول:** المجتمع المدني خلال الحقبة الاستعمارية (1830-1962) ص53
- **الفرع الثاني:** المجتمع المدني بعد الاستقلال (1962-2019) ص54
- **الفرع الثالث:** المجتمع المدني بعد انتخابات 2019 .....ص56
- **المطلب الثاني:** مورفولوجية المجتمع المدني في الجزائر ص59
- **الفرع الأول:** الجمعيات والمنظمات الأهلية ص59
- **الفرع الثاني:** النقابات العمالية ص61
- **الفرع الثالث:** مؤسسات الإعلام ص61
- **الفرع الر ابع:** الأحزاب السياسية ص62
- **المطلب الثالث:** معوقات ووسائل تفعيل دور المجتمع المدني في الجزائر.....ص63
- **الفرع الأول:** معوقات تفعيل دور المجتمع المدني في الجزائر.....ص63
- **الفرع الثاني:** وسائل تفعيل دور المجتمع المدني في الجزائر ص65
- **المبحث الثاني: الحكم الراشد في الجز ائر: المتطلبات والعو ائق ص68**
- **المطلب الأول:** أسباب تبني الجزائر مقاربة الحكم الراشد ص69
- **الفرع الأول:** الأسباب السياسية ص69
- **الفرع الثاني:** الأسباب الاقتصادية والاجتماعية.....ص70
- **الفرع الثالث:** الأسباب الإدارية.....ص70
- **المطلب الثاني:** مؤشرات الحكم الراشد في الجزائر.....ص71
- **الفرع الأول:** مؤشر إبداء الرأي والمساءلة ص72
- **الفرع الثاني:** مؤشر الاستقرار السياسي وغياب العنف.....ص74

- **الفرع الثالث:** مؤشر فعالية الحكومة ص75
- **الفرع الرابع:** مؤشر نوعية الأطر التنظيمية ص76
- **الفرع الخامس:** مؤشر حكم القانون ص77
- **الفرع السادس:** مؤشر ضبط الفساد ص78
- **المطلب الثالث:** عوائق وآليات تجسيد الحكم الراشد في الجزائر.....ص80
- **الفرع الأول:** عوائق تجسيد الحكم الراشد في الجزائر ص80
- **الفرع الثاني:** آليات تجسيد الحكم الراشد في الجزائر ص81
- **خلاصة الفصل ص83**

- **الفصل الثالث: دراسة حالة المرصد الوطني للمجتمع المدني ص85**
- **تمهيد الفصل ص86**
- **المبحث الأول: نبذة عامة عن المرصد الوطني للمجتمع المدني ص87**
- **المطلب الأول:** التعريف بالمرصد الوطني للمجتمع المدني ومهامه ص87
- **الفرع الأول:** التعريف بالمرصد الوطني للمجتمع المدني ص87
- **الفرع الثاني:** مهام المرصد الوطني للمجتمع المدني ص89
- **المطلب الثاني:** تشكيلة المرصد الوطني للمجتمع المدني وطريقة سيره ص90
- **الفرع الأول:** تشكيلة المرصد الوطني للمجتمع المدني وكيفيات تعيين أعضائه ص90
- **الفرع الثاني:** سير المرصد الوطني للمجتمع المدني ص92
- **المطلب الثالث:** تنظيم المرصد الوطني للمجتمع المدني ومصالحه الإدارية ص93
- **الفرع الأول:** تنظيم المرصد الوطني للمجتمع المدني ص93
- **الفرع الثاني:** المصالح الإدارية للمرصد الوطني للمجتمع المدني ص95
- **المبحث الثاني: مساهمة المرصد الوطني للمجتمع المدني في تجسيد الحكم الراشد ص99**
- **المطلب الأول:** مسار المرصد الوطني للمجتمع المدني: النشاطات المنجزة والأهداف المحققة...ص100
- **المطلب الثاني:** رهانات المرصد الوطني للمجتمع المدني لتجسيد الحكم الراشد.....ص105
- **الفرع الأول:** تفعيل دور المجتمع المدني وترقية أدائه.....ص105
- **الفرع الثاني:** تكريس الديمقراطية التشاركية.....ص106
- **الفرع الثالث:** ترقية المواطنة ونشر القيم والمبادئ الوطنية ص107
- **الفرع الرابع:** تحقيق أهداف التنمية الوطنية المستدامة ص108

- **المطلب الثالث:** المرصد الوطني للمجتمع المدني وتجسيد الحكم الراشد في الجزائر بين الآفاق المستقبلية والسيناريوهات المحتملة.....ص110
- **الفرع الأول:** الآفاق المستقبلية للمرصد الوطني للمجتمع المدني.....ص110
- **الفرع الثاني:** السيناريوهات المحتملة لمساهمة المرصد الوطني للمجتمع المدني في تجسيد الحكم الراشد.....ص112
- **خلاصة الفصل ص116**

- **الخاتمة ص118**
- **قائمة الملاحق.....ص122**
- **قائمة المراجع ص125**
- **قائمة الجداول والأشكال ص134**
- **فهرس المحتويات ص135**

"التثقيف هو أشرف مقاصد الحكومات الراشدة"

الشيخ العلامة البشير الإبراهيمي

-رحمه الله-